



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ملاحم الأداء الاقتصادي للدول العربية
(2020- 2019)

•••

رغم استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي المسجل في عام 2018 عند مستويات قريبة من تلك المحققة خلال عام 2017، ظهرت بوادر ضعف النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية واضحة خلال النصف الثاني من العام الماضي بفعل عدد من العوامل من بينها تزايد التوترات التجارية، وظروف عدم اليقين بشأن السياسات، وتراكم مواطن الهشاشة المالية، وهو ما يتوقع على ضوءه تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلال عامي 2019 و2020.

تشير التقديرات في أسواق النفط الدولية إلى أنه من المتوقع تباطؤ مستويات الزيادة في الطلب على النفط خلال العامين المقبلين نتيجة المضعف المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع استمرار تدفق المزيد من المعروض النفطي في الأسواق الدولية، وهو ما يتوقع على ضوءه تراجع أسعار النفط واستقرارها عند مستويات تتراوح ما بين 60-65 دولاراً للبرميل خلال تلك الفترة.

شهدت الاقتصادات العربية تحسناً ملموساً خلال عام 2018، مع ارتفاع معدل نمو الدول العربية إلى 2.5 في المائة مقابل نحو 0.7 في المائة للنمو المسجل عام 2017 بفعل تعافي النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدر للنفط، واستمرار زخم النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له. من المتوقع تواصل تحسن وتيرة النمو إلى ما يدور حول 3 في المائة خلال عامي 2019، و2020 بدعم من برامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات المالية العامة المساندة للنمو في عدد من الدول العربية.

شهد عام 2018 تراجع معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة، حيث بلغ نحو 13.4 بالمائة. ففي حين تأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة في مستويات الطلب المحلي، والارتفاع في أسعار الوقود والسلع الأساسية في ظل إصلاحات المالية العامة، ساهمت السياسات النقدية الانكماشية المتبينة في بعض الدول في احتواء الضغوط التضخمية. فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2019-2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 9.3 في المائة و8.1 في المائة على التوالي.

غلبت الاتجاهات الانكماشية على وضعية السياسة النقدية -مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد من الدول العربية خلال عام 2018 وذلك في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي، واتجاه هذه البلدان إلى المواكبة الكاملة أو الجزئية لجولات الرفع الأربع التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2018، ارتفعت بناءً عليها أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين 0.75 إلى 1.00 نقطة مئوية. فيما يتعلق بالبلدان العربية التي تبنيت نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف تباينت وضعية السياسة النقدية في هذه الدول، حيث اتجهت بعض بلدان المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص الضغوط التضخمية، في حين ساعدت أطر استهداف التضخم في بلدان عربية أخرى على احتواء الضغوط التضخمية، ومكنت من إجراء تحول في وضعية السياسة النقدية باتجاه تبني سياسات نقدية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

على صعيد الأوضاع المالية، سجلت أوضاع المالية العامة في الدول العربية كمجموعة تحسناً عام 2018 حيث انخفضت نسبة العجز في الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج -مقوماً بالدولار- من 6.7 في المائة في عام 2017 إلى 6.5 في المائة من الناتج خلال عام 2018 وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة. في هذا السياق، واصلت البلدان العربية خلال العام الماضي مساعيها لضبط أوضاع الموازنات العامة، وضمان استدامة الدين العام عبر برامج متوسطة الأجل لإصلاح أوضاع المالية العامة تركز على الإصلاح الضريبي وضبط الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته. من المتوقع أن يشهد عام 2019 تحسناً في عجز الموازنة العامة المجمعة في الدول العربية لينخفض إلى 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد القطاع الخارجي، سجل ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة تحسناً ملحوظاً عام 2018 وفق البيانات الأولية انعكاساً للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، وتحسن الصادرات من السلع الزراعية والصناعية، إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لإصلاح أنظمة سعر الصرف، وترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما استفاد الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة كذلك من ارتفاع المتحصلات من السياحة والخدمات المالية، وتحويلات العاملين في بعض الدول العربية. في ضوء ما سبق تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بنسبة 0.1 في المائة من الناتج إلى فائض بنسبة 1.7 في المائة من الناتج عام 2018. أما في عامي 2019 و2020، فمن المتوقع استقرار الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية عند مستويات تبلغ حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار التاسع - أبريل 2019

2	ملاحم الأداء الاقتصادي للدول العربية (2019 -2020)
3	أولاً : البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية
3	اتجاهات النمو العالمي
5	أسواق السلع الأساسية
6	أسعار الفائدة والصرف
7	التجارة الدولية
7	المخاطر الاقتصادية
12	ثانياً : توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية (2019-2020)
12	النمو الاقتصادي
30	اتجاهات تطور الأسعار المحلية
37	التطورات النقدية والمصرفية
52	التطورات المالية
67	القطاع الخارجي
75	ثالثاً: الملاحق الإحصائية
75	اتجاهات النمو الاقتصادي
76	اتجاهات تطور الأسعار المحلية
77	اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية
78	رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
79	نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي ...

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

رغم استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي المُسجل في عام 2018 عند مستوياتٍ قريبةٍ من تلك المحققة خلال عام 2017 - الذي شهد تسارعاً واضحاً في زخم التعافي الاقتصادي- إلا أن هناك ثمة بوادر قد ظهرت خلال النصف الثاني من العام الماضي وأشارت إلى ضعف النشاط الاقتصادي في ظل تصاعد حدة التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، والمخاوف بشأن الارتفاع الكبير لمستويات المديونيات العامة، وظروف عدم اليقين بشأن السياسات وهو ما انعكس على أنشطة التجارة والاستثمار والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية. بناءً عليه، من المتوقع انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى مستويات تدور حول 3.3 في المائة خلال عامي 2019 و2020 وفق تقديرات المؤسسات الدولية في ظل التوقعات بتراجع النمو في مجموعة الدول المتقدمة بسبب الانحسار التدريجي لتأثير السياسات النقدية والمالية التحفيزية والتحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي في عدد من هذه البلدان، لا سيما بلدان منطقة اليورو. كذلك من المتوقع تباطؤ نسبي للنشاط الاقتصادي في مجموعة البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة نتيجة لانخفاض متوقع لمستويات الطلب العالمي، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية في ظل الاتجاه إلى تقييد السياسة النقدية في بعض الدول المتقدمة وما يترتب عليها من انعكاسات على تدفقات رؤوس الأموال، وتقلبات في أسعار الصرف والفائدة في بعض هذه البلدان، خاصة تلك التي تعاني من ارتفاع مستوى الاختلالات الاقتصادية. يواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة بعدد من التحديات قصيرة الأجل التي تتمثل في احتمالات تفاقم التوترات التجارية، وحدوث اضطرابات في الأسواق المالية، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لتصاعد مستوى المديونيات العامة والخاصة بما يستلزم تنسيق عالمي عالي المستوى على صعيد السياسات لتجاوز الآثار المحتملة لتلك المخاطر وتجنب انزلاقات حادة لمعدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. كذلك فإن استمرار التنسيق العالمي والتوافق بشأن السياسات عبر الوصول إلى نظام عالمي متعدد الأطراف أكثر شمولية ومرونة واستجابة يعتبر ركيزة أساسية لتجاوز التحديات متوسطة وطويلة الأجل المرتبطة بقدرة بلدان العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر، وتغير المناخ، وضمان استدامة أنظمة الاستهلاك والإنتاج.

إضافة إلى تأثير عدد من العوامل والمخاطر الأخرى التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق التوقع.

اتجاهات النمو العالمي

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة إلى 1.8 في المائة في عام 2019، وإلى 1.7 في المائة في عام 2020، ذلك بالمقارنة مع ونيرة نمو بلغت 2.3 في المائة في عام 2018. يُعزى ذلك الخفض إلى توقعات تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة خفض كبير لمعدل النمو في ألمانيا في ظل التباطؤ المتوقع لمستويات الطلب الخارجي، وتأثر نشاط صناعة السيارات، إضافة إلى التوقعات بتأثر النمو الاقتصادي في إيطاليا على ضوء زيادة المخاطر السيادية وتأثيراتها المتوقعة على الأسواق المالية، فيما يتوقع استمرار تحسن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع تباطؤ زخم التوسع الاقتصادي على ضوء بدء انحسار التأثير الإيجابي لحزم السياسات المالية والنقدية التحفيزية التي تم تبنيها خلال الفترات السابقة.

من حيث معدل النمو المتوقع للبلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، توقع الصندوق تراجعها بشكل طفيف ليصل إلى 4.4 في المائة خلال عام 2019 بالمقارنة مع 4.5 في المائة عام 2018، فيما يتوقع تعافي معدل نمو

تشير تقديرات **صندوق النقد الدولي**⁽¹⁾ إلى أنه رغم تسجيل الاقتصاد العالمي لمعدلات نمو قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية بلغت 3.6 في المائة في عام 2018، إلا أن هناك عدد من الدلائل التي تشير إلى ضعف التعافي الاقتصادي العالمي بصورة أسرع مما كان متوقعاً. بناءً عليه، يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى مستوى 3.3 في المائة خلال عام 2019 على ضوء التراجع المتوقع لمعدلات النمو في 70 في المائة من دول العالم لا سيما خلال النصف الأول من العام الجاري، في حين من المتوقع معاودة معدل نمو الاقتصاد العالمي اتجاهه إلى الارتفاع ليبلغ نحو 3.6 في المائة في عام 2020 في ظل التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من عام 2019. يعكس الانخفاض المتوقع لمعدل النمو خلال النصف الأول من عام 2019 الانعكاسات المحتملة للتوترات التجارية بين التكتلات الاقتصادية العالمية على أنشطة التجارة والاستثمار ليس فقط في البلدان النامية، واقتصادات السوق الناشئة، وإنما أيضاً على عدد من الاقتصادات المتقدمة،

¹ International Monetary Fund, (2019). "World Economic Outlook", April.

من جانبها، أشارت منظمة الأمم المتحدة⁽³⁾ إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في أكثر من نصف اقتصادات العالم في كل من عامي 2017 و2018، حيث نما الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 في المائة خلال هذين العامين مدفوعاً بتعافي النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات المتقدمة التي نمت بنسبة 2.2 في هذين العامين، وهو ما عكسه التراجع الكبير المُسجل في معدلات البطالة في هذه البلدان لتصل إلى أدنى مستوياتها التاريخية. من جانب آخر، ساهم النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة في دعم هذا النمو الاقتصادي خلال العامين الماضيين في ظل ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية المُصدرة للسلع الأساسية، واستفادة البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية من ارتفاع مستويات الطلب الخارجي لا سيما فيما يتعلق ببلدان شرق وجنوب آسيا اللتان شهدتا وتيرة نمو مرتفعة بلغت 5.8 في المائة و5.6 في المائة على التوالي خلال عام 2018. رغم ذلك هناك ثمة علامات متزايدة على أن النمو قد يكون بلغ ذروته حيث بدأ الناتج الصناعي والتجارة الدولية في الاتجاه نحو التباطؤ، وهو ما يتوقع على ضوءه ضعف معدلات النمو في العديد من البلدان خلال عام 2019 في ظل تصاعد التوترات التجارية، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية والتوترات الجيوسياسية، إضافة إلى القيود على النمو في بعض الدول المتقدمة بفعل عدد من العوامل من بينها الضغوطات في أسواق العمل. بناء عليه، توقعت الأمم المتحدة تراجع معدل النمو العالمي إلى 3 في المائة في كل من عامي 2019 و2020.

من جانبها، أشارت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**⁽⁴⁾ أن آفاق الاقتصاد العالمي أصبحت خلال الربع الأول من عام 2019 أضعف مما كان متوقعاً من قبل نظراً لتزايد المخاطر المتعلقة بتأثير التوترات التجارية، وظروف عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، ومواطن الهشاشة في الأسواق المالية، وهو ما سوف يؤثر في مجمله على النمو القوي والمستدام على المدى المتوسط في جميع أنحاء العالم. تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2019، و3.4 في المائة في عام 2020، وهو ما يعد خفضاً لتوقعات المنظمة السابقة الصادرة في شهر نوفمبر بما يعكس الصعوبات الاقتصادية المتوقعة خاصة في منطقة اليورو، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا، وكذلك بالنسبة للمملكة المتحدة وكندا وتركيا. ترى المنظمة أن الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر متزايدة فمن شأن أي تباطؤ حاد في أي من المناطق الرئيسية أن يعرقل النشاط في جميع أنحاء العالم، لا سيما إذا امتد إلى الأسواق المالية، ولذا ينبغي على الحكومات تكثيف الحوار متعدد الأطراف للحد من

المجموعة إلى 4.8 في المائة عام 2020 مع تفاوت كبير بين بلدان المجموعة نظراً لضعف الآفاق المتوقعة لبعضها بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية والأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو.

في السياق ذاته، أوضح **البنك الدولي**⁽²⁾ أن الاقتصاد العالمي شهد أعلى وتيرة نشاط اقتصادي مُمكنة مطلع عام 2018، لكنه سرعان ما فقد زخم النمو خلال الفترة المتبقية من العام الماضي، ومن الممكن أن يواجه مصاعب أكثر في العام المقبل. عليه، توقع البنك الدولي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9 في المائة عام 2019 بالمقارنة مع 3 في المائة مسجلة عام 2018 في ظل تراجع معدلات نمو التجارة الدولية، وأنشطة التصنيع بسبب استمرار التوترات التجارية، إضافة إلى الضغوط في الأسواق المالية التي أضعفت آفاق النمو العالمي لاسيما في ظل ارتفاع معدلات المديونيات العامة والخاصة. كذلك من المتوقع استمرار ضعف وتيرة النمو العالمي لتصل إلى 2.8 في المائة في عام 2020 بما يعكس تأثير تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، وعودة السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى مساراتها التقليدية ورفع أسعار الفائدة.

توقع البنك الدولي أن ينخفض معدل النمو في البلدان المتقدمة إلى 2 في المائة هذا العام، وأن يواصل الانخفاض إلى 1.6 في المائة العام المقبل نظراً للأثر المتوقع لتقييد كل من السياستين النقدية والمالية في عدد من هذه الدول. وفي مجموعة البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة من المتوقع انخفاض النمو إلى 4.2 في المائة في عام 2019 متأثراً بتراجع الطلب الخارجي، وارتفاع تكلفة الاقتراض، واستمرار عدم اليقين بشأن السياسات. في حين من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة 4.5 في المائة العام المقبل بما يمثل خفضاً بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات البنك الدولي السابقة في ظل استمرار الضغوطات في الأسواق المالية، وتباطؤ التعافي في الاقتصادات المُصدرة للسلع الأساسية، وتراجع زخم النمو في الدول المستوردة للسلع الأساسية.

مع تزايد المصاعب الاقتصادية والمالية أمام الاقتصادات الصاعدة والنامية، يرى البنك الدولي أن التقدم الذي حققه العالم في الحد من الفقر المُدقع يُمكن أن يتعرض للخطر. لذلك يتعين إعطاء الأولوية للسياسات التي تُعنى بالاستثمار في البشر، وتعزيز النمو الشامل، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود للحفاظ على المنجزات السابقة في الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

⁴ OECD, (2019). "Interim Economic Outlook", March.

² World Bank Group, (2019). "Darkening Skies", Jan.

³ United Nations (2019). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

ما عمل في مجمله على رفع أسعار النفط لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 86 دولاراً للبرميل في شهر أكتوبر الماضي.

يُشار إلى أن الدول المُنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك قد اتفقت خلال شهر يناير 2019، على مواصلة خفض كميات الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بالمستويات المسجلة في أكتوبر من عام 2018 ولمدة ستة أشهر بهدف استعادة توازن السوق النفطية على أن يتم مراجعة هذا الاتفاق في شهر إبريل المقبل فيما يعرف باتفاق (أوبك+) (7).

تُشير التوقعات في أسواق النفط إلى اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو الانخفاض خلال عامي 2019 بفعل تفوق مستويات المعروض من النفط على مستويات الطلب على ضوء التباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي، الذي سوف ينعكس على أنشطة التجارة والاستثمار وأنشطة التصنيع وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الطلب على النفط وسط استمرار التوقعات بمواصلة المعروض النفطي اتجاهه نحو الارتفاع، خاصة فيما يتعلق بالمعروض من النفط الصخري الأمريكي.

في هذا الصدد، يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض أسعار النفط العام الجاري بنسبة 14.1 في المائة لتصل إلى 58.95 دولاراً للبرميل عام 2019، وتراجعاً بشكل طفيف بنسبة 0.4 في المائة العام المقبل ليصل إلى 58.74 في المائة عام 2020. بينما يتوقع البنك الدولي انخفاض سعر برميل النفط بنسبة 2.9 في المائة عام 2019 ليصل إلى 67 دولاراً للبرميل واستقراره عند نفس المستوى تقريباً العام المقبل (8).

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية يؤثر على دقة التوقعات وتنبأين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، شهدت أسعار المعادن ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة خلال عام 2018 حيث تباينت الاتجاهات السعرية للمعادن ما بين النصف الأول والثاني من العام الماضي. ففي حين سجلت أسعار المعادن ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام، اتجهت خلال النصف الثاني من العام نحو التراجع بعد زيادة التعرف الجمركية على نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة على

المخاطر وتنسيق إجراءات السياسات لتجنب المزيد من الانكماش.

أسواق السلع الأساسية

تشير تقديرات منظمة الأقطار المُصدرة للبتترول (أوبك) إلى أن الطلب على النفط قد سجل نمواً بنحو 1.47 مليون برميل يومياً خلال عام 2018 ليصل إلى 98.78 مليون برميل يومياً بما يعكس نمو اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الدول الآسيوية (5). من المتوقع تباطؤ الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط لتسجل نحو 1.24 مليون برميل يومياً عام 2019 ليصل إجمالي الطلب العالمي إلى 100 مليون برميل يومياً في ظل التراجع المتوقع لوتيرة نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. من المتوقع أن يأتي نحو 62 في المائة من الزيادة في مستويات الطلب على النفط العام الجاري من كل من الهند والصين.

من جانب آخر، تشير التقديرات إلى زيادة المعروض من النفط من خارج دول أوبك عام 2018 لتصل إلى 62.17 مليون برميل يومياً، فيما تتوقع منظمة الأوبك ارتفاع المعروض من خارج دول المنظمة إلى 64.34 مليون برميل يومياً عام 2019 بما يعكس زيادة الإنتاج المتوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وروسيا، والمملكة المتحدة.

كمحصلة للتطورات في أسواق النفط، بلغ إنتاج النفط من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 31.6 مليون برميل يومياً خلال عام 2018 بانخفاض 1.2 مليون برميل مقارنة بعام 2017. من المتوقع انخفاض الطلب على خام الأوبك بنحو 0.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2019 ليلعب 30.6 مليون برميل يومياً (6).

استناداً إلى ما سبق، ورغم ظهور بوادر على ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2018، سجلت سلة خامات أوبك ارتفاعاً بنسبة 33 في المائة لتصل إلى 69.8 دولاراً للبرميل بزيادة بلغت 17.35 دولاراً للبرميل مقارنة بالمستوى المسجل عام 2017 (كان تقرير آفاق الاقتصاد العربي إصدار سبتمبر 2018 قد توقع أن تصل أسعار النفط إلى 70 دولاراً للبرميل عام 2018). جاء ذلك بدعم من ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي لا سيما خلال النصف الأول من العام، وما صاحبه من زيادة مستويات الطلب على النفط. من جانب آخر، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط بنهاية العام الماضي بفعل تأثير انخفاض مستويات الإنتاج النفطي في فنزويلا، والمخاوف من تأثير فرض عقوبات أمريكية على النفط الإيراني، وهو

⁷ International Energy Agency, (2019). "Oil Market Report", Feb.

⁸ وذلك بما يمثل أسعار العقود المستقبلية للمتوسط البسيط لأسعار ثلاث خامات نفطية تشمل خام برنت و غرب تكساس وخام الفاتح دبي.

⁵ OPEC, (2019). "Monthly Oil Market Report", Feb.

⁶ International Energy Agency, (2019). "Oil Market Report", Feb.

الأسواق تتوقع على ضوء التباطؤ المحتمل للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، عدم لجوء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إجراء جولات رفع جديدة لأسعار الفائدة خلال عامي 2019 و2020، وبحيث يحرص على الإبقاء على السياسة النقدية في وضعية تيسيرية محفزة للنمو الاقتصادي. وهو ما أكده قرار لجنة السياسة النقدية في اجتماعها المنعقد في كل من شهري يناير ومارس 2019، حيث أقرت اللجنة على سعر الفائدة بدون تغيير نظراً لوجود عدد من الإشارات المتضاربة بشأن أداء الاقتصاد الأمريكي في ظل وجود مؤشرات تفيد باستمرار النمو وإن كان بوتيرة أضعف مما كان متوقعاً، ووجود بعض الدلائل الأخرى على أن الأوضاع في الأسواق المالية لم تعد محفزة للنمو.

من جهته، أبقى البنك المركزي الأوروبي مؤخراً على سعر فائدة السياسة النقدية مستقراً عند مستوى سالب يبلغ 0.40 في المائة، وسعر إعادة التمويل عند مستوى صفر في المائة، فيما أعلن البنك رسمياً بنهاية عام 2018 إنهاء برنامج التيسير الكمي في ظل التحسن الأخير في أوضاع أسواق العمل وتراجع معدلات البطالة بشكل ملحوظ كما أكد البنك المركزي الأوروبي عدم نيته الاتجاه إلى رفع أسعار الفائدة الرسمية في المدى المتوسط لدعم تعافي الاقتصاد في منطقة اليورو.

لا يزال بنك إنجلترا المركزي يواجه خيارات صعبة لحفز الاقتصاد الذي ينمو بمعدلات تقل عن تلك المسجلة في باقي الاقتصادات المتقدمة الأخرى بما يستوجب الإبقاء على الموقف التيسيري للسياسة النقدية، في حين أن التداعيات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد ينتج عنها بعض التحديات التي قد تستوجب رفع أسعار الفائدة. في هذا السياق، حافظ بنك إنجلترا المركزي على أسعار الفائدة مستقرة عند مستوى 0.75 في المائة بنهاية عام 2018 في ظل تراجع معدل التضخم إلى المستوى المستهدف من قبل البنك الذي يبلغ حوالي 2 في المائة وانخفاض معدل البطالة إلى 4 في المائة. ستعتمد المسارات المستقبلية لأسعار الفائدة على التطورات فيما يتعلق باتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أما في اليابان، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيداً عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدلات التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة، وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة البالغة 0.10 في المائة، وبقاء العائد على سندات الخزنة لأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع استمرار البنك المركزي الياباني في تبني برامج

الصين، وخاصة فيما يتعلق ببعض المعادن التي تستخدم في السلع واسعة التداول في التجارة الدولية مثل النيكل الذي انخفض بنسبة 20 في المائة. نتج عن الرفع المتبادل للتعرفة الجمركية ما بين الصين والولايات المتحدة تباين في اتجاهات أسعار عدد من المعادن والسلع الزراعية حسب المناطق الجغرافية. فعلى سبيل المثال نتج عن رفع التعرفة الجمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين من الصلب والألمنيوم ارتفاع أسعارهما في الأسواق الأمريكية، في حين تراجعت أسعار فول الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب إعلان الصين عن فرض رسوم جمركية على وارداتها من فول الصويا المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين ارتفعت أسعاره في دول أخرى مثل البرازيل التي استفادت صادراتها من هذا الرفع. بشكل عام من المتوقع استقرار أسعار المعادن والسلع الزراعية خلال عام 2019 و2020.⁹

أسعار الفائدة والصرف

تستعد المصارف المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة إلى العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة المقبلة بعد قرابة عشر سنوات مضت تبنت فيها هذه المصارف سياسات نقدية تيسيرية عبر خفض كبير لمستويات أسعار الفائدة وتبني برامج للتيسير الكمي للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وإنعاش الاقتصادات في البلدان المتقدمة. يعكس الاتجاه نحو العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية التحسن المسجل في أسواق العمل، وفي معدلات التشغيل، والارتفاع النسبي للمحقق لمعدلات التضخم لتقترب من المستويات المستهدفة في بعض تلك الدول.

شهد عام 2018 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء أربع جولات لرفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لكل منها ليصل سعر الفائدة على الدولار إلى نطاق يتراوح بين 2.25 إلى 2.50 في المائة.

عزز التحسن في أسواق العمل وانخفاض معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ نحو 3.9 في المائة بما يمثل أدنى مستوى منذ عام 2000، ويقترب من مستويات التشغيل الكامل، وارتفاع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الرفع التدريجي للفائدة لاسيما على ضوء اقتراب معدل التضخم الأساسي من مستوياته المستهدفة (2 في المائة). بناء عليه، سيستمر المجلس في مراقبة أوضاع سوق العمل عن كثب خلال عام 2019، وكذلك مراقبة التطورات في الأوضاع الاقتصادية الدولية والأسواق المالية لاتخاذ القرارات بشأن المسارات المستقبلية لأسعار الفائدة. بيد أن

⁹ World Bank Group, (2019). "Global Economic Prospects: Darkening Skies", Jan.

للسلع الرأسمالية ما بين كل من الدول الأوروبية والدول النامية الآسيوية اللذان يمثلان اثنين من أهم أسواق التصنيع العالمية الأكثر ارتباطاً، حيث تشكل الآلات والمركبات نحو ثلث الصادرات الأوروبية إلى الدول النامية الآسيوية، في حين تمثل السلع الرأسمالية والإلكترونيات ثلث صادرات البلدان النامية الآسيوية إلى أوروبا⁽¹¹⁾.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2018 برفع الرسوم الجمركية على واردتها من عدد من الدول ضمن قائمة من السلع المستوردة تقدر قيمتها بحوالي 300 مليار دولار (بما يمثل نحو 12 في المائة من الواردات الأمريكية)، ومعظمها من الصين. بالتالي، اتجهت هذه الدول إلى تبني ردود انتقامية وقامت بالرفع المتبادل لقيمة التعرفة الجمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية لقائمة من السلع تقدر قيمتها بنحو 150 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة مستويات عدم اليقين مما كان له تبعات عديدة على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية كما سبق الإشارة.

عليه، نتج عن الزيادات المتبادلة في مستويات التعرفة الجمركية ما بين عدد من الدول خلال عام 2018 ظهور "أثر تحويل التجارة". فعلى سبيل المثال، أدى تصاعد التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى انخفاض واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 25 في المائة، وزيادة وارداتها من البرازيل بنسبة 22 في المائة.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يتمثل أهمها في:

- تصاعد حدة التوترات التجارية

كان لتصاعد التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى على مستوى العالم تأثيره السلبي الملموس على معدلات نمو التجارة الدولية خلال عام 2018، وهو ما يتوقع أن يؤثر بشكل كبير على آفاق النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2019 و2020 ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من الأمور على صعيد التجارة الدولية وتبني إصلاحات ضرورية في إطار منظمة التجارة العالمية للوصول إلى نظام تجاري عادل متعدد الأطراف.

في هذا السياق، تشير التوقعات بأن استمرار التوترات التجارية من شأنها التأثير على أنشطة الاستثمار والتصنيع

واسعة النطاق للتيسير النقدي لحفز النمو الاقتصادي وبلوغ المعدلات المستهدفة للتضخم.

يواجه بنك الشعب الصيني خيارات صعبة على صعيد السياسة النقدية حيث يستلزم تباطؤ النمو الاقتصادي، والمخاطر المحتملة جراء تصاعد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه إلى تيسير السياسة النقدية، في حين أن تراكم مستويات المديونية والمخاطر المالية التي ترتبط بها تستوجب تقييد السياسة النقدية. عليه، يتجه بنك الصين الشعبي إلى تيسير موقف السياسة النقدية باستخدام بعض الأدوات الأخرى بما يسمح بحفز النمو واحتواء المخاطر النظامية. في هذا الإطار، تعهد بنك الصين الشعبي باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال، وزيادة التمويل المتاح للشركات الصغيرة لدعم النمو ودرء الصدمات الخارجية. أبقى البنك على أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير بنهاية عام 2018 رغم اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة. يأتي هذا القرار بعد إعلان بنك الشعب الصيني عن أداة إقراض جديدة، وهي تسهيل الإقراض متوسط الأجل، والتي تهدف إلى تحفيز الإقراض للشركات متناهية الصغر.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهد مؤشر قيمة الدولار مقابل سلة تتكون من ست عملات ارتفاعاً بنسبة تقارب 4.4 في المائة على أساس سنوي، حد التحسن المسجل في اقتصادات منطقة اليورو خاصة خلال النصف الأول من عام 2018 من اتجاه الدولار نحو المزيد من المكاسب لاسيما أن اليورو يمثل نحو خمسين بالمائة من وزن المؤشر.

التجارة الدولية

شهدت حركة التجارة الدولية تباطؤاً خلال عام 2018 بعد أن كانت قد سجلت نمواً ملحوظاً عام 2017، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى 3.8 في المائة في عام 2018 مقابل 5.4 في المائة في عام 2017. في هذا السياق، تشير المؤشرات إلى انخفاض معدل نمو نشاط حركة النقل البحري في موانئ الحاويات، التي يتم عبرها نقل حوالي 80 في المائة من تجارة البضائع الدولية، إلى أقل من 3 في المائة عام 2018 مقارنة مع 6 في المائة في عام 2017⁽¹⁰⁾.

جاء ذلك بما يعكس ضعف طلبات التصدير، وانخفاض مستويات النشاط الصناعي، لا سيما فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية التي تنسم بمستويات مرتفعة من التبادل التجاري. ظهر ذلك واضحاً في انخفاض التجارة الدولية

¹¹ World Bank Group, (2019). "Global Economic Prospects: Darkening Skies", Jan.

¹⁰ United Nations (2019). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

إلى ما يفوق 10 في المائة وهو ما يتجاوز معدلات النمو المحققة خلال الخمسين عاماً الماضية⁽¹²⁾.

- تراكم المديونيات العامة والخاصة

أدت الفترة الطويلة الماضية التي اتسمت بتوافر السيولة، وانخفاض كلفة الاقتراض إلى تراكم مواطن الهشاشة المالية، والارتفاع المفرط في أسعار بعض الأصول، وتزايد مديونيات القطاع العائلي والشركات إلى ما يمثل نحو ثلثي المديونية العالمية. في هذا الصدد، يُظهر تحليل لصندوق النقد الدولي أن الدين العالمي قد بلغ ذروته العام الماضي ليسجل 164 تريليون دولار، وهو ما يعتبر زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بمستوى الدين العام الإجمالي المُسجل عام 2007، وتعتبر الصين وحدها مسؤولة عن 40 في المائة من هذه الزيادة. من جانب آخر، ارتفع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات لم تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية.

سوف يؤدي عودة السياسة النقدية إلى مساراتها التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض ضغوط كبيرة على الأسواق الناشئة خلال الفترة المقبلة لاسيما في ظل استحقاق سندات وقروض دولاريه بقيمة 500 مليار دولار في عام 2019، كما تشير تقديرات الأسواق إلى أن الاقتصادات الناشئة ستضطر إلى سداد أو إعادة تمويل مديونيات تقدر بنحو 2.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

من شأن تراكم المديونيات العامة والخاصة أن يؤدي إلى ضغوطات في الأسواق المالية باتجاه رفع أسعار الفائدة، وإلى خروج رؤوس الأموال من الاقتصادات النامية والناشئة وبالتالي تراجع محتمل في قيمة عملات هذه الدول وخاصة في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات المديونيات الخارجية وتراكم مواطن الهشاشة الاقتصادية والمالية، وبالتالي احتمالات نشوب أزمات مديونية.

وسلاسل القيمة العالمية والأهم من ذلك معدلات نمو الأسواق الناشئة التي تعتبر المحرك الرئيس للنمو العالمي.

في أعقاب ذلك التوتر بدأت المفاوضات ما بين أكبر اقتصادين تجاريين على مستوى العالم، واستمرت خلال فترة سبعة أشهر لإنهاء عدد من القضايا التجارية العالقة ما بين الجانبين، والتوصل للاتفاق بشأن الخطوط العريضة خلال الفترة الممنوحة كهدنة بين الطرفين (90 يوماً) تم إقرارها في أعقاب اجتماع كل من الرئيسين الأمريكي والصيني في الأرجنتين، وذلك قبل أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بعدها وحال عدم التوصل إلى اتفاق إلى بدء التطبيق الفعلي للزيادة في التعرفة الجمركية التي أعلنت عنها على قائمة من السلع تستوردها من الصين وتبلغ قيمتها 200 مليار دولار من 10 في المائة إلى 25 في المائة.

يجري حالياً العمل بين الجانبين على إعداد ست مذكرات تفاهم بشأن قضايا أساسية تتمثل في: النقل القسري للتكنولوجيا، والسرقة الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية، والخدمات، وخفض قيمة العملة كوسيلة للمنافسة التجارية، والزراعة، والقيود غير الجمركية على التجارة.

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لا زالت هناك شكوك ومخاوف لدى عدد من المؤسسات الدولية من قدرة البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2030 لا سيما في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي دون المعدلات المطلوبة لبلوغ الغايات المنشودة نتيجة ظروف عدم اليقين التي تحيط بمسارات النمو الاقتصادي العالمي، وعدم التوافق بشأن السياسات الاقتصادية، وتراكم المديونيات، واستمرار التفاوت في توزيع الدخل بما من شأنه التأثير على آفاق التنمية على المدى الطويل. فرغم تحسن أوضاع الاقتصاد العالمي خلال عامي 2017 و2018، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج قد تراجع في عدد من البلدان في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها وفي غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية حيث يعيش ربع السكان في فقر مدقع. فعلى سبيل المثال، تُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من تحقيق معدلات متسارعة من النمو في أجزاء كبيرة من العالم، إلا أن هذا النمو لم يصل إلى الفقراء، حيث لا يزال أكثر من 700 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المُدقع، وهو ما يتطلب تحولات كبيرة تجمع ما بين تسريع وتيرة النمو، وخفض مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يستلزم على سبيل المثال رفع معدل النمو في أفريقيا

¹² United Nations (2019). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

- ضيق الأوضاع المالية

كان لتبعات عودة السياسة النقدية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتوترات التجارية العديد من الآثار والتبعات على الأسواق المالية خلال عام 2018 حيث أدت الأولى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وهو ما أدى إلى تزايد مستويات طلب المستثمرين على الأدوات الاستثمارية المُصدرة بالدولار كملاذ آمن. وفي ظل تداول ما يقرب من نحو 7.5 تريليون دولار من السندات الحكومية بمعدلات سالبة للعائد -نظراً لاستمرار برامج التيسير الكمي والنوعي في عدد من الاقتصادات المتقدمة- ارتفعت مستويات الطلب على السندات الأمريكية وهو ما أدى إلى تقلص الفروقات أو الهوامش ما بين أسعار العائد على السندات الأمريكية طويلة وقصيرة الأجل. من جانب آخر، نتج عن التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مخاوف بشأن تعافي الاقتصاد العالمي أثرت على أسعار الأسهم في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من العام.

من شأن كافة هذه التطورات أن تؤدي إلى ضيق الأوضاع المالية، وخروج رؤوس الأموال من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وارتفاع تكلفة التمويل خلال عام 2019 و2020، بالتالي تقلبات في أسعار الفائدة والصرف في الدول النامية بما يستتبعه ذلك من تراجع معدلات نمو هذه البلدان، وهو ما سوف يؤثر على فرص تعافي النشاط الاقتصادي العالمي.

الافتراضات الأساسية للتقرير⁽¹³⁾

معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً خلال الفترة (2019-2020)، حيث يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات تدور حول 3.3 في المائة خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع 3.6 في المائة للمستوى المسجل عام 2018. كما يتوقع في هذا السياق تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى 3.8 في المائة، وهو نفس المستوى تقريباً المسجل خلال عام 2018، وهو ما يعد منخفضاً بالمستوى المسجل عام 2017 البالغ 5.2 في المائة. من المتوقع أن تتأثر الدول العربية بهذه التطورات التي ستؤثر على مستويات الطلب الخارجي، لاسيما فيما يتعلق بالأثر المتوقع لتباطؤ اقتصادات مجموعتي الدول الآسيوية، والاتحاد الأوروبي اللتان تستوعبان نحو 41.3 في المائة، و11 في المائة من الصادرات العربية على التوالي.

أسعار النفط

تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى تباطؤ مستويات الطلب على النفط بفعل الانخفاض المتوقع لمعدل النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية. أما من جانب العرض، فمن المتوقع استمرار الزيادة في مستويات المعروض من النفط من خارج أوبك خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي من المتوقع أن يسجل انتاجها النفطي ارتفاعاً إلى 12.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2019، وإلى 13.2 مليون برميل يومياً في عام 2020. بناء عليه، من المتوقع استمرار تفوق المعروض من النفط على مستويات الطلب خلال أفق التوقع. في هذا السياق، قررت منظمة الأوبك ومنتجو النفط الأساسيين خارج المنظمة مد العمل باتفاق خفض إنتاج النفط، بنحو 1.2 مليون برميل يومياً، اعتباراً من مطلع 2019، ولمدة ستة أشهر، على أن يتم مراجعة العمل بهذا الاتفاق في شهر أبريل 2019 بما يُعرف باتفاق "أوبك+". على ضوء التطورات السابقة، من المتوقع اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو الاستقرار عند مستويات تتراوح بين 60-65 دولاراً للبرميل خلال أفق التوقع.

من شأن استقرار الأسعار العالمية للنفط عند هذه المستويات أن تؤثر على اقتصادات الدول العربية حيث ستعكس على مستوى الإيرادات والصادرات النفطية التي ورغم انخفاض أهميتها النسبية إلى مجمل الإيرادات والصادرات خلال الأونة الأخيرة إلى نحو 43.4 في المائة ونحو 60 في المائة من إجمالي الإيرادات والصادرات على التوالي، مقارنة بمستوى يقارب 70 في المائة من إجمالي الإيرادات والصادرات قبل انخفاض الأسعار العالمية للنفط بنهاية عام 2014، إلا أنها تظل أحد العوامل الأساسية المؤثرة على مستويات الإنفاق العام، والسيولة المصرفية، والائتمان الممنوح، والاستثمارات المُنفذة في الدول العربية المُصدرة للنفط. فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فإن استقرار الأسعار العالمية للنفط يدعم الموازنات العامة لهذه الدول، لاسيما تلك التي لم تنتهي بعد من إصلاحات تحرير أسعار الطاقة ولا زالت تقدم دعم لأسعار المحروقات. على مستوى كافة البلدان العربية سيكون لانخفاض الأسعار العالمية للنفط أثراً دافعاً للإنفاق حيث سيساعد على خفض كلفة الإنتاج والنقل في هذه البلدان، وزيادة مستويات الدخل المُتاح للإنفاق.

أسعار الفائدة

وفق البيانات التي أعلن عنها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، شهد عام 2018 أربع جولات لرفع أسعار الفائدة الأمريكية. استناداً إلى سياسة سعر الصرف الثابت التي تتبعها عدد من الدول العربية ونظراً لانخفاض الهامش ما بين أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي والعملات العربية المربوطة بالدولار وركبت المصارف المركزية العربية هذه التحركات في أسعار الفائدة من خلال رفع أسعار الفائدة الرسمية وهو ما انعكس على كلفة التمويل المحلي. وفق توقعات الأسواق من غير المحتمل أن يلجأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة العام الجاري⁽¹⁴⁾، كذلك يتوقع استمرار هذا التوجه خلال عام 2020، أو تنفيذ عدد محدود من جولات رفع الفائدة -حال استلزم الأمر ذلك- على ضوء التوقعات بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي. من شأن ذلك أن يساعد على تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر للتوسع في منح الائتمان لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص. كما أنه سيساعد على احتواء كلفة الدين العام المُصدر بالدولار للقروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة، وبالتالي الحد من الزيادة في أعباء خدمة الدين العام في الدول العربية التي ارتفعت مؤخراً لتصل إلى 13.7 في المائة من إجمالي صادرات السلع والخدمات في عام 2017، مقابل 9.6 في المائة في عام 2016. بيد أن هذا الاتجاه سوف يؤثر إيجاباً على عائدات الاستثمارات في صناديق الثروة السيادية المُستثمرة بالدولار التي تعول عليها بعض البلدان النفطية لتمويل جانباً من الاستثمارات المطلوبة لتمويل خطط واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

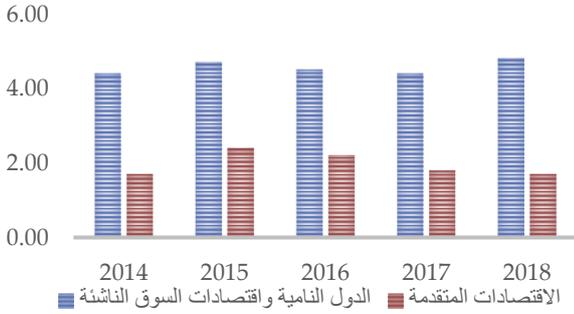
¹³ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالسيناريو الأساسي للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2019 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

¹⁴World Bank, (2019). "Global Monthly", Feb.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2019-2020)

في ضوء انخفاض متوقع للنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة

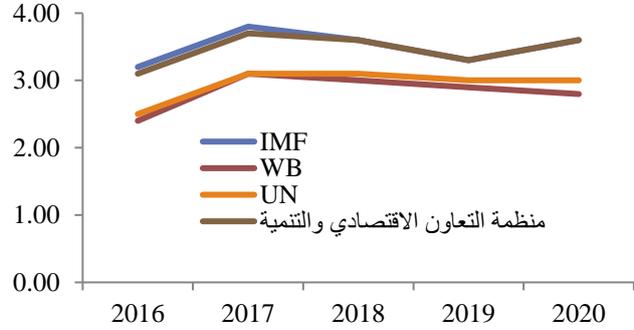
معدل نمو الاقتصادات المتقدمة (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO)", April.
World Bank, (2019)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2019) World Economic Situation Prospects.

من المتوقع تباطؤ زخم التعافي الاقتصادي العالمي خلال عامي 2019 و2020

معدل نمو الاقتصاد العالمي (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO)", April.
World Bank, (2019)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2019) World Economic Situation Prospects.
OECD, (2018). "Global Economic Outlook ", Nov.

من المتوقع انخفاض الأسعار العالمية للنفط على ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع المعروض من خارج أوبك

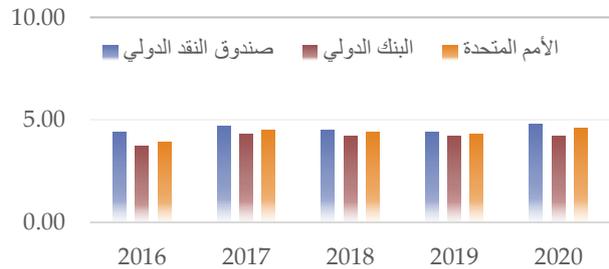
متوسط سعر سلة أوبك المرجعية (دولار للبرميل)



OPEC, (2019). "OPEC Price Basket".

فيما لا تزال آفاق النمو أفضل في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة

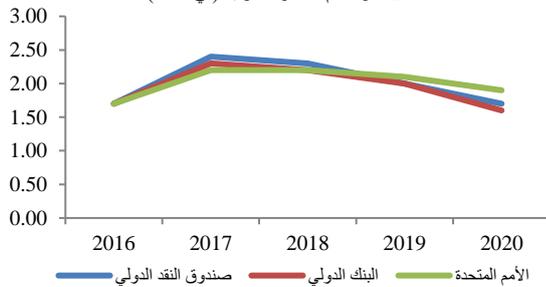
معدل نمو الدول النامية والأسواق الناشئة (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO)", April.
World Bank, (2019)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2019) World Economic Situation Prospects.

فيما لا تزال هناك عوامل تضعف من نمو التجارة العالمية على خلفية التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى

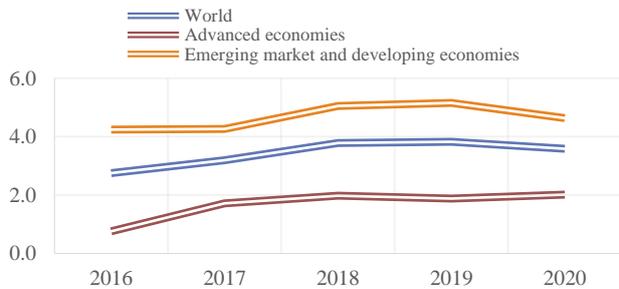
معدل نمو حجم التجارة الدولية (في المائة)



IMF, (2019). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.
World Bank, (2019)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2019) World Economic Situation Prospects.

واستمرار تقارب معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية

معدل التضخم (في المائة)



IMF (2019). "World Economic Outlook Database".

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2019-2020 (النمو الاقتصادي (15))

شهدت الاقتصادات العربية ارتفاعاً ملموساً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 ليصل إلى نحو 2.5 في المائة بالمقارنة مع نمو بحدود 0.7 في المائة فقط في عام 2017. جاء ارتفاع وتيرة النمو على خلفية استفادة الاقتصادات النفطية من الزيادة التي شهدتها كميات الانتاج النفطي خلال النصف الثاني من العام الماضي في إطار قرار أوبك بتخفيف العمل بقرار تعديل كميات الانتاج بهدف تقليل الضغوطات السعرية التي شهدتها أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة. كذلك عزز الارتفاع المُسجل في أسعار النفط العام الماضي بنسبة 33 في المائة من أوضاع الموازنات العامة في عدد من هذه الدول ومكنها من مواصلة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي، وبالتالي مواصلة القطاعات غير النفطية في عدد من هذه الدول تحقيق وتيرة نمو معتدلة. بناء على ما سبق ارتفع معدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط إلى 1.8 في المائة في عام 2018 مقارنة مع انكماش بنحو 0.3 في المائة في عام 2017.

من جانب آخر، كانت الاقتصادات المستوردة للنفط مسؤولةً بشكل كبير عن جانب مهم من هذا الارتفاع المُسجل في معدل نمو الدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، في ظل ارتفاع معدل نمو بلدان المجموعة إلى 4.1 في المائة، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها هذه البلدان بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي، واستعادة التوازنات الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدد من هذه البلدان في توفير موارد مالية داعمة للنمو، وعملت على حفز الاستثمارات والصادرات وبالتالي دعم مستويات الطلب الكلي.

من المتوقع تسجيل الدول العربية نمواً يدور حول مستوى 3.1 في المائة خلال عام 2019 و3.4 في المائة خلال عام 2020 بما يعكس التوقعات بمواصلة ارتفاع معدل النمو في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط إلى نحو 2.8 و3.1 في المائة في عامي 2019 و2020 على التوالي وسط تباين متوقع لاتجاهات النشاط الاقتصادي ما بين دول المجموعة. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المتوقع استمرار النمو مدفوعاً بشكل رئيس بتحسين مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية مستفيدةً من الأثر الإيجابي لمضي عدد من هذه البلدان قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية الرامية إلى زيادة التنويع الاقتصادي بما تتضمنه من سياسات لزيادة الإنفاق الرأسمالي، وإصلاحات لزيادة مستويات جاذبية بيئات الأعمال وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية. في حين من المتوقع تحقيق القطاعات النفطية معدلات نمو منخفضة نوعاً ما في ظل التوقعات بتباطؤ الطلب العالمي وما سيستتبعه من انخفاض مستويات الطلب على النفط، علاوةً على تأثر أنشطة القطاع نسبياً بانخفاض كميات الانتاج المتوقع في إطار اتفاق "أوبك+" خلال النصف الأول من عام 2019. رغم ذلك فمن المتوقع أن يستفيد قطاع النفط والغاز في عدد من دول المجموعة من مشروعات يجري العمل عليها لزيادة طاقات انتاج وتكرير النفط والغاز. كذلك سيستفيد النمو في هذه البلدان من السياسات النقدية والمالية المواتية والداعمة للنمو الاقتصادي حيث من المتوقع عدم لجوء المصارف المركزية إلى رفع متكرر لأسعار الفائدة في ظل التوقعات بعدم لجوء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع الفائدة على الدولار خلال أفق التوقع أو تبني عدد محدود من جولات الرفع نظراً للتوقعات بتباطؤ الاقتصاد الأمريكي. كذلك ستواصل السياسة المالية دعمها للنمو الاقتصادي حيث تعول عليها دول المجموعة بشكل كبير لرفع النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتبني مبادرات محفزة لنشاط القطاع الخاصة ومعززة لمستويات الإنفاق الرأسمالي. كمحصلة لما سبق، من المتوقع ارتفاع معدل نمو المجموعة من 1.4 في المائة في عام 2018 إلى 2.7 في المائة عام 2019 وإلى 3.0 في المائة عام 2020.

أما في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فمن المتوقع تحسن نسبي لأداء الاقتصاد الكلي في ظل التوقعات بمواصلة الأثر الإيجابي للاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية في بعض دول المجموعة وبدء جهود إعادة الإعمار. سوف يساعد التحسن في الأوضاع الداخلية كذلك على تركيز هذه البلدان على استعادة جانباً من مستويات الانتاج النفطي السابق تسجيلها قبل عام 2011، واستمرار العمل على تحسين البنية الأساسية لإنتاج وتصدير النفط وزيادة الطاقات الانتاجية لاسيما في ظل قيام

(15) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد الليبي واليمن نظراً للتقلبات الحادة التي يشهدها معدل النمو في هاتين الدولتين خلال الفترة الأخيرة.

حكومات بعض هذه الدول بسداد جانباً من المستحقات الخاصة بشركات إنتاج النفط بما سوف يشجعها على ضخ مزيد من الاستثمارات. بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع معدل نمو المجموعة من 0.8 في المائة في عام 2018 إلى 3.1 و3.8 في المائة خلال عامي 2019 و2020.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، من المرتقب تواصل النمو مرتفع الوتيرة في هذه البلدان بدعم من تواصل مسيرة الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول لتجاوز التحديات التي تواجهها على صعيد استعادة توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية التي نجحت بشكل كبير في عدد من هذه الدول في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم النمو، وأدت إلى خفض نسبي لمعدلات البطالة، وحقت زيادة ملموسة في مستويات الاستثمار والصادرات في بعض دول المجموعة. بحلول عام 2019 ينتهي أمد برامج الإصلاح الاقتصادي متوسطة المدى التي طبقتها عدد من دول المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لذا من المتوقع أن تسعى بلدان المجموعة خلال أفق التوقع إلى استكمال إجراءات الإصلاح الاقتصادي خلال عام 2019 و2020 من خلال توجه بعضها إلى تجديد بعض من هذه البرامج لاسيما تلك الهادفة إلى توفير تسهيلات احترازية لمواجهة أية صدمات اقتصادية محتملة، وهو ما سيدعم كذلك فرص هذه الدول للوصول إلى التمويل من خلال الأسواق المالية من خلال طرح سندات دولية. من جانب آخر، تخطط بلدان المجموعة ومع تحقيق نجاحات على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى التركيز بشكل أكبر على إصلاحات الوصول إلى النمو الاحتوائي مرتفع الوتيرة مع ما يستلزمه ذلك من تبني سياسات لدعم قطاعات التعليم والصحة وتوفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاجية والتنافسية الدولية مما يساهم في جني مزيداً من ثمار هذه الإصلاحات الاقتصادية على المدى المتوسط. كمحصلة من المتوقع استمرار وتيرة النمو المرتفعة في الدول العربية المستوردة للنفط عند مستوى 4.1 في المائة و4.3 في المائة على التوالي خلال عامي 2019 و2020.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات بالنسبة للبلدان العربية في خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تحدي البطالة على ضوء ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية إلى نحو 10 في المائة بما يشكل تقريباً ضعف معدل البطالة العالمي. تتركز معدلات البطالة في الدول العربية في فئة الشباب، لا سيما الإناث حيث يرتفع معدل البطالة بين أوساط الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) إلى مستوى 26 في المائة، وهو ما يمثل أيضاً ضعف المعدل العالمي، فيما تسجل بطالة الإناث الشباب أعلى مستوى عالمياً يبلغ 40 في المائة مقارنة بنحو 15 في المائة للمتوسط العالمي. تضيف الانعكاسات المحتملة للثورة الصناعية الرابعة وما يتبعها من تطورات تقنية من حجم التحديات التي تواجه البلدان العربية في المستقبل وتستلزم تبني منهج متكامل لمعالجة مشكلة البطالة يركز على ضرورة إحداث تحول شامل في هياكل الاقتصادات العربية، وزيادة مستويات ديناميكية أسواق العمل وتسهيل فرص النفاذ للتمويل، ومواصلة استراتيجيات تنويع البنى الاقتصادية، وتبني إصلاحات مؤسسية لزيادة ديناميكية ومرونة أسواق العمل والمنتجات، وترتيبات عمل أكثر مرونة بالاستفادة من التطورات التقنية، ورفع جودة التعليم وتوجيه السياسات التعليمية نحو المجالات الدينامية الأكثر طلباً في سوق العمل، إضافة إلى إنشاء مرصد للتعليم وتتبع احتياجات أسواق العمل، علاوة على مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، واتفاقيات لتحرير انتقالات العمالة ورؤوس الأموال، الإطار رقم (1).

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

نسبته ما بين 0.7 إلى 3 في المائة في عدد من دول المجموعة. من جهة أخرى ساعدت عوامل عديدة على تسجيل القطاع غير النفطي في دول المجموعة لمعدلات نمو معتدلة كان من بينها استمرار الانفاق الاستثماري القوي على عدد من المشاريع في مجالات الإنشاءات والبنية الأساسية، والمشروعات المتضمنة في استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وتلك المرتبطة باستضافة فعاليات دولية ضخمة، إضافة إلى مواصلة دول المجلس تبني سياسات لجذب الاستثمارات وتهيئة بيئات الأعمال، وتوفير السيولة المصرفية على خلفية الفوائض النفطية المحققة في بعض البلدان نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما ساعد على زيادة مستويات الانتماء الممنوح للقطاع الخاص. كان من شأن هذه العوامل مجتمعة أن ساهمت في تحقيق القطاع غير النفطي لمعدلات نمو تراوحت ما بين 2.1 و5.5 في المائة.

من المتوقع، تواصل التعافي التدريجي لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكن وسط توقعات باستقرار وتيرة نمو القطاع النفطي عند مستويات منخفضة بفعل الأثر المتوقع لخفض كميات الإنتاج في إطار اتفاق أوبك خلال النصف الأول من العام الجاري، وكذلك التوقعات باتجاه أسعار النفط نحو الاستقرار أو الانخفاض خلال أفق التوقع، في ظل انخفاض معدل نمو الطلب على النفط مع تباطؤ الاقتصاد العالمي.

في المقابل، من المتوقع تحقيق القطاع غير النفطي معدلات نمو معتدلة تسهم في التخفيف من حدة تباطؤ الناتج في القطاع النفطي، حيث من المتوقع استمرار الانفاق الحكومي الداعم للنمو في إطار الخطط والاستراتيجيات الحكومية المتبناة لدعم أنشطة القطاع الخاص وتنويع الأنشطة الاقتصادية لدعم الاستدامة الاقتصادية. في هذا الصدد سوف تواصل الصناديق السيادية دورها الداعم للإنفاق الرأسمالي وتنفيذ مشروعات التنوع الاقتصادي المتضمنة في الرؤى الاستراتيجية.

من بين التوجهات الداعمة للقطاع الخاص خلال أفق التوقع كذلك الاتجاه إلى إصدار قوانين جديدة للاستثمار في عدد من دول المجلس تسمح بالملكية الكاملة للأجانب في المشروعات الاقتصادية، خاصة تلك التي تأتي على رأس أولويات حكومات دول المجموعة. إضافة إلى اتجاه دول المجموعة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وفي تقديم الخدمات الحكومية.

بناء عليه من المتوقع نمو دول المجموعة بحدود 2.7 في المائة في عام 2019 ونحو 3.0 في المائة في عام 2020.

فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط، تباينت اتجاهات النمو داخل المجموعة، ففي حين سجلت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعافياً ملموساً للنشاط الاقتصادي تحول على أثره الانكماش المسجل في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المجموعة عام 2017 بنسبة 0.2 في المائة إلى نمو بلغت نسبته 1.4 في المائة عام 2018، وذلك بفعل تحسن معدلات نمو القطاعات النفطية وغير النفطية التي استقادت من العديد من العوامل المواتية خلال العام، سجلت البلدان المصدرة للنفط الأخرى انخفاضاً كبيراً في معدل النمو الذي تراجع من نحو 5.5 في المائة عام 2017 إلى 0.8 في المائة في عام 2018. في المحصلة سجلت الدول العربية المصدرة للنفط معدل نمو بلغ 1.8 في المائة عام 2018 مقابل انكماش بنسبة 0.3 في المائة لعام 2017.

من المتوقع في عام 2019، استمرار تأثير الناتج في القطاعات النفطية على ضوء مد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2019، وفي حال ما تم الاتفاق على استمرار العمل بالاتفاق حتى نهاية عام 2019، فسوف يستمر تأثير مستويات ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة بأثر خفض كميات الإنتاج، لا سيما بالنسبة للبلدان المتضمنة في المجموعة الأعضاء في منظمة أوبك. بالنسبة للقطاعات غير النفطية، من المتوقع تواصل تحقيقها لمعدلات نمو معتدلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في حين من المتوقع استمرار تأثيرها في الدول النفطية الأخرى نتيجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المجموعة. كمحصلة، من المتوقع ارتفاع النمو بدول المجموعة إلى 2.8 في المائة عام 2019، وإلى 3.1 في المائة في عام 2020.

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحسناً خلال عام 2018 حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 1.4 في المائة العام الماضي مقارنة بانكماش بلغت نسبته 0.2 في المائة عام 2017. جاء هذا التعافي نتيجة لتحسن أداء القطاع النفطي لاسيما خلال النصف الثاني من عام 2018 في ظل فرار أوبك برفع كميات الإنتاج النفطي لتخفيف الضغوطات السعرية في أسواق النفط الدولية. من جانب آخر، ساعد ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 33 في المائة خلال العام الماضي في ارتفاع الفوائض التشغيلية لشركات النفط. ساهمت هذه العوامل في مجملها في تحول الانكماش المسجل في ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة المسجل عام 2017 بنسب تراوحت ما بين 0.7 إلى 3.1 في المائة إلى نمو تراوحت

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**، سجلت مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.2 في المائة خلال عام 2018 مقابل انكماش بلغت نسبته 0.7 في المائة خلال عام 2017. جاء هذا النمو على خلفية تحول الانكماش المسجل في ناتج القطاع النفطي بنسبة 3.1 في المائة عام 2017 إلى نمو بنسبة 2.8 في المائة خلال عام 2018. كما عززت وتيرة النمو المعتدلة نسبياً للقطاع غير النفطي من أداء الاقتصاد السعودي العام الماضي حيث سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 1.9 في المائة مرتفعة قياساً بوتيرة نموها المسجلة عام 2017 البالغة نحو 1.3 في المائة تقريباً عام 2017. من حيث معدلات النمو القطاعية للناتج بالأسعار الثابتة، سجل نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية أعلى معدل نمو بلغ 3.4 في المائة، يليه نشاط التعدين والتجوير بزيادة بلغت نحو 3.2 في المائة مستفيداً من ارتفاع كميات الإنتاج النفطي المسجلة خلال العام الماضي بنسبة تقارب 3.6 في المائة وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء.

ساهم القطاع النفطي بنسبة 43.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فيما بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج 56.2 في المائة، ساهم من بينها القطاع الخاص بما يقرب من 40 في المائة من الناتج. يُشار إلى أن المملكة تستهدف رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 في المائة خلال عام 2030 كأحد أهم مستهدفات "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".

على مستوى بنود الانفاق، كان للنمو الإيجابي المسجل على صعيد الصادرات -التي نمت بنسبة 29.3 في المائة بما يعكس تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 33 في المائة- دوراً في دعم الطلب الكلي خلال عام 2018، حيث تسهم الصادرات بنسبة تقارب 40 في المائة من إجمالي الانفاق. من جانب آخر، عزز نمو الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 5 في المائة من نمو الطلب الكلي حيث يعد مسؤولاً عن 38 في المائة من بنود الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁶⁾، حيث استفاد الاستهلاك الخاص من تفعيل "حساب المواطن" للحد من تأثير ضريبة القيمة المضافة وتصحيح أسعار الطاقة على القوة الشرائية للمواطنين. كما استفاد الاستهلاك الخاص من

الأثر الإيجابي لصرف العلاوة السنوية، وقيام القطاع الحكومي وبعض الجهات في القطاع الخاص بمنح موظفيها بدل غلاء المعيشة⁽¹⁷⁾.

على مستوى توقعات الأداء لعامي 2019 و2020، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو القطاع النفطي على ضوء الخفض المقرر لكميات الإنتاج في ظل اتفاق الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك. بناء عليه، من المتوقع انخفاض إنتاج المملكة من النفط خلال النصف الأول من عام 2019 وفق اتفاق "أوبك +".

على صعيد القطاع غير النفطي، من المتوقع أن تجد أنشطة القطاع دعماً من واقع استمرار الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية والاستثمارية والمشروعات المرتبطة بخطط التنويع الاقتصادي، وهو ما سيدعمه التحسن المتوقع في مستوى الإيرادات الكلية التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعاً بنسبة 9 في المائة خلال عام 2019 ونسبة 3 في المائة خلال عام 2020⁽¹⁸⁾.

من جانب آخر، من المتوقع أن يساعد التحسن المتوقع في مناخ الأعمال على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج تدريجياً، على ضوء الإصلاحات الاقتصادية الكثيرة التي تبنتها الحكومة لحفز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين وتنفيذ برامج للتخصيص. كذلك، سيساعد الدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين إدارة أصول المملكة المالية على المدى المتوسط ورفع الإنتاجية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" تستهدف تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى كيان استثماري ضخم تبلغ قيمة أصوله نحو 1.5 تريليون دولار عام 2020، ونحو 2 تريليون دولار عام 2030 ليصبح من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، وبحيث يتم استثمار عوائد استثمار أصول الصندوق في دعم مشروعات التنويع الاقتصادي بهدف الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي⁽¹⁹⁾.

بناءً عليه، من المتوقع أن يدور معدل النمو الاقتصادي المسجل حول مستوى 2.5 في المائة خلال عامي 2019، و2020⁽²⁰⁾.

في **الإمارات**، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة إلى نحو 2.5 في المائة في عام 2018 مقارنة بنحو 0.8 في المائة في عام 2017. جاء

(19) "رؤية السعودية 2030"، برنامج صندوق الاستثمارات العامة.

(20) وزارة المالية، السعودية، "بيان الميزانية العامة للدولة للعام 2019".

(16) الهيئة العامة للإحصاء، (2019). السعودية، "مؤشرات الحسابات القومية 2018".

(17) وزارة المالية، السعودية، "بيان الميزانية العامة للدولة للعام 2019".

(18) وزارة المالية، السعودية، "بيان الميزانية العامة للدولة للعام 2019".

من المتوقع أن يكون لمعرض "إكسبو 2020" أثراً إيجابياً على اقتصاد الإمارات، حيث سيسهم في خلق نحو 280 ألف فرصة عمل، كما سيحافظ على استدامة ما يقرب من مليون و400 ألف وظيفة إقليمياً، كما يتوقع أن تصل العائدات المالية لدبي من استضافة إكسبو 2020 إلى أكثر من 139 مليار درهم بما يمثل نحو 28.8 مليار يورو⁽²⁵⁾. سيعمل معرض "إكسبو 2020" على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاعات الفنادق، والطيران، والتجارة، والإنشاءات، وخدمات الأعمال. كذلك من المتوقع ارتفاع الناتج المحلي لإمارة دبي خلال فترة التوقع على ضوء السياسات المنفذة لجذب الاستثمارات، وخفض تكاليف الانتاج في العديد من القطاعات من خلال تخفيض الرسوم وخاصة على قطاعي العقارات والطيران.

بناء عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.7 في المائة في عام 2019 كمحصلة لارتفاع متوقع لنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.7 في المائة⁽²⁶⁾ ونمو محدود للقطاع النفطي بنسبة 0.3 في المائة في ظل التزام الدولة بخفض كميات الانتاج النفطي في إطار اتفاق أوبك خلال النصف الأول من العام. أما في عام 2020، فمن المتوقع تسجيل معدل نمو بحدود 3.5 في المائة بالاستفادة من المكاسب الاقتصادية المتوقعة من استضافة "إكسبو 2020"، إضافة لما سبق سوف يدعم العمل بقانون الاستثمار الجديد الذي تم إقراره بنهاية عام 2018 ويتيح للأجانب ملكية كاملة للمشروعات خارج المناطق الحرة في القطاعات التي تحددها الدولة من آفاق النمو الاقتصادي في الإمارات خلال فترة التوقع.

في قطر، سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً من 2.1 في المائة في عام 2017 إلى 2.6 في المائة في عام 2018 مستفيداً من التسارع الكبير لنمو القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 5.5 في المائة على خلفية نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع التشييد والبناء الذي سجل معدل نمو بلغ 15 في المائة في عام 2018 مستفيداً من حجم مشاريع الإنشاءات، والبنية الأساسية المنجزة في إطار الترتيب لاستضافة فعاليات "كأس العالم 2022".

من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 2.8 في المائة خلال عامي 2019 و2020، حيث من المتوقع مواصلة القطاع غير النفطي دوره المهم كمحرك

تحسن النمو في ضوء التقديرات بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3 في المائة، مقارنة بنحو 2.5 في المائة عام 2017 بما يعكس تحسن مستوى الإقراض الممنوح للقطاع الخاص وارتفاع مستويات الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين⁽²¹⁾. إضافة إلى تأثير تحسن الإيرادات العامة بفعل الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وهو ما ساعد على مواصلة الانفاق الحكومي المعزز للنمو. من جانب آخر، فإن ارتفاع أسعار النفط ساهم في ارتفاع حجم الفوائض التشغيلية لدى الشركات المنتجة للنفط. استفاد القطاع النفطي خلال العام من الزيادة في كميات الانتاج التي نمت من 2.8 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2018 إلى نحو 3.3 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من عام 2018⁽²²⁾. كمحصلة ارتفع معدل نمو ناتج القطاع النفطي بنسبة 0.7 في المائة في عام 2018 مقارنة بانكماش بلغت نسبته 3 في المائة عام 2017.

على مستوى إمارات الدولة المختلفة، من المتوقع أن تلعب عدد من محركات النمو دوراً مهماً في رفع مستويات النشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع (2019-2020). ففي إمارة أبو ظبي، من المتوقع استفادة النشاط الاقتصادي من تنفيذ "برنامج التحفيز المالي" الذي تم إقراره بمقدار 50 مليار درهم الذي تهدف من خلاله إلى خلق وظائف لحوالي 10,000 مواطن خلال الخمسة أعوام القادمة، إضافة إلى عدد من الإجراءات التي تم اتخاذها لتشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، والإجراءات التي يتم اتخاذها بشكل متواصل لتطوير بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير حوافز مختلفة أهمها منح تأشيرات إقامة لمدة عشر سنوات للمستثمرين الأجانب⁽²³⁾.

من جانب آخر، من المتوقع استفادة إمارة دبي من حجم الانفاق المصاحب للترتيبات اللازمة لاستضافة معرض "إكسبو 2020"، الذي سيُنشِط الحركة الاقتصادية في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. سيكون إكسبو دبي 2020 أول معرض إكسبو دولي تستضيفه منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، ومن المتوقع أن يستقطب 25 مليون زائر على مدار ستة أشهر من حوالي 190 دولة على مستوى العالم، من بينهم 70 في المائة من خارج دولة الإمارات، وهي أكبر نسبة من الزوار الدوليين في تاريخ معارض إكسبو الدولية الممتدة على مدى 168 عاماً⁽²⁴⁾.

²⁴ www.expo2020dubai.com.

²⁵ الصفحة الرسمية الخاصة بالإنجازات، الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم..

²⁶ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

²¹ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

²² OPEC, (2019). "Monthly Oil Market Report", Feb.

²³ وزارة المالية، الإمارات، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

الخطة السنوية 2019/2018 بنهاية النصف الأول من هذا العام.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج إلى نحو 3 في المائة في عام 2019 ونحو 3.3 في المائة عام 2020 على ضوء عدد من العوامل من بينها دخول عدد من المشروعات في مجال إنتاج النفط وتكريره حيز الإنتاج خلال أفق التوقع، حيث تتضمن تلك المشاريع تشغيل "حقل الزور" لتكرير النفط باستثمارات تقدر بنحو 16 مليار دولار بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 615 ألف برميل يومياً، ومشروع إنتاج "الوقود النظيف" باستثمارات 12 مليار دولار لتطوير طاقات تكرير النفط.

علاوةً على ذلك، من المتوقع أن يجد النشاط في القطاع غير النفطي دعماً خلال أفق التوقع على ضوء اعترام الحكومة مواصلة وتيرة الانفاق الرأسمالي المُعززة للنمو بواقع 17 في المائة من مجمل النفقات العامة المتضمنة في موازنة العام المالي 2020/2019، وبدء ظهور الأثر الإيجابي للإصلاحات التي يجري تنفيذها لتهيئة بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات⁽³⁰⁾.

في عُمان، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2018 ارتفاعاً بما نسبته 15 بالمائة مقارنة بنفس الفترة في عام 2017 حيث شهدت القيمة المضافة للأنشطة النفطية (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) ارتفاعاً بنسبة 46.7 بالمائة. كما نمت الأنشطة غير النفطية بنحو 3.4 بالمائة جراء زيادة الأنشطة الصناعية 1.2 بالمائة، والأنشطة الخدمية 4.1 بالمائة وفق البيانات المتاحة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وفق التقديرات الأولية من المتوقع نمو الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة تقارب 2 في المائة في عام 2018 نتيجة تعافي القطاع النفطي جراء الزيادة في كميات إنتاج النفط والغاز لاسيما الزيادة المسجلة في إنتاج حقل "خزان" للغاز. إضافة لما سبق، استفاد النمو الاقتصادي من السياسة النقدية المُحفزة، ومن التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية، وكذلك من حزم السياسات الاقتصادية المنفذة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن التوجه الحكومي لتنفيذ وإدارة عدد من الخدمات الحكومية من قبل القطاع الخاص، وتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستمرار في مراجعة القوانين ذات الصلة بمناخ الأعمال.

رئيس للنشاط الاقتصادي مدفوعاً إلى حد كبير بالنشاط القوي لعدد من القطاعات الاقتصادية في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي الجاري تنفيذها وفي مقدمتها قطاعي التشييد والبناء والصناعات التحويلية. إضافة إلى زخم الإنفاق الحكومي المتوقع لاستكمال المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العام خلال أفق التوقع مع اقتراب عام 2022. من جانب آخر، سيدعم صدور قانون الاستثمار الجديد الذي تم إقراره في بداية عام 2019 من الاستثمارات الأجنبية حيث يسمح القانون بملكية الأجانب لنسبة 100 في المائة من رؤوس أموال المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة. كذلك من المتوقع ارتفاع نمو قطاع الهيدروكربوني في ضوء التوقعات بزيادة كميات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في السنوات القادمة⁽²⁷⁾.

أما في الكويت، ونظراً لارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي في هيكل القيمة المضافة بما يسجل نحو 42 في المائة من إجمالي الناتج المحلي⁽²⁸⁾، شهد النشاط الاقتصادي تحسناً خلال العام الماضي لاسيما خلال النصف الثاني من العام مع ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في أعقاب قرار منظمة الأوبك بزيادة كميات الإنتاج في النصف الثاني من عام 2018 لتخفيف الضغوطات السعرية في أسواق النفط العالمية. كذلك استفاد القطاع النفطي خلال عام 2018 من عودة الإنتاج النفطي للتدفق في بعض الحقول النفطية الرئيسية في أعقاب عمليات فنية تم إنجازها.

تحدد رؤية "كويت جديدة 2035" الأولويات طويلة المدى للتنمية، وتركز على خمس موضوعات، أو نتائج مرجوة، وتستند على سبعة ركائز. تشمل كل ركيزة من الركائز السبعة على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المُصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الدولة في "أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمارات"⁽²⁹⁾.

على ضوء ما سبق، استفاد النشاط في القطاع غير النفطي من تواصل وتيرة الانفاق الرأسمالي الداعم للنمو والتنويع الهياكل الإنتاجية والمحفز لأنشطة القطاع الخاص في إطار الخطط التنموية المُتضمنة في هذه الرؤية. بلغت قيمة الإنفاق على المشروعات المُعززة لبنية الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي نحو 37.4 في المائة من مجمل الإنفاق العام على المشروعات المتضمنة في

²⁹ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، (2019).
³⁰ وزارة المالية، دولة الكويت، "موازنة دولة الكويت للعام المالي 2019-2020".

²⁷ مصرف قطر المركزي، قطر، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

²⁸ صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

بالنسبة لقطاع الثروة السمكية، فقد تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها مشاريع الاستزراع السمكي، وإنشاء مراكز رئيسة لتجميع منتجات الاسماك. فيما يتعلق بقطاع التعدين، فقد تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها إنشاء مشروع "استخراج وإنتاج خام النحاس"، ومصنع "إنتاج السيراميك"⁽³²⁾.

من جانب آخر، وعلى صعيد القطاع النفطي من المتوقع أن يشهد إنتاج السلطنة من الغاز ارتفاعاً كبيراً خلال أفق التوقع تزامناً من بدء الإنتاج في مشروع "رباب - هارويل" الذي يعد أكبر مشروع استثماري رأسمالي لشركة "تنمية نفط عمان"، حيث سيعزز إنتاج السلطنة بأكثر من 500 مليون برميل من مكافئ النفط بوفورات تقدر بنحو مليار دولار خلال خمس سنوات.

وبالرجوع للعوامل والمعطيات أعلاه، من المتوقع تسجيل وتيرة نمو معتدلة في سلطنة عُمان خلال المدى القصير والمتوسط بما يعكس تراجع مستويات المخاطر المؤثرة على النمو في ظل الحرص على استمرارية المساعي الرامية لخفض عجز الموازنة، والحد من ارتفاع مستويات الدين العام، وهو ما يتوقع على ضوءه تحقيق معدلات نمو حقيقية بمقدار 3 في المائة خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020)⁽³³⁾.

في **البحرين**، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في البحرين إلى 1.8 في المائة في عام 2018 مقارنة مع 3.8 في المائة في عام 2017⁽³⁴⁾. ساهم القطاع غير النفطي بالجزء الأهم من النمو الاقتصادي في ظل نمو أنشطة عدد من القطاعات غير النفطية ومن بينها قطاع الإنشاءات الذي سجل نمواً ملحوظاً عام 2018. امتد أثر النشاط الإيجابي لقطاع الإنشاءات إلى قطاعات أخرى مما ساهم في تحريك نمو هذه القطاعات مثل العقارات والتمويل والتصنيع والتجارة.

من جانب آخر، استفاد النشاط الاقتصادي في البحرين خلال العام من عدد من المشروعات الكبرى بما يشمل افتتاح خط الإنتاج السادس لشركة ألومنيوم البحرين (ألبا) التي تعمل الآن على إقامة أكبر مصهر ألومنيوم في العالم من شأنه زيادة طاقات إنتاج الألومنيوم في المملكة بنسبة 50 في المائة. يُشار إلى أن الإنتاج من الألومنيوم يساهم بنسبة تقدر بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة، كما أنه يُعد ثاني أهم سلعة تصديرية بعد النفط.

الجدير بالذكر أن السلطنة تعاملت مع تدني أسعار النفط العالمية في السنوات الماضية بمزيج من السياسات التمويلية، وسياسات التعديل الهيكلية، حيث ساهمت هذه السياسات في تقليل الآثار المترتبة على التقلبات في أسعار النفط ووقعتها على الاقتصاد الوطني، وتحقيق معدلات نمو حقيقية جيدة. فقد قللت سياسات الضبط المالي المُتبعة خلال السنوات الماضية من حجم الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط العالمية، وبقيتها دون سعر تعادل الموازنة العامة في سلطنة عُمان⁽³¹⁾.

بدورها ستساهم المبادرات والمشاريع المنبثقة من البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي في سلطنة عمان "تنفيذ" في دعم مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة التنوع الاقتصادي في السلطنة. تعتبر "تنفيذ" إحدى المبادرات الإستراتيجية والهيكلية التي يعول عليها للتحويل من اقتصاد معتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي المتأتي من مداخيل تصدير النفط والغاز إلى اقتصاد متنوع يلعب فيه القطاع الخاص دور كبير في التشغيل ودفع عجلة النمو.

ففي إطار مساعي الحكومة لتحقيق التنوع الاقتصادي، تضمنت ميزانية عام 2019 مخصصات لدعم القطاعات الخمسة المستهدفة ضمن البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي "تنفيذ" المتمثلة في قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع السياحة، قطاع الثروة السمكية، قطاع التعدين. تتمثل مساهمة الحكومة في هذا البرنامج في توفير التمويل المطلوب لبعض المشاريع الأساسية المتضمنة إضافة إلى تسهيل الإجراءات والعمل على تحسين بيئة الأعمال لمساندة هذه القطاعات.

في هذا الإطار، تم خلال الفترة الماضية تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات سواء من قبل الحكومة أو شركات ومؤسسات القطاع الخاص، فقد تم تنفيذ عدد من المشروعات السياحية، كما تم البدء في تنفيذ مشروع "مدينة العرفان" و"الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس". في قطاع الصناعات التحويلية، تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها مشروع "مصنع لوى" للمواد البلاستيكية، و"مصنع الحديد الصلب"، و"مصنع الصناعات الدوائية". كما شهد قطاع الخدمات اللوجستية إضافة عدد من المشروعات منها مشروع "مدينة خزائن الاقتصادية"، ومشروع "توسعة ميناء صلالة". أما

³³ البنك المركزي العُماني، عُمان، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

³⁴ مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

³¹ البنك المركزي العُماني (2019)، عُمان، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

³² وزارة المالية، عُمان، (2019). "الميزانية العامة للدولة 2019: الاستدامة المالية والاقتصادية".

يستلزم تكاتف الجهود الدولية بهدف توفير الدعم المادي اللازم لهذه الاقتصادات.

سجل اقتصاد المجموعة تراجعاً ملموساً إلى نحو 0.8 في المائة خلال عام 2018، مقابل 5.5 في المائة للنمو المسجل عام 2017 بفعل انخفاض معدل نمو الناتج في ليبيا وتواصل انكماش الاقتصاد اليمني.

تحيط بتوقعات النمو لدول المجموعة خلال العامين الجاري والمقبل قدراً كبيراً من عدم اليقين نظراً للأوضاع الداخلية في ثلاثة دول من دول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، في إطار مواصلة الحد من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية منذ سنة 2014 التي أثرت على أهم المتعاملين الاقتصاديين، التزمت الدولة بمواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية العامة وموازنة الحسابات الخارجية، من خلال النموذج الجديد لنمو الاقتصاد الوطني، والمُصادق عليه من طرف الحكومة.

ساهمت عدة عوامل على تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال عام 2018 تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى التمويل الداخلي لعجز الموازنة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات، وإلى الاقتراض الداخلي. إضافة لما سبق، استفاد الاقتصاد من التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة تحسن معدل نمو منطقة اليورو، والدول النامية، واقتصادات السوق الناشئة ومن أبرزها ارتفاع وتيرة النمو في الصين والهند. بناء عليه، ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.3 في المائة في عام 2018 مقابل 2 في المائة في عام 2017. كذلك من المتوقع تواصل تحسن وتيرة النمو في عامي 2019 و2020، إلى 2.5 في المائة. سيبقى النمو المتوقع في هذه الفترة مدعوماً بوتيرة النمو المعتدلة في القطاع غير النفطي الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بحدود 3 في المائة في المتوسط في أفق التوقع.

يُشار إلى أن الجزائر تستهدف في إطار خطتها الاستراتيجية "الجزائر 2030" رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5 في المائة، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 10 في المائة بحلول عام 2030. تشمل الاستراتيجية على ستة ركائز أساسية تتمثل في 1. تطوير المزيد من المشروعات، 2. تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص، 3. التنويع الاقتصادي، 4. تنظيم عمليات إدارة الأراضي، 5. ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة، 6. تحسين الحوكمة الاقتصادية.

إضافةً إلى الاستفادة من برنامج تحديث شركة نفط البحرين (بابكو) بما يتضمنه ذلك من مد خط أنابيب يربط ما بين طاقات التكرير للشركة، وحقول إنتاج النفط لشركة أرامكو السعودية في المنطقة الشمالية، وهو ما سيساعد على زيادة طاقة التشغيل بشركة النفط البحرينية بنسبة 35 في المائة. لا تقتصر آثار هذه المشاريع على خلق الوظائف والاستثمارات أثناء عملية الإنشاء فحسب، بل تتمتع بتأثير طويل المدى من خلال زيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية على نطاق أوسع. كذلك شهدت أنشطة التصنيع نمواً خلال العام بنسبة 3.8 في المائة عام 2018. ساعدت هذه الزيادة في التصنيع المحلي، ولاسيما في المعادن التي يقودها الألومنيوم، على ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة تزيد على 9 في المائة على أساس سنوي في الفترة من يناير حتى نوفمبر 2018. كذلك استفاد النشاط الاقتصادي من ارتفاع الانفاق الاستثماري على أعمال البنية الأساسية والإنشاءات في إطار المشروعات الممولة من "صندوق التنمية الخليجي" في عام 2018⁽³⁵⁾.

هذا ومن المتوقع معاودة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال عامي 2019 و2020 إلى ما يدور حول 2.5 في المائة نتيجة تراجع كميات الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2019. سيبقى النمو في القطاع غير النفطي المحفز الرئيس للنشاط الاقتصادي، حيث يتوقع مواصلة نمو القطاع بنسبة تقدر بنحو 3.6 في المتوسط خلال تلك الفترة مستفيداً من استمرار العمل على توفير بيئة مواتية لنشاط القطاع حيث سيجري العمل على إصدار عدد من القوانين الداعمة لأنشطة هذا القطاع من بينها قانون الإفلاس، والبيانات المفتوحة، وأمن الفضاء الإلكتروني⁽³⁶⁾.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط تواجه عدداً من التحديات في ظل انخفاض مستويات التنويع الاقتصادي في معظم هذه الدول. إضافة لما سبق، لا زالت تطورات الأوضاع الداخلية في هذه البلدان - باستثناء الجزائر - تحد من فرص تعافي النشاط الاقتصادي. رغم التحسن النسبي للأوضاع الداخلية في بعض هذه الدول، إلا أن التحديات التي تواجه هذه الدول لا تزال قائمة مع تنامي كبير في احتياجات التمويل اللازمة سواء فيما يتعلق بالتمويل المطلوب لسداد العجوزات في الموازنات العامة، أو ذلك المطلوب لإعادة الإعمار، واستعادة مستويات البنية الأساسية اللازمة لحفز النمو في القطاع النفطي وغير النفطي. وهو ما

³⁶ مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

³⁵ مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين، (2018). "التقرير الفصلي لأداء الاقتصاد البحريني"، الربع الثالث.

الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية.

شهدت كميات إنتاج النفط في ليبيا زيادة ملحوظة خلال عام 2018 حيث ارتفعت كميات الإنتاج النفطي إلى ما يقرب من مليون برميل في اليوم، بما يمثل زيادة بنحو 17 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017، وهو ما ساعد على دعم مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال العام⁽³⁷⁾. رغم ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي إلا أنها لا تزال أقل من المستويات المسجلة قبل عام 2011 البالغة 1.6 مليون برميل يومياً. جاء الجزء الأكبر من النمو المسجل العام الماضي من مساهمة القطاع النفطي حيث لا يزال القطاع غير النفطي يواجه بالعديد من التحديات على ضوء الأوضاع الداخلية التي تؤثر على مستويات الاستثمار والبنية الأساسية اللازمة لدعم النمو في القطاعات الاقتصادية. من المتوقع خلال عام 2019 استمرار التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي في ظل الجهود التي تبذلها مؤسسة النفط الوطنية لإعادة افتتاح عدد من الحقول النفطية، وهو ما سيساعد على تسجيل معدل نمو بحدود 5 في المائة، في حين من المتوقع في عام 2020 وبفرض استمرار تحسن الأوضاع الداخلية ارتفاع النمو الاقتصادي إلى مستوى 8 في المائة بافتراض تحسن الأوضاع الداخلية.

في اليمن، لا يزال الاقتصاد اليمني متأثراً جراء الأوضاع التي يشهدها منذ عام 2011 التي أدت إلى شبه توقف إنتاج النفط المورد الاقتصادي الرئيس وإلى تأثر حاد لمستويات البنية الأساسية، والسيولة المصرفية بما أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النفطي. كما أدت تلك الأوضاع إلى تأثر مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إضافة إلى شبه توقف للاستثمارات العامة والخاصة. نتج عن ذلك تحديات تتعلق بالأوضاع المعيشية والصحية للسكان في ظل ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية. بناء عليه، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد اليمني تحقيق انكماش في مستويات النشاط الاقتصادي هذا العام مع توقعات بتحسن نسبي طفيف لمستويات النشاط الاقتصادي العام المقبل حال التوصل إلى تفاهات داعمة للأوضاع الاقتصادية، وهو ما سيعمل على معاودة الإنتاج النفطي ودعم مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك وتدفق المنح الرسمية من دول الجوار للمساهمة في استعادة النشاط الاقتصادي.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

واصلت البلدان العربية المستوردة للنفط تحقيق معدلات نمو مرتفعة الوتيرة بلغت 4.1 في المائة عام 2018 مقابل

في العراق، من المتوقع تحسن آفاق النمو بفضل التحسن المسجل في الأوضاع الداخلية التي من شأنها توفير بيئة أكثر استقراراً لتنفيذ السياسات التنموية. إضافة إلى التأثير الإيجابي المتوقع في مستويات النشاط في القطاع النفطي مع انتظام تدفق الامدادات وتحسن طاقات التصدير. من جهة أخرى سيستفيد الاقتصاد العراقي إيجاباً من تطبيق الإصلاحات الهيكلية بموجب اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand by Arrangement (SBA)) التي أبرمها مع صندوق النقد الدولي لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

على صعيد القطاع النفطي، من المتوقع زيادة كميات الإنتاج خلال أفق التوقع في ظل قيام الدولة بسداد مستحقات شركات إنتاج النفط، وزيادة مستويات الاستثمار في القطاع، وهو ما يتوقع على ضوء ارتفاع كميات الإنتاج إلى مستوى 5 ملايين برميل يومياً. يبقى ذلك دون المستويات المستهدفة من الحكومة بحدود 7 ملايين برميل يومياً حيث يواجه تحقيق هذا المستهدف عدد من التحديات على صعيد الحاجة إلى دعم البنية الأساسية الخاصة بإنتاج وتصدير النفط.

من المتوقع أن يواصل تحسن الأوضاع الداخلية تأثيره المواتي على النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية حيث سيدعم الطلب الداخلي، ويستفيد منه عدد من القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الزراعة على ضوء استعادة الأراضي الزراعية.

كما سيعمل الانتعاش التدريجي للاستثمارات من أجل إعادة الإعمار، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتهيئة الأرضية لتحقيق الشراكة معه من أجل تطوير الاقتصاد العراقي، والنهوض بعملية التنمية في ظل حوكمة رشيدة على دفع النمو الاقتصادي، خاصة أن العراق يمتلك الإمكانيات التي تجعله مكاناً مُشجعاً ومُحفزاً وجاذباً للاستثمار في قطاعات إنتاجية كثيرة ومتنوعة بالاستفادة من الدعم الدولي والإقليمي.

عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 3.8 في المائة في عام 2019 وارتفاع معدل النمو إلى ما يدور حول 4 في المائة في عام 2020 مع تعزيز فرص ومحفزات النمو الاقتصادي.

أما في ليبيا، ونظراً لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما أن الإيرادات النفطية تساهم بتمويل 90 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله، المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي، يعتمد التنبؤ بمستويات النمو

³⁷ OPEC, (2019). "Monthly Oil Market Report", Feb.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

تطبق **مصر** برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي تمتد فترة تنفيذه خلال الفترة (2016 - 2019). يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. يتضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تتمثل في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.
- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

في إطار هذا البرنامج تم تبني عدد من التدابير الإصلاحية التي شملت إصلاحات نظم دعم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، إضافة إلى زيادة مستويات مرونة سياسة سعر صرف العملة المحلية، وإصدار عدد من القوانين مثل قانون تسوية المنازعات الضريبية، وقانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، والانتهاج من إعداد مسودة قانون جديد للإفلاس وتصفية المشروعات المتعثرة يتفق مع المعايير الدولية وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

ساعدت هذه التدابير على احتواء جانباً من الاختلالات الاقتصادية وعززت الثقة في مناخ الأعمال وساندت أنشطة القطاع ودعمت تنافسية الصادرات.

حقق الاقتصاد المصري في ظل هذه الإصلاحات إنجازات كبيرة على صعيد أداء الاقتصاد الكلي تمثلت في ارتفاع معدل النمو إلى مستويات تفوق 5 في المائة. كما ساهمت هذه الإصلاحات في خفض مستويات عجز الموازنة والدين العام إلى الناتج اللذان اتخذاً مساراً تنازلياً مؤخراً بما يعكس السياسات الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي وضمان استدامة الدين العام حيث تستهدف الحكومة تحقيق فائض أولي بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي خلال العام المالي الحالي، مما سوف يساهم في تحقيق ضبطاً مالياً تراكمياً يعادل 5.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في غضون ثلاث سنوات، هذه الوفورات سوف

3.9 في المائة عام 2017، بما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق التي يتم تبنيها في هذه البلدان لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

نتج عن هذه الإصلاحات احتواء جانباً من الضغوطات على الموازنات العامة نتيجة تبني تدابير لترشيد ورفع كفاءة الانفاق الحكومي عبر سياسات لإصلاح نظم الدعم، لا سيما دعم الطاقة وإصلاح نظم الخدمة المدنية. وفرت تلك الإصلاحات بعض الموارد المالية لتعزيز الانفاق الداعم للنمو وإعادة ترتيب أولويات المالية العامة باتجاه زيادة الانفاق الاستثماري والاجتماعي بهدف دعم النمو والتقليل من الأثر غير المواتي للإصلاحات الاقتصادية على الفئات محدودة الدخل.

إضافة لذلك، تضمنت هذه الإصلاحات إجراءات لزيادة مرونة نظم الصرف، ودعم مستويات تنافسية العملات المحلية نتج عنها تحسن ملموس لمستويات الاستثمار والصادرات في بعض البلدان.

من المتوقع استقرار معدل نمو دول المجموعة عند مستوى يدور حول 4.1 في المائة العام الجاري، و4.3 في المائة عام 2020، حيث من المتوقع أن تتأثر ديناميكية النمو بتباطؤ الطلب العالمي، بيد أن محركات النمو الأساسية في هذه البلدان ومن أهمها الانفاق الاستهلاكي والاستثمار من المتوقع أن تشهد وتيرة نمو جيدة. كما ستواصل الإصلاحات الاقتصادية تأثيرها الداعم للنمو والتشغيل في عدد من هذه البلدان.

يبقى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر من أهم التحديات التي تواجه بلدان المجموعة حيث تسجل أعلى معدلاتها في هذه البلدان على مستوى البلدان العربية. في هذا الإطار، تنفذ بلدان المجموعة سياسات وخطط إنمائية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية من السكان وتعمل على إدماجهم في سوق العمل بما يضمن التنمية الاقتصادية والمكانية المتوازنة.

خلال أفق التوقع ومع انتهاء أجل برامج الإصلاح الاقتصادي المنفذة بالتعاون مع المؤسسات الدولية، تستعد بلدان المجموعة لمواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي التي ستصيب خلال الفترة المقبلة على تحقيق الانضباط المالي وضمان استدامة الدين العام، وتحسين مستوى الخدمات العامة لاسيما التعليم والصحة والخدمات الحكومية، وتحسين مناخ الأعمال وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية ودعم النمو الموفر للتشغيل، علاوة على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم مستويات الإنتاجية والتنافسية الدولية.

سياسة المنافسة، والمشتريات العامة، وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة، وتخصيص الأراضي⁽⁴⁰⁾.

مع انتهاء البرنامج الحالي للإصلاح الاقتصادي من المتوقع أن تواصل الحكومة مساعي الإصلاح والتي سوف تستهدف في هذه المرحلة مواصلة تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية، وزيادة جاذبية مناخ الأعمال، وجذب الاستثمار، ودعم الانتاجية والتنافسية الدولية، والتركيز على إصلاح قطاعي التعليم والصحة، وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية.

سوف تتأثر آفاق النمو إيجاباً بمجموعة من العوامل من أهمها تعزيز مستويات ثقة المنتجين والمستهلكين، وتنامي الطاقات الانتاجية في عدد من القطاعات ومن أهمها التشييد والبناء والطاقة. حيث ستستفيد أنشطة التشييد والبناء من أعمال الإنشاءات الخاصة باستكمال العمل في العاصمة الإدارية الجديدة في عام 2020، ومن الانفاق على مشروعات البنية الأساسية. كذلك سوف يوفر قطاع الطاقة دعماً ملموساً للنشاط الاقتصادي في ضوء حرص الحكومة على سداد متأخرات الشركات النفطية بما يساعد على دعم الاستثمار والانتاج. ففي هذا الإطار انخفضت متأخرات الشركات النفطية على الحكومة من 6.4 مليار دولار عام 2012 إلى 1.2 مليار دولار بنهاية عام 2018، وهو ما عزز من نشاط عدد من الشركات لاسيما الشركة المسؤولة عن الانتاج في حقل "ظهر" للغاز الطبيعي الذي يمثل أكبر حقل انتاج للغاز في البحر المتوسط باحتياطات تقدر بنحو 30 تريليون متر مكعب. يغطي انتاج الحقل من الغاز الطبيعي احتياجات السوق المصري بالكامل، كما سيساعد على زيادة الطاقات التصديرية، وهو ما مكن مؤخراً من توقيع اتفاق بين الحكومة المصرية والأردنية لتصدير الغاز للمملكة. ستدعم التطورات في قطاع الطاقة أسواق الصرف الأجنبي وستعمل على دعم قيمة العملة المحلية. رغم ذلك ستتأثر آفاق النمو نسبياً بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وخاصة في منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لمصر.

على ضوء ما سبق، من المتوقع استمرار تحقيق الاقتصاد المصري لمعدل نمو مرتفعة تدور حول مستوى 5.3 في المائة خلال عامي 2019 و2020.

في **المغرب**، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.3 في المائة في 2018 مقابل 4.1 في المائة للنمو المحقق عام 2017، ذلك بما يعكس انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي إلى 4.6 في المائة مقابل 15.4 في المائة عام 2017، وتسجيل القطاع غير الزراعي ارتفاعاً طفيفاً في معدل النمو إلى 3.1 في المائة

يكون لها أثراً داعماً للنمو الاقتصادي خلال أفق التوقع. كذلك بدأ معدل التضخم يقترب تدريجياً من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي (عند مستوى أحادي خلال الأجل المتوسط). كما انخفضت معدل البطالة إلى نحو 10 في المائة تقريباً بنهاية عام 2018 بما يمثل أدى مستوى للبطالة منذ عام 2011⁽³⁸⁾.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بلغ 5.3 في المائة في العام المالي 2018/2017 مقارنة مع 4.2 في المائة في العام المالي 2017/2016 وفق التقديرات الأولية. ساهم الارتفاع الملموس لكل من أنشطة الصادرات السلعية والخدمات والاستثمارات في دعم النمو الاقتصادي حيث سجلا نمواً بلغت نسبته 32.2 في المائة و15.7 في المائة على التوالي⁽³⁹⁾.

تتمثل أبرز الأولويات الاقتصادية في مواصلة تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم النمو الاحتوائي وزيادة معدلات التشغيل بما يساعد على خفض معدلات البطالة لاسيما بطالة الشباب. إضافة إلى استمرار الحاجة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسسية وتطوير مستويات رأس المال البشري بما يساعد على زيادة مستويات الانتاجية والتنافسية.

يُشار إلى أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد اختتم في شهر فبراير 2019 المراجعة الرابعة لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي يدعمه اتفاق مع الصندوق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممتد" (EFF). وباستكمال هذه المراجعة، يُتاح سحب مبلغ يعادل (حوالي 2 مليار دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى (حوالي 10 مليار دولار أمريكي). كان المجلس التنفيذي قد وافق بنهاية عام 2016 على اتفاق "تسهيل ممتد" يغطي ثلاث سنوات بقيمة تعادل (حوالي 12 مليار دولار أمريكي)، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات المصرية.

في إطار الفترة المتبقية من أفق تنفيذ برنامج تسهيل الصندوق الممتد سوف تعمل الحكومة على استكمال إصلاح دعم الوقود من خلال الوصول إلى مستوى استرداد التكلفة لمعظم منتجات الوقود مع منتصف 2019 وتنفيذ آلية التسعير التلقائي للوقود، وكلاهما يشكل عاملين لتشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة، وسيساعدان، مع الإصلاحات الداعمة للإيرادات، على خلق حيز مالي لزيادة الإنفاق في قطاعي الصحة والتعليم. إضافة لما سبق، تعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات لدعم النمو الاحتوائي عن طريق معالجة التحديات التي تواجه المزيد من تشجيع دور القطاع الخاص بما يتطلبه ذلك من إجراء إصلاحات لتحسين

⁴⁰ صندوق النقد الدولي، مصر، (2019)، المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل مراجعة الأداء الرابعة في ظل "تسهيل الصندوق الممدد"، فبراير.

³⁸ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2018). "النشرة الدورية لسوق العمل"، الربع الرابع.
³⁹ وزارة المالية، مصر، (2018)، "التقرير المالي الشهري"، ديسمبر.

من حصة الدولة لدى الصندوق) لمدة عامين بما يعد التسهيل الاحترازي الرابع الممنوح في هذا الإطار منذ عام 2012 بهدف تمكين المغرب من مواجهة أية صدمات خارجية، ودعم الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز مستويات المنفعة الاقتصادية والوصول إلى النمو الاحتوائي مرتفع الوتيرة⁽⁴²⁾.

يعكس الانخفاض التدريجي لقيمة التسهيل الاحترازية الممنوحة للمغرب مؤخراً (2.97 مليار دولار في إطار التسهيل الرابع الممنوح عام 2019 مقارنة مع 6.2 مليار دولار للتسهيل الأول الممنوح عام 2012) التحسن الملموس المسجل على صعيد الأوضاع الاقتصادية وتجاوز جانباً مهماً من الاختلالات الداخلية والخارجية خلال الفترة (2012-2019). سوف يعزز هذا التسهيل من مستويات ثقة المستثمرين، ومن قدرة الدولة على الحصول على التمويل من الأسواق الدولية لاسيما في ظل إعلان الحكومة عن نيتها لطرح سندات دولية باليورو بقيمة 1.14 مليار دولار.

في تونس، من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.7 في المائة عام 2019، مقارنة مع 2.0 في المائة للنمو المحقق عام 2018، ذلك في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وارتفاع متوقع لنمو قطاع الخدمات، وبدء الإنتاج من "حقل نوارة" للغاز الطبيعي الذي سيساعد على تلبية جزء من الطلب المحلي على الطاقة، وتقليل كلفة الواردات النفطية. أما في عام 2020 من المتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي إلى نحو 3.1 في المائة مدعوماً بارتفاع متوقع لمستويات النشاط الاقتصادي في قطاع السياحة الذي شهد زخماً واضحاً خلال عام 2018، ومن المتوقع أن يواصل نموه التصاعدي في عام 2020 بعد انقضاء فترة الانتخابات التي ستشهدها البلاد عام 2019 إضافة إلى زيادة متوقعة للنشاط في القطاع الصناعي والخدمي خلال فترة أفق التوقع.

يُشار إلى أن الحكومة تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5 في المائة، وخفض البطالة إلى 12 في المائة بنهاية 2020، مقارنة بنحو 15 في المائة للمستويات الحالية، من خلال إدخال "نموذج جديد" للتنمية. في هذا الإطار، تعزم الحكومة زيادة مرونة نظم أسعار الصرف، وتعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة.

إضافةً إلى ما سبق، تسعى الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات في إطار اتفاق "تسهيل الصندوق الممتد"

عام 2018 مقارنة مع 2.7 في المائة للنمو المسجل في عام 2017. حسب مكونات الطلب، يعكس هذا التطور انخفاض المساهمة الإيجابية لمكونات الطلب الداخلي، الذي يعزى بالخصوص إلى تباطؤ مستويات الاستهلاك النهائي للأسر وللاستثمار، كما يعكس المساهمة السلبية لصافي الصادرات.

تركز الحكومة المغربية منذ عام 2012 على تبني إصلاحات تستهدف تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، ودعم أوضاع ميزان المدفوعات تم في إطارها اتخاذ العديد من التدابير التي نجحت بشكل كبير في التقليل من حدة هذه الاختلالات.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2019، ليرتفع بعد ذلك إلى 3.6 في المائة سنة 2020. حيث يُرجح أن تتراجع القيمة المضافة للقطاع الزراعي بواقع 0.8 في المائة العام الجاري، ثم ارتفاعها بنسبة تدور حول 3.3 في المائة العام المقبل، بناء على فرضية عودة الإنتاج المتوسط من الحبوب إلى 80 مليون قنطار. كما يُرتقب أن تواصل الأنشطة غير الزراعية تحسنها مسجلة نمواً قدره 3.5 في المائة عام 2019، ونحو 3.8 في المائة عام 2020.

بالنسبة لمكونات الطلب الكلي، من المتوقع حدوث تراجع طفيف لاستهلاك الأسر في 2019 ثم تحسنه في 2020. كما يُتوقع أن يشهد الاستثمار تحسناً تدريجياً على المدى المتوسط بما يعكس النمو في أنشطة القطاع غير الزراعي. فيما يخص الاستهلاك الحكومي، فمن المرجح أن يتسارع في 2019 أخذاً في الاعتبار الزيادة في الإنفاق الجاري المتضمن في قانون المالية لسنة 2019، وأن يشهد تراجعاً طفيفاً سنة 2020. بالموازاة مع ذلك، من المتوقع أن تستمر المساهمة السلبية لصافي الصادرات في النمو عام 2019 إذ من المنتظر أن تتباطأ وتيرة نمو الصادرات لاسيما على ضوء التباطؤ المتوقع للنمو في منطقة اليورو، قبل أن تتعزز في عام 2020. أما الواردات، فيرجح أن تتباطأ في 2019، مما يعكس التراجع المرتقب للطلب الداخلي، قبل أن تعود إلى ديناميكيته سنة 2020⁽⁴¹⁾.

بإنتهاء أجل التسهيل الاحترازي لدعم السيولة الممنوح للمغرب من صندوق النقد الدولي بقيمة 3.5 مليار دولار لمدة عامين في عام 2018 الذي لم تلجأ الدولة للسحب منه استناداً إلى الأداء الاقتصادي الجيد، وافق المجلس التنفيذي للصندوق في بداية عام 2019 على منح المغرب تسهيل احترازي جديد بقيمة 2.97 مليار دولار (240 في المائة

⁴² IMF, (2018). "IMF Executive Board Approves US\$2.97 billion for Morocco Under the Precautionary and Liquidity Line", Press Release No. 18/477, Dec.

⁴¹ بنك المغرب، (2019)، المغرب. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

إمدادات الوقود، في حين سجلت القطاعات الثلاث الأخرى معدلات نمو أقل بلغت 5.5 في المائة لقطاع النقل والمواصلات والتخزين، و2.9 في المائة للصناعة والتعدين، و2.4 في المائة لقطاع الخدمات الحكومية.

رغم تحسن النمو الاقتصادي خلال عام 2018 بفضل جهود الإصلاح خلال السنوات الماضية بإطار برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي للفترة (2015-2019)، إلا أن عام 2018 شهد تحديات على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث ارتفع معدل التضخم بنسبة 62 في المائة، هذا إلى جانب زيادة الضغوط على الوضع الخارجي جراء تراجع حصة الصادرات والتدفقات المالية الخارجية، مما فاقم من الضغوط على موارد النقد الأجنبي، بما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 63 في المائة ما بين عامي 2017 و2018.

كما شهدت الموازنة العامة بعض التحديات بسبب عدم التمكن من الاستفادة الكاملة من حصة رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها دولة جنوب السودان وتأثر مستويات الإنتاج النفطي، وهو ما نتج عنه متأخرات على جنوب السودان بنحو 1.2 مليار دولار.

استلزم ذلك إعلان الحكومة بنهاية عام 2018 عن تبني "برنامج تركيزي" يستمر تنفيذه لمدة 15 شهراً ويستهدف استكمال بناء نموذج اقتصادي يعتمد في النمو على قاعدة عريضة من المواطنين بما يحقق التوازن في تحمل المسؤولية في التنمية، والتوزيع العادل للمنافع بين كل أفراد المجتمع، وزيادة فرص استفادة الشرائح الفقيرة من النمط التنموي، إضافة إلى رفع المستوى المعيشي من خلال تحفيز قوى الإنتاج عبر دور ريادي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

على ضوء ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد السوداني لمعدل نمو يدور حول مستوى 5 في المائة خلال عام 2019 وارتفاع معدل النمو إلى نحو 5.3 في المائة في عام 2020 بفعل الأثر الإيجابي المتوقع للإصلاحات التي يجري تنفيذها.

أما في **الأردن**، شهد الاقتصاد الوطني خلال الثلاث أرباع الأولى لعام 2018 تباطؤاً في أدائه، نتيجة لاستمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن الأوضاع الداخلية في بعض دول الجوار. عليه، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0 في المائة خلال الثلاث أرباع الأولي لعام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.2 في المائة خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تحسناً خلال الفترة القادمة، في ظل فتح الحدود مع كل من العراق وسوريا، الأمر الذي سوف يعزز الصادرات الوطنية إلى هذه الدول

(EFF) المُقدم من صندوق النقد الدولي الذي يدعم برنامج إصلاحه تتبناه الحكومة التونسية وتهدف في إطاره إلى خفض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج إلى 3 في المائة بحلول عام 2020، وخفض فاتورة الأجور في القطاع العام إلى 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 14 في المائة في الوقت الحالي، وخفض الدعم، وإصلاح نظام المعاشات، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة الخاسرة، وخفض الدين العام دون مستوى 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **السودان**، واجه الاقتصاد السوداني في العقود الثلاث الأخيرة مجموعة من التحديات التي أثرت على مقومات النمو الاقتصادي، والتوازنات الاقتصادية الكلية كان من أبرزها التبعات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان التي امتدت خلال الفترة (1997-2017)، وانفصال الجنوب في عام 2011 وما أعقبه من فقدان السودان لنحو 75 في المائة من إنتاجه النفطي، وحوالي 56 في المائة من إيرادات الموازنة العامة، وحوالي 85 في المائة من حصة النقد الأجنبي. أدت هذه التحديات إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية. كما تأثرت الطاقات الانتاجية في القطاعات الرئيسية المولدة للقيمة المضافة نظراً لتراجع مستوى الاستثمارات العامة والخاصة دون المستويات المنشودة لحفز النمو وخفض معدلات البطالة والفقر، وهو ما نتج عنه في المجمل ارتفاع كبير لمعدلات التضخم، وتراجع ملموس في قيمة العملة المحلية، وصعوبات كبيرة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية في الأجلين القصير والمتوسط.

أكدت هذه التطورات أهمية تبني السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي، وتذليل العقبات أمام النهوض الاقتصادي، حيث كثفت الحكمة مجهوداتها خلال الفترة (2011-2018) لتبني سياسات تستهدف مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا سيما من خلال تقييد السياستين المالية والنقدية.

سجل الاقتصاد السوداني معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 5.7 في المائة في عام 2018. ساهم قطاع الزراعة والصيد والغابات بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال عام 2018 بمساهمة في القيمة المضافة بلغت 28 في المائة، يليه قطاعات النقل والمواصلات والتخزين، والصناعة التحويلية، والخدمات الحكومية حيث ساهمت القطاعات الثلاثة مجتمعة بنسبة تقارب نحو 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. رغم تسجيل القطاع الزراعي لنمو بلغت نسبته 9 في المائة خلال عام 2018 وهو ما يعزى إلى الموسم الزراعي الجيد المسجل العام الماضي، إلا أن القطاع تأثر خلال العام الماضي جراء ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج المستوردة في ظل التراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وكذلك من ارتفاع تكاليف النقل نتيجة النقص المتكرر في

للموازنة وتمويلات ميسرة. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية وفي إطار "مبادرة لندن" 2019 قد عقدت مؤتمراً دولياً كبيراً في العاصمة البريطانية في نهاية شهر فبراير 2019 لدعم الاستثمار والنمو وفرص العمل في الأردن. جمع المؤتمر كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء بارزين في المنظمات الإنمائية والمالية متعددة الأطراف والمجتمع المدني، ومستثمرين رفيعي المستوى، ورجال أعمال من أكثر من 60 دولة ومنظمات دولية للمساعدة في دعم انتقال الأردن إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية وضمان وصول مكاسب النمو لجميع شرائح المجتمع⁽⁴⁵⁾.

في **لبنان**، شهد عام 2018 ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي بما انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية ومن المتوقع وفق التقديرات الأولية ألا يتجاوز النمو الحقيقي 1.5 في المائة مقارنة مع 2.5 في المائة للنمو المسجل عام 2017⁽⁴⁶⁾. يعود هذا النمو الضعيف نسبياً بشكل أساسي إلى استمرار تداعيات التجاذبات السياسية الإقليمية والمحلية على الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى القطاع العقاري والنشاط الاستثماري بشكل خاص.

يأتي على رأس الأولويات الاقتصادية ضرورة الإسراع في تنفيذ مقررات "مؤتمر سيدر" وما تضمنه من إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والمالي والقطاعي من أجل رفع النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وضبط أوضاع المالية العامة للسنوات المقبلة. ستسعى حكومة الوحدة الوطنية الجديدة إلى تحسين الإدارة المالية، وجذب الدعم المالي الأجنبي لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية لدعم النمو الاقتصادي إضافة إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي يتبناها مصرف لبنان. كذلك يأتي تخفيف عبء المديونية العامة التي بلغت نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على رأس الأولويات الاقتصادية خلال أفق التوقع.

يهدف توفير الموارد اللازمة لحفز النمو، تسعى الحكومة في المرحلة الراهنة إلى جذب أموال المانحين لاسيما فيما يتعلق بالدول المانحة من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم خططها لتطوير البنية التحتية الضخمة، بما في ذلك برنامج استثمار بقيمة 16 مليار دولار. من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تطوير القطاع النفطي وذلك بعد استكمال العمل على تهيئة الإطار التنظيمي والضريبي الحاكم لهذا القطاع بهدف الاستفادة من الحقول النفطية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط.

ومنها إلى الدول الأخرى. ويظهر هذا الأثر الإيجابي جلياً في الارتفاع الكبير للصادرات الأردنية إلى العراق خلال عام 2018 بنسبة 26.7 في المائة. كما أظهرت مؤشرات السياحة تحسناً في أداؤها، حيث ارتفع الدخل السياحي بنسبة 13.1 في المائة خلال عام 2018. تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0 في المائة عام 2018، وهي نفس النسبة تقريباً المسجلة في عام 2017.

تسعى الحكومة إلى دعم النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة التي ارتفعت لتصل إلى 18.6 في المائة في عام 2018. في هذا السياق، تبنت الحكومة خطة أولويات عمل للعامين (2019، 2020) تستهدف من بين أولوياتها زيادة فرص التشغيل وتحسين مستويات الخدمات الحكومية والبنية الأساسية. تضمنت الإجراءات التي تم تبنيها خلال الفترة السابقة إقرار ضريبة الدخل بهدف إصلاح النظام الضريبي وزيادة مستوى الإيرادات، وتوسيع القاعدة الضريبية بصورة عادلة، عن طريق حماية الطبقة المتوسطة والفئات الأضعف، والتخلص من بعض التشوهات والثغرات، وإلغاء دعم الصادرات غير المتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية⁽⁴³⁾.

فيما يتعلق بأفق التوقع، من المرتقب استعادة الاقتصاد الأردني في عام 2019 من تحسن الأوضاع في دول الجوار وبالتالي تحسن تدفقات التجارة والاستثمار. بناء على ما سبق، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.2 في المائة، و2.4 في المائة في عامي 2019 و2020 على الترتيب⁽⁴⁴⁾؛ سيساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي، الجاري تنفيذه مع صندوق النقد الدولي، في التخفيف من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام خلال الفترة القادمة. هذا إلى جانب الالتزام بتنفيذ أولويات برنامج عمل الحكومة للعامين القادمين التي تعتبر جزءاً من برنامج أوسع للإصلاح الاقتصادي على مدى السنوات الخمس القادمة مما يساهم في جني مزيداً من ثمار هذه الإصلاحات على المدى المتوسط.

تركز الإصلاحات التي سيتم تبنيها خلال الفترة المقبلة في إطار برنامج صندوق النقد الدولي على مواصلة إجراءات الضبط المالي، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم التشغيل، وتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي ستدعمها موارد مقدمة من المانحين الدوليين في إطار "مبادرة لندن" لتقديم الدعم اللازم للأردن في صورة منح

⁴⁵ The UK Government, (2019). "The London Initiative 2019 – Co-Chairs Statement", March.

⁴⁶ مصرف لبنان، (2019)، لبنان. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁴³ IMF, (2019). "IMF Staff Reaches Agreement on Policies for the Completion of the Second Review of Jordan's Extended Fund Facility", Feb.

⁴⁴ البنك المركزي الأردني، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

الحيوانية نمواً جيداً العام الحالي على ضوء الجهود المتزايدة من جانب السلطات لتطوير الصيد والثروة الحيوانية كجزء من محاولات تنويع الاقتصاد، إضافة إلى الأثر الإيجابي لتوصل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها حكومتا موريتانيا والسنغال بنهاية عام 2018 إلى تفاهم يتم بمقتضاه استئناف الصيد الذي تم إيقافه مؤقتاً في منتصف عام 2018. كما سيساعد الانتعاش المتوقع لقطاع السياحة لاسيما في شرق البلاد على دعم النمو الاقتصادي. ستركز السياسة الاقتصادية على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في إطار الإصلاحات المنفذة بدعم صندوق النقد الدولي عبر تسهيل ائتماني موسع (Extended Credit Facility (ECF)) يمتد خلال الفترة (2017-2020). في إطار هذا التسهيل يجري التركيز على تبني عدد من الإصلاحات المالية وإعادة توجيه الاستثمارات بما يعزز الطاقات الانتاجية.

في الصومال، من المرجح أن يستمر التعافي الاقتصادي البطيء بدعم أساسي من النمو المسجل في قطاعات الاتصالات، والبناء، والخدمات، وتجارة التجزئة، والأثر الإيجابي لارتفاع تحويلات العاملين، واتجاه شركة موانئ دبي إلى تطوير ميناء بربرة. عليه من المتوقع تحقيق الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يدور حول 3.5 في المائة في المتوسط خلال أفق التوقع.

أما في **جيبوتي** من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما يدور حول مستوى 6 في المائة في المتوسط خلال أفق التوقع مدعوماً بالاستثمارات في البنية التحتية التي تمت خلال الفترة السابقة. كما أن الأعمال المرتبطة ببناء منطقة التجارة الحرة، ومحطة تحلية المياه، ومحطات الطرق ستعزز من مستويات الطلب الكلي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يشهد النمو في المرحلة المقبلة نشاطاً بفعل عمليات إعادة التصدير بالاستفادة من بعض التطورات المُنجزة على صعيد زيادة سعة الموانئ، والسكك الحديدية، والتوسع القوي في قطاع الطيران.

في **القمَر**، من المتوقع ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.5 في المائة في عام 2019، وإلى 4.1 في المائة في عام 2020 في ظل التوقعات بتحسين أداء القطاع الزراعي بما سيساهم في ارتفاع الحاصلات الزراعية لبعض المحاصيل التصديرية الأساسية. من جانب آخر، سيستفيد الاقتصاد من الجهود المبذولة مؤخراً لتعزيز مستويات إمدادات الطاقة بفعل بناء المولدات الجديدة، وعمليات إعادة تأهيل محطات الطاقة الحرارية كجزء من مشروع ممول من البنك الأفريقي للتنمية، وهو ما سيدعم النشاط في القطاع الصناعي والخدمي. تبقى هناك بعض التحديات التي تواجه القطاع الخاص ممثلة في صعوبة النفاذ للتمويل وضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون المستويات المطلوبة لدفع النمو الاقتصادي.

سيمثل تشكيل حكومة جديدة، والتحسين النسبي للأوضاع في سورية، وتدفقات أموال دعم المانحين الإقليميين والدوليين أهم العناصر التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي في لبنان خلال أفق التوقع حيث ستساعد على دعم مستويات ثقة الشركات والمستهلكين، وارتفاع مستوى الصادرات مع إعادة فتح بعض طرق التجارة، وهو ما يتوقع على ضوء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يتراوح حول 2 في المائة خلال أفق التوقع.

في **فلسطين**، تواصلت وتيرة التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام الأخيرة، جراء مستجدات وتحولات سياسية واقتصادية، أثرت على النشاط الاقتصادي، وأضعفت محركاته الرئيسية، بالتزامن مع تتأقل القطاع الخاص عن لعب الدور المناط به كقوة داعمة للنمو جراء مستويات عدم اليقين، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى عجلة النمو الاقتصادي. من أهم الأحداث التي أثرت على مسيرة النمو في عام 2018: (1) تراجع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية، وما ترتب عليها من تراجع في الانفاق الحكومي، (2) مصادرة المزيد من الأراضي والتوسع في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، وعدم السماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق (ج)، (3) استمرار حالة الحصار والاعلاقات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة. في ضوء هذه الأحداث، تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في عام 2018 إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 3.1 في المائة في عام 2017. أما بخصوص الآفاق الاقتصادية لعامي 2019 و2020، فترتبط بشكل مباشر مع الأحداث سالفة الذكر؛ ففي حالة استمرار المشهد السياسي والاقتصادي على ما هو عليه، فمن المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي نمواً ضعيفاً في أدائه يقدر بنحو 0.5 في المائة في عام 2019، في حين من المتوقع في عام 2020 أن يصل النمو إلى 1.0 في المائة⁽⁴⁷⁾.

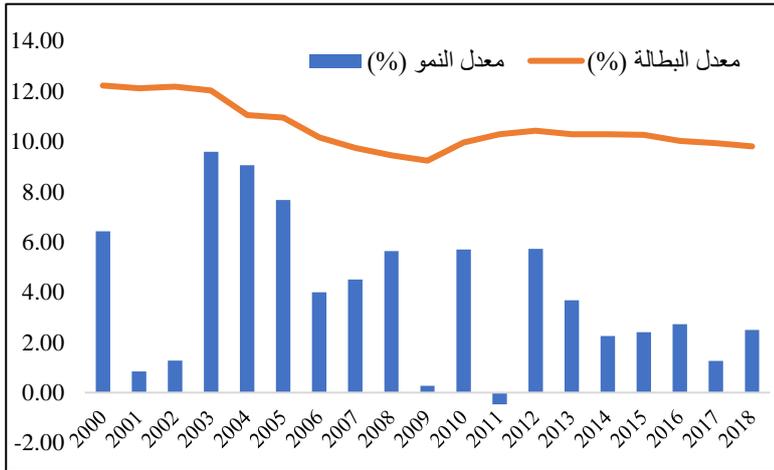
في **موريتانيا**، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل معتدل خلال أفق التوقع ليصل إلى نحو 3.4 في المائة في عام 2019، و4.9 في المائة في عام 2020 مقارنة مع نمو مقدر بقيمة 2.8 في المائة عام 2018. يأتي معظم النمو المتوقع من ارتفاع النشاط الاقتصادي في قطاعات التعدين، والبناء، والزراعة، والخدمات. من شأن استمرار اعتماد الاقتصاد على صادرات السلع الأساسية أن يؤدي إلى تقلبات الأوضاع الاقتصادية بما يعكس الظروف العالمية لاسيما فيما يتعلق بأسعار المعادن، حيث من المتوقع انخفاض أسعار خام الحديد، سلعة التصدير الرئيسية في موريتانيا، إلى مستوى يقدر بنحو 60 دولاراً في المتوسط خلال أفق التوقع، مقارنة مع ذروتها التي بلغت 164 دولاراً عام 2011 وهو ما سوف يؤثر على إنتاج وصادرات الحديد. كذلك من المتوقع أن يشهد قطاع الزراعة والصيد والثروة

47 مؤسسة النقد الفلسطينية، (2019)، فلسطين. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

الإطار رقم (1) أوضاع البطالة في الدول العربية (2000-2018)

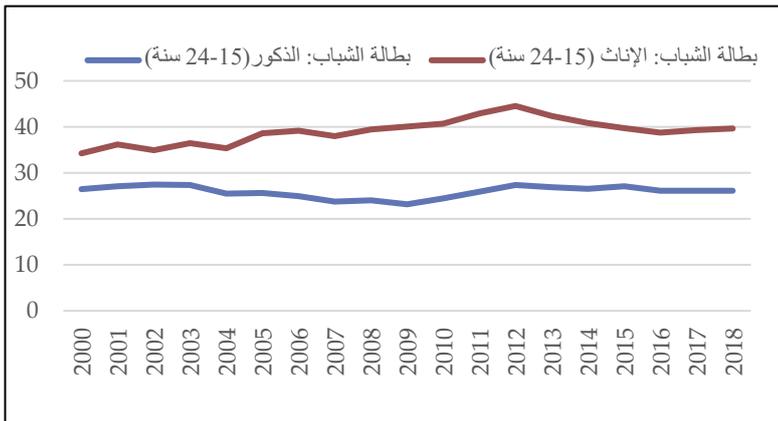
تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية في المرحلة الحالية، يُعزى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلى العديد من العوامل من بينها النمو المتسارع للقوى العاملة بما يفوق قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص العمل، وعدم ملائمة نسق النمو في الدول العربية والذي يعد غير موفر للتشغيل بالقدر الكافي، وعدم الموائمة ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم (فجوة العمالة الماهرة)، وهيكلية أسواق العمل وبيئات الأعمال (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، وانتشار العمل في القطاع غير الرسمي، والتحديات المرتبطة بصعوبة تأسيس المشروعات).

معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة في الدول العربية (2018-2000)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، البنك الدولي (2019). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية"

معدل بطالة الشباب في الدول العربية (2018-2000)



المصدر: البنك الدولي (2019). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية"

يشكل معدل البطالة الإجمالي في الدول العربية البالغ نحو 10 في المائة عام 2018 وفق تقديرات البنك الدولي وهو ما يمثل تقريباً نحو ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4 في المائة⁽⁴⁸⁾. يشير تتبع تطور معدل البطالة في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2018) إلى تباين اتجاهات تطور معدل البطالة ما بين الفترتين (2000-2008) و(2009-2018)، حيث اتجه معدل البطالة خلال الفترة الأولى نحو الانخفاض بشكل تدريجي، بما يعكس مجموعة من العوامل المحفزة لخلق فرص العمل من أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يفوق معدل النمو في قوة العمل (5.4 في المائة لمعدل النمو مقابل 2.4 في المائة لمعدل نمو القوى العاملة)⁽⁴⁹⁾، وتبني عدد من الدول العربية لسياسات اقتصادية منضبطة وبرامج للإصلاح الاقتصادي ساعدت على حفز النمو والتشغيل، علاوة على التأثير الإيجابي للبيئة الاقتصادية الدولية المواتية. بناءً عليه، شهدت هذه الفترة تزايداً تدريجياً لمعدلات التشغيل، بما مكن من خفض معدلات البطالة من 12 في المائة في عام 2000 إلى نحو 9 في المائة في عام 2008.

في المقابل اتسمت الفترة (2009-2018) بانخفاض معدل النمو الاقتصادي مقارنة بمعدل نمو القوة العاملة (2.6 في المائة لمعدل النمو مقابل 3.3 في المائة لمعدل نمو القوى العاملة)، فيما أضعفت التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي خلال تلك الفترة من قدرتها على زيادة معدلات التشغيل مقارنة بالزيادات المتوالية في أعداد المتدفقين إلى سوق العمل سنوياً.

يستوجب ارتفاع معدلات البطالة قيام الدول العربية برفع معدلات النمو الاقتصادي والتركيز على النمو الموفر للتشغيل والنمو الاحتوائي. في هذا السياق، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية⁽⁵⁰⁾.

⁴⁸ World Bank (2019). "World Development Indicators".

⁴⁹ صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

⁵⁰ UNDP (2016). "Arab Human Development Report (AHDR)".

يزيد من حجم التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية تركزا في أوساط الشباب في الشريحة العمرية (24-15 سنة)، حيث بلغ معدل بطالة الشباب في الدول العربية 26.1 في المائة في عام 2018، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل في عام 2000 ويعادل نحو ضعف معدل بطالة الشباب على مستوى العالم البالغ 13.2 في المائة. من جانب آخر ترتفع مستويات بطالة الشباب بشكل كبير بين أوساط الإناث في الدول العربية إلى نحو 40 في المائة مقابل 15 في المائة للمتوسط العالمي⁵¹، وهو ما يجد من آفاق النمو في الدول العربية ويضعف من الطاقات الإنتاجية الحالية. في هذا الإطار، من المتوقع زيادة معدل نمو العمالة والسكان الذشيطين اقتصادياً لعقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، حيث ستشهد المنطقة أكبر نمو لشريحة السكان من الشباب في تاريخ العالم العربي "Youth bulge"، وبالتالي زيادة مستويات عرض العمالة بشكل كبير. وفي حال استمرار نسق النمو والتشغيل الحالي ستستمر بطالة الشباب كأكبر تحدي اقتصادي واجتماعي يواجه المنطقة حتى عام 2040، حيث يتوقع وفق تقديرات صندوق النقد العربي أن ترتفع معدلات البطالة بين أوساط الشباب من مستواها الحالي البالغ نحو 26.1 في المائة إلى نحو 49 في المائة في عام 2040.

يُعد التطور التقني في إطار الثورة الصناعية الرابعة عملية ديناميكية ستتطوي على خلق الوظائف وإغائها في ذات الوقت وتؤدي إلى زيادة صافية في خلق الوظائف فيما يتعلق بالعمالة الماهرة، وخسارة صافية في العمالة غير الماهرة بما يتراوح بين 25-50 في المائة نتيجة أتمتة عدد من الوظائف. كما ستكون اتجاهات التشغيل محكومة بتوجهات الثورة الصناعية الرابعة وقائمة على الاقتصاد المعرفي، حيث ستشهد قطاعات إنتاج التقنيات، وقطاعات الخدمات القائمة على استخدام التقنيات، لا سيما قطاعات التمويل والتأمين والعقارات FIRE، إضافة إلى قطاعات الخدمات المهنية والشخصية، وخدمات الترفيه نمواً متسارعاً في معدلات التشغيل. في حين ستراجع معدلات التشغيل في قطاعات الصناعات الاستخراجية والزراعة والصناعة والمرافق (لاسيما الأعمال والوظائف التقليدية).

على الصعيد العالمي، من المتوقع انخفاض مستويات القوى العاملة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية سريعة النمو نتيجة شيخوخة السكان، ومن ثم ارتفاع الطلب على العمالة المهاجرة. تشير التقديرات إلى حاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى استقطاب نحو 70 مليون مهاجر حتى عام 2050 للوفاء بمتطلبات سوق العمل، والحفاظ على القاعدة الضريبية الحالية، وكذا حاجة الولايات المتحدة والصين إلى استقطاب 27 مليون عامل. ينتج عن ذلك توقعات بارتفاع مستويات الطلب على العمالة العربية المؤهلة، إلا أن ذلك سيكون في ظل إطار تنافسي قوي مع بعض الدول النامية الأخرى خاصة في ظل الوفرة المتوقع في مستويات المعروض من العمالة في الهند بنحو 47 مليون عامل. تفرض التحديات السابقة انعكاسات على صعيد عملية صنع السياسات في الدول العربية وهو ما يستوجب الاهتمام بالركائز التالية:

- إحداث تحول شامل في هياكل الاقتصادات العربية وزيادة مستويات ديناميكية أسواق العمل وتسهيل فرص النفاذ للتمويل عبر:

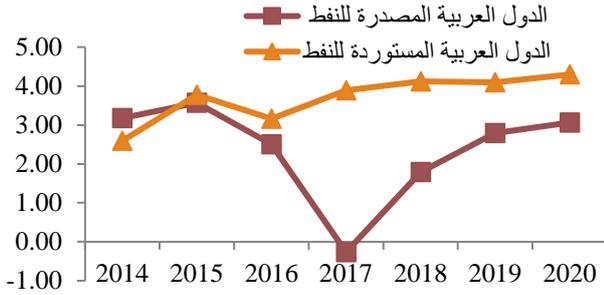
- مواصلة استراتيجيات تنويع البنيات الاقتصادية.
- إصلاحات مؤسسية لزيادة ديناميكية ومرونة أسواق العمل والمنتجات.
- زيادة فرص التمويل للشباب والاستفادة من تسارع وتيرة نمو التقنيات المالية.
- زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل.
- ترتيبات عمل أكثر مرونة بالاستفادة من التطورات التقنية.
- استفادة الدول العربية من الفرص الكبيرة التي يوفرها قطاع تعهيد خدمات الأعمال (Business Process Outsourcing (BPO مع تسارع مستويات التطور التقني (التصميم، أنشطة البحث والتطوير والهندسة والنشر وخدمة العملاء والدعم الفني وخدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات القانونية والفحوصات الطبية،...).
- رفع جودة التعليم وتوجيه السياسات التعليمية نحو المجالات الدينامية الأكثر طلباً في سوق العمل:
 - سياسات لرفع جودة التعليم لتعزيز المحتوى المعرفي والمهاري بما يتلاءم مع المعايير العالمية لجودة التعليم.
 - ربط التعليم بسوق العمل والمهن الأكثر طلباً (البحث والتطوير، إدارة وتحليل البيانات، التطبيقات الصناعية والزراعية المعتمدة على التقنيات الحديثة، اقتصاد المعرفة، الذكاء الصناعي، التحليل المنطقي والتفكير النقدي، حل المشكلات...).
 - صقل مهارات التواصل والتعايش في بيئات متعددة الثقافات، واللغات لا سيما في مراحل التعليم الأساسية.
 - ربط التعليم المهني والحرفي بالتقنيات وأساليب تطوير الانتاج والتركيز على التعليم من خلال التدريب المهني (Vocational training) على غرار التجربة الألمانية (التي ربطت التعليم بسوق العمل بما ساهم في خفض البطالة ومن المتوقع تحقيق التشغيل الكامل بحلول 2025).
- إنشاء مرصد للتعليم وتتبع احتياجات أسواق العمل (Education and labor market observatories) لضمان علاقات ديناميكية وتغذية مرتدة مع احتياجات تطوير قطاعات التعليم.
- مبادرات وسياسات لدعم التكامل الإقليمي والعالمي:
 - تشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لزيادة مستويات الصادرات وخلق الوظائف.
 - تحديد السياسات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تساعد على تقادي الخسارة الصافية للوظائف الناتجة عن التحول لاقتصاد المعرفة.
 - تشجيع تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية في إطار منظمة التجارة العالمية لخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.
 - مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي واتفاقيات تحرير انتقالات العمالة ورؤوس الأموال لا سيما مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين.

⁵¹ World Bank (2019). "World Development Indicators".

شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020 النمو الاقتصادي

مستفيداً من التعافي النسبي للاقتصادات المصدرة للنفط وتواصل زخم النمو في الدول المستوردة له،

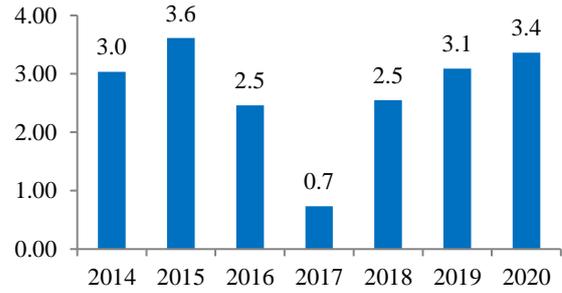
معدل النمو: مجموعات الدول العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ارتفع معدل نمو الدول العربية إلى 2.5 في المائة خلال عام 2018، ومن المتوقع تواصل ارتفاعه إلى 3.1 و3.4 في المائة عامي 2019 و2020،

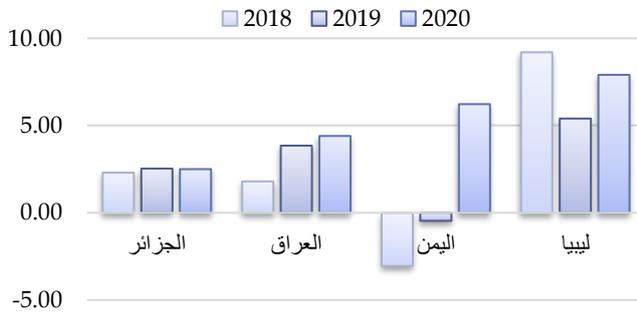
معدل نمو الدول العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

كما يتوقع تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط الأخرى بفعل تحسن الأوضاع الداخلية في بعضها

معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

من المتوقع تأثر القطاع النفطي في دول مجلس التعاون باتفاق خفض كميات الإنتاج وسيبقى النمو مدفوعاً بنشاط القطاع غير النفطي

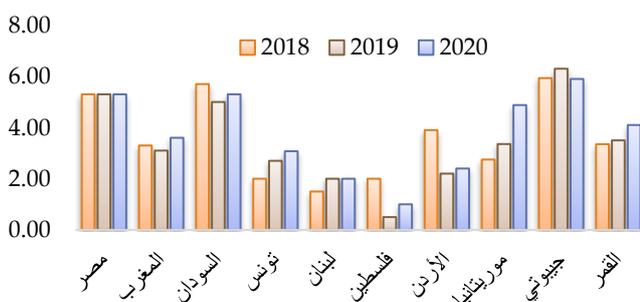
معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع تأثر النشاط الاقتصادي في بعضها نسبياً بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي خلال أفق التوقع

معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع مواصلة النمو مرتفع الوتيرة في الدول العربية المستوردة للنفط عند مستويات تفوق 4 في المائة خلال أفق التوقع

معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهد عام 2018 تراجع معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة، حيث بلغ نحو 13.4 بالمائة مقارنة مع حوالي 13.6 في المائة خلال عام 2017. جاء ذلك كمحصلة للإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية لاحتواء الضغوط التضخمية، من خلال الاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية، في حين تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، إضافة إلى أثر تطبيق ضرائب جديدة في عدد من الدول العربية من بينها ضريبة القيمة المضافة. كما تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كذلك بارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2019-2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 9.3 في المائة، و8.1 في المائة على الترتيب.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.3 في المائة خلال عام 2019. كما يتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 1.6 في المائة بعام 2020.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، بلغ معدل التضخم خلال عام 2018 (52) حوالي 2.5 في المائة مقارنة بالعام السابق، يُعزى ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار مجموعة التبغ، والنقل، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، والترفيه والثقافة، والصحة والتعليم. جاء ذلك نتيجة لتأثر المستوى العام للأسعار داخل المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والاستمرار في سياسات إصلاح أسعار الطاقة والمياه، إضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.

تجدر الإشارة إلى أن شهر يناير 2019 قد شهد تراجع المستوى العام للأسعار حيث انخفض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنحو 0.3 في المائة على أساس شهري، فيما انخفض بنحو 1.9 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لتراجع مستويات أسعار كل من السكن، والمياه، والكهرباء والغاز، والملابس والأحذية، والاتصالات، والسلع والخدمات الشخصية، والنقل، والترفيه والثقافة، والتجهيزات المنزلية. بينما ارتفعت أسعار كل من المطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، والتعليم، والتبغ، والصحة يُعزى ذلك إلى بدء تلاشي أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها بداية من عام 2018.

ارتفع المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2018 ليلعب نحو 6.4 في المائة مقارنة مع حوالي 5.9 في المائة محققة بعام 2017. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغ نحو 2.2 بالمائة خلال عام 2018. بينما تراجع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليلعب حوالي 5.9 في المائة خلال عام 2018.

بالنسبة لتوقعات معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عامي 2019 و2020، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 6.1 في المائة، و5.9 في المائة على الترتيب.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثر المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2018 بالإجراءات المتخذة في بعض دول المجموعة نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وضريبة السلع الانتقائية وذلك في إطار إصلاحات المالية العامة. كما تأثر معدل التضخم في بعض الدول بارتفاع مستويات الطلب المحلي، إضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والحبوب. كمحصلة لتلك التطورات المذكورة، بلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 2.2 في المائة خلال عام 2018.

⁵² الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

المضافة مطلع النصف الثاني لعام 2019. كما يتوقع أن يحد بقاء أسعار الإيجارات عند مستويات منخفضة من الزيادة المتوقعة في المستوى العام للأسعار. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.5 في المائة. وبالنسبة لعام 2020 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.0 في المائة.

في **الكويت**، تباطأ معدل التضخم خلال عام 2018 ليلبيح نحو 0.6 في المائة خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. وجاء ذلك محصلة لتباطؤ معدل الزيادة في أسعار كل من المفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والنقل، والتعليم، وارتفاع معدل الزيادة في أسعار كل من الصحة، والاتصالات، والترفيهية والثقافية، وانخفاض أسعار كل من خدمات المسكن، والكساء وملبوسات القدم، واستقرار معدل الزيادة في أسعار الأغذية والمشروبات.

فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 نحو 1.2 في المائة. وبالنسبة لعام 2020، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.8 في المائة.

في **البحرين**، سجل معدل التضخم نحو 2.1 في المائة خلال عام 2018⁽⁵⁵⁾، يرجع ذلك لارتفاع أسعار مجموعة النقل التي تأثرت بأسعار البنزين، والصحة، والتعليم، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز، والأغذية والمشروبات، والتبغ. فيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار خلال شهر يناير 2019، فقد ارتفع بنحو 1.4 بالمائة مقارنة بشهر يناير 2018. يُعزى ذلك لارتفاع مستويات أسعار كل من الصحة، والاتصالات، والمسكن، والنقل، والمشروبات، والتبغ، والملابس، والأغذية والمشروبات، والمطاعم.

في ضوء بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من الأول من يناير 2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 2.9 في المائة⁽⁵⁶⁾. أما بخصوص عام 2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.9 في المائة.

إضافة إلى أثر السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطات لإصلاح سوق العمل وإحلال العمالة السعودية محل الوافدة، مما أثر على مستويات الطلب على السلع والخدمات.

في ضوء ذلك، من المتوقع، أن يبلغ معدل التضخم في السعودية خلال عام 2019 نحو 1.0 في المائة، أما بالنسبة لعام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.6 في المائة.

في **الإمارات**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 3.1 في المائة⁽⁵³⁾ مقارنة مع نحو 2.0 في المائة مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الملابس والأحذية، والتبغ، والمطاعم، والتجهيزات المنزلية، والاتصالات، والترفيه والثقافة، والتعليم، والنقل. يُعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الطلب الكلي، وتأثير الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة ضمن إطار إصلاحات المالية العامة للدولة ومن بينها فرض ضريبة القيمة المضافة، وفرض الضرائب الانتقائية على الكحول والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ، وكذا ارتفاع أسعار النفط العالمية وأثرها على مستويات أسعار المشتقات النفطية محلياً.

فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، من المتوقع أن يتراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2019 بسبب امتصاص أثر ضريبة القيمة المضافة، وتوقع استقرار أسعار الإيجارات والتي تمثل حصة كبيرة من سلة المستهلك. إضافة إلى التطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي والسياسة النقدية التي يتبناها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وأثرها على اتجاهات التضخم في دولة الإمارات. كمحصلة للتطورات سألفة الذكر، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.0 بالمائة خلال عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020، يتوقع انخفاض معدل التضخم إلى حوالي 1.7 بالمائة.

في **قطر**، بلغ معدل التضخم حوالي 0.3 عام 2018⁽⁵⁴⁾. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من الملابس والأحذية، والأثاث والمنسوجات المنزلية، والصحة، والنقل، والتعليم، والسلع والخدمات الأخرى. بينما شهد المستوى العام للأسعار تراجعاً خلال شهر يناير 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018، حيث انخفض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 1.59 بالمائة، نتيجة لتراجع أسعار كل من الاتصالات، والترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والغذاء والمشروبات، والنقل، والمطاعم والفنادق.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بدء تطبيق ضريبة القيمة

⁵⁵ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، (2018)، ديسمبر.
⁵⁶ مصرف البحرين المركزي، (2019). استبيان "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

⁵³ هيئة التنافسية والإحصاء.

⁵⁴ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، يناير.

في الجزائر، انخفض معدل التضخم خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 4.3 بالمائة مقارنة بالعام السابق (58). جاء ذلك نتيجة لارتفاع الذي شهدته أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن، والأثاث والمفروشات، والصحة، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع تأثر المستوى العام للأسعار بمدى جودة الموسم الزراعي المرتبط بالعوامل المناخية وسقوط الأمطار، إضافة إلى أثر التغيير في الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات الصناعية. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 4.5 بالمائة.

أما بالنسبة لعام 2020، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 بالمائة.

في العراق، بلغ معدل التضخم حوالي 0.4 في المائة خلال عام 2018، مقابل 0.2 في المائة عام 2017 (59)، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، والصحة، والنقل، والتعليم، والثقافة والترفيه. جاء ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال عام 2018 كنتيجة لقيام الحكومة بفرض رسوم جمركية وضرائب على بعض السلع.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2019 و2020، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 في المائة خلال عام 2019، وحوالي 1.7 في المائة خلال عام 2020.

أما في ليبيا، انخفض معدل التضخم خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 9.3 بالمائة مقارنة مع حوالي 28.5 في المائة مسجل خلال عام 2017. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والملابس، والسكن ومستلزماته، الأثاث، والصحة، والنقل، والتعليم. يعود التراجع الملحوظ في معدل التضخم خلال عام 2018، مقارنة بالعام السابق، إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أهمها فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، وتخفيف القيود، وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، بما انعكس بشكل مباشر في انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. من المتوقع أن تشهد الأسعار في مختلف المجموعات السلعية مزيداً من التراجع خلال الفترة القادمة (60).

في عُمان، بلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 0.9 في المائة (57) مقارنة بالعام السابق، كنتيجة لارتفاع أسعار كل من النقل، والتعليم، السكن والمياه والكهرباء والغاز، والمطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه. هذا في حين تراجعت أسعار مجموعة السلع الغذائية والمشروبات (التي تعتبر أحد المكونات الأساسية للمؤشر العام للأرقام القياسية)، والتبغ، والملابس الجاهزة، والأثاث، والصحة، والاتصالات.

فيما يخص التوقعات لمستويات التضخم خلال عامي 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.4 بالمائة خلال عام 2019. يأتي ذلك في ضوء تأجيل بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال عام 2019، والعمل بالضريبة الانتقائية خلال النصف الثاني من عام 2019. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار في عُمان بالتطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات العالمية الأخرى. بالنسبة لعام 2020 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.9 بالمائة.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تأثر معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بالإجراءات التي اتخذتها بعض دول المجموعة لكبح مستويات التضخم، ذلك من خلال فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي وتخفيف القيود على تداوله، الأمر الذي أدى إلى تقليل الضغوط على قيمة العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية في السوق الموازي، مما أثر بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار في تلك الدول وامتص جانباً من الضغوط التضخمية. كما تأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة بالإجراءات المتخذة نحو فرض الرسوم الجمركية والضرائب على بعض السلع. إضافة إلى أثر التغيير في الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات الصناعية، وتأثر حجم المعروض من السلع الغذائية بالتقلبات المناخية التي شهدتها في بعض دول المجموعة. في ضوء التطورات السابقة بلغ معدل التضخم نحو 5.9 في المائة خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.3 بالمائة خلال عام 2019. بينما يتوقع أن يبلغ نحو 6.5 في المائة خلال عام 2020.

59 البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي. 60 مصرف ليبيا المركزي، (2018). "النشرة الربعية"، الربع الرابع 2018.

57 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عُمان، (2018)، تقرير التضخم، ديسمبر.

58 الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2018)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد نجح في تحقيق الهدف المعلن من جانبه في مايو 2017 والخاص باستهداف معدل تضخم سنوي قدره (± 3) 13 بالمائة خلال الربع الرابع 2018، حيث بلغ معدل التضخم المحقق خلال تلك الفترة المذكورة نحو 15.1 بالمائة⁽⁶²⁾. إضافة لذلك، انحسرت الضغوط التضخمية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018، الناتجة عن تحرير سعر صرف العملة المحلية بنهاية عام 2016.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عام 2019، سوف تستمر السياسة النقدية للبنك المركزي في العمل على تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، حيث يساهم ذلك في الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية وتنافسية المنتجات المحلية عالمياً ويعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتوظيف. ويتم استخدام أدوات السياسة النقدية لاحتواء التضخم الضمني Core Inflation بعد استبعاد الآثار الأولية لصددمات العرض، والذي يتأثر بتوقعات التضخم والضغوط الناجمة من جانب الطلب والآثار الثانوية لصددمات العرض. تؤثر التطورات العالمية والمحلية السابق ذكرها على الأسعار المحلية وبالتالي على توجهات السياسة النقدية⁽⁶³⁾. إضافة إلى ذلك أعلن البنك المركزي استهداف معدل سنوي للتضخم في حدود (± 3) 9 بالمائة خلال الربع الرابع من عام 2020.

كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 13.5 في المائة خلال عام 2019، بينما يتوقع خلال عام 2020، تحقيق معدل تضخم قدره 12.0 في المائة.

في تونس، شهد المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من عام 2018 تواصل الاتجاه التصاعدي الذي انتهجه منذ مطلع 2017، حيث سجل نحو 7.4 في المائة في المتوسط مقارنة مع 5.3 في المائة في نفس الفترة من العام الماضي. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام 2018، فقد عرف معدل التضخم بعض التباطؤ ليستقر في حدود 7.4 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن تطور المستوى العام للأسعار بهذا النسق الذي لم يعهده الاقتصاد التونسي منذ أكثر من عقدين، يعزى ذلك بصفة أساسية لتزامن عدد من العوامل من أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية، وتواصل الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل أبرز العملات الأجنبية، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات خلال عام 2018 الخاصة بزيادة ضريبة القيمة المضافة بنقطة مئوية، وكذلك زيادة النسب المطبقة على رسوم الاستهلاك والرسوم الجمركية على بعض المنتجات.

تشير أحدث تقديرات للبنك المركزي التونسي إلى توقع حدوث تباطؤ تدريجي في وتيرة ارتفاع الأسعار خلال العامين القادمين ليصل معدل التضخم إلى نحو 6.7 في المائة خلال عام 2019، وحوالي 6.0 بالمائة خلال عام

فيما يتعلق بالتوقعات خلال 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 10 في المائة خلال عام 2019، و12 في المائة خلال عام 2020.

في اليمن، نتيجة لتأثر حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد خلال الفترة الأخيرة. يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 نحو 23 في المائة، وبالنسبة لعام 2020، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 21 في المائة.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

بلغ معدل التضخم في تلك المجموعة من الدول نحو 19.1 في المائة خلال عام 2018 بما يعكس تأثير الضغوط التضخمية في كل من السودان ومصر. فقد شهد عام 2018 ارتفاع كبير لمعدل التضخم في السودان بما يعكس الضغوط التي تعرض لها سعر صرف العملة المحلية نتيجة لانخفاض الموارد من النقد الأجنبي وبقائه عند مستويات مرتفعة نسبياً في مصر. إضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وقيام بعض دول المجموعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعض الضرائب والرسوم الأخرى. خفف من هذه الضغوط التضخمية قيام بعض دول المجموعة باتخاذ إجراءات بهدف احتواء الضغوط التضخمية والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار.

فيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، يتوقع تراجع معدل التضخم إلى نحو 11.8 في المائة خلال عام 2019. في حين من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 9.9 في المائة.

في مصر، بلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 14.4 في المائة⁽⁶¹⁾ مقارنة بعام 2017، يرجع ذلك لارتفاع أسعار كل من النقل، والتعليم، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والأغذية والمشروبات، والتبغ، والمطاعم، والملابس، والأثاث، والرعاية الصحية، والترفيه. أدت السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي المصري إلى كبح جماح الضغوط التضخمية خلال عام 2018 مقارنة بمستوى التضخم المسجل خلال عام 2017 البالغ نحو 29.5 بالمائة. ساهم احتواء الضغوط التضخمية في قرارات لجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع 2.0 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2018. تجدر الإشارة أن البنك المركزي قد قام بانتهاج سياسة نقدية تقييدية بشكل استباقي ومؤقت خلال الفترة ما بين نوفمبر 2016 ويوليو 2017 من أجل احتواء الآثار الثانوية لصددمات العرض، والضغوط التضخمية من جانب الطلب، والسيطرة على توقعات التضخم.

⁶³ البنك المركزي المصري، مصر، (2019). استبيان "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁶¹ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2017). "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، ديسمبر.

⁶² البنك المركزي المصري، مصر، (2018). تقرير التضخم، ديسمبر.

بالنسبة للمغرب، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2018 ليبلغ نحو 1.9 بالمائة مقارنة مع العام السابق (65). فقد شهدت أسعار بعض السلع والخدمات ارتفاعاً ملحوظاً، بفعل ارتفاع الضريبة الداخلية للاستهلاك المفروضة على التبغ، والرسوم المفروضة على تسجيل العقارات والأراضي والممتلكات. كما ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية، نظراً للعرض المحدود لبعض تلك المنتجات خلال النصف الأول من عام 2018. كما ارتفعت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم. إضافة إلى ذلك، شهد مؤشر التضخم الأساسي ارتفاعاً قدره 0.7 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع عام 2017.

تجدر الإشارة إلى أن المستوى العام للأسعار قد سجل تراجعاً خلال شهر يناير 2019 بنسبة 0.5 بالمائة. نتج هذا الانخفاض عن تراجع أسعار المواد الغذائية وتراجع أسعار مجموعة النقل خلال شهر يناير 2019.

من المتوقع خلال عامي 2019 و2020 استقرار أسعار المنتجات الغذائية، وانخفاض أسعار المحروقات وزيوت التشحيم، انسجاماً مع التطورات المرتقبة في أسعار النفط العالمية وسعر صرف العملة المحلية. كما يرتقب أن ترتفع أسعار المنتجات المدعمة، مما يعكس تأثير التدابير المبرمجة في قانون المالية لسنة 2019. وبخصوص التضخم الأساسي، من المرجح أن يحافظ على مستوى معتدل سنة 2019، بما يعكس التباطؤ المرتقب للطلب الداخلي وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

بناء على التطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.0 بالمائة. وبالنسبة لعام 2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.2 في المائة، مما يعكس التحسن التدريجي المرتقب للطلب الداخلي.

في الأردن، ارتفع معدل التضخم إلى 4.5 في المائة خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 (66). يُعزى هذا الارتفاع، بشكل أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات محلياً، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً التي من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات على عدد من السلع والخدمات.

تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ نحو 1.1 بالمائة خلال شهري يناير وفبراير من عام 2019، مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الحبوب ومنتجاتها، والخضروات والبقول، والإيجارات، والوقود والإنارة، والتعليم. في حين تراجعت أسعار كل من النقل، واللحوم والدواجن، والفواكه، والملابس، والسكر.

2020 (64). حيث يتوقع أن يلعب أثر سنة الأساس (Base effect) دوراً هاماً في تراجع معدلات التضخم خاصة خلال الربع الأول من سنة 2019. كما سيكون لمسار الأسعار العالمية للمعادن وبعض المواد الأولية الأخرى كالقطن والخشب وغيرها وارتفاع الإنتاج المحلي خاصة من الخضروات، أثراً إيجابياً على مستويات الأسعار فضلاً عن الأثر الناجم عن بعض الإجراءات المتخذة في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

فيما يلي عرض لتفسير أهم التطورات المتوقعة على مستوى المجموعات السلعية:

- بخصوص المواد المدعمة (26.3 في المائة من السلة الاستهلاكية)، فإن الضغوطات التضخمية ستظل قائمة على مدى أفق التوقع، وتتعلق بالأساس بأسعار المحروقات وعدد من السلع ورسوم الخدمات العمومية بسبب ارتفاع تكاليفها والتوجه نحو الضغط على نفقات الدعم. وبالفعل، تتجه الدولة نحو التقليل في كتلة الدعم التي تنامت بصفة هامة خلال السنوات السبع الأخيرة والتي باتت تمثل تحدياً لاستدامة الموازنة.

- أما بالنسبة لأسعار المنتجات الغذائية الطازجة (13.9 في المائة من السلة)، فينتظر أن يستقر معدل تضخمها خلال السنتين القادمتين في مستويات أقل نسبياً من تلك المسجلة في عام 2018، مدعومة بتحسين آفاق الإنتاج المحلي الذي استفاد كثيراً من كميات الأمطار الأخيرة، من جهة، وتحسن المخزون في السودان، من جهة أخرى، الأمر الذي سيحد نسبياً من آثار الضغوط الناشئة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- فيما يتعلق بالتضخم الأساسي (Implicit Inflation) (دون الأخذ في الاعتبار المواد المدعمة والمواد الغذائية الطازجة)، فإنه من المنتظر أن تساهم بعض الإجراءات الواردة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019، التي تشمل بالخصوص خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة (من 19 في المائة حالياً إلى نحو 7.0 في المائة بداية من أول شهر يناير 2019) المطبقة على خدمات الهاتف والإنترنت المنزلي والسيارات الشعبية، في تباطؤ نسق نمو هذا المكون الأساسي للأسعار. من المتوقع أن يؤدي شبه الاستقرار في الأسعار العالمية للمعادن (الناتج عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين) إلى تخفيف الضغوط على أسعار الواردات والإنتاج. من ناحية أخرى، ستساهم الضغوط على سعر صرف الدينار وكلفة الأجور في إبقاء التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة نسبياً وسوف يحول دون عودته نحو مستوياته المعتادة على المدى المتوسط.

65 المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ديسمبر 2018.
66 دائرة الإحصاء العامة، الأردن، (2018). ديسمبر.

64 البنك المركزي التونسي، (2019) تونس. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، إبريل.

يتوقع أن يتأثر معدل التضخم في موريتانيا خلال عامي 2019 و2020 بتواصل بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة، وأثر التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي وحجم المعروض من المواد الغذائية في السوق المحلي. في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.7 في المائة خلال عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

في **فلسطين**، تشير توقعات سلطة النقد الفلسطينية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النمو مجدداً في عامي 2019 و2020، بنحو 0.5 في المائة، 1.2 في المائة على الترتيب، مقارنة بانكماش محدود بواقع 0.2 في المائة في 2018. تأتي هذه التقديرات في ظل التوقعات بارتفاع تكلفة الواردات، وكذا زيادة أسعار الغذاء العالمية اللذان يعتبران المحددين الأساسيين للتضخم في فلسطين. بخصوص المخاطر المحيطة بمعدل التضخم، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى وأثرها على قيمة الواردات السلعية في جيبوتي. إضافة إلى أثر التقلبات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية، ومدى توافر السلع الغذائية في السوق المحلي.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.8 في المائة. أما بالنسبة لعام 2020، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.0 بالمائة.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.0 في المائة خلال عام 2019. فيما يتعلق بعام 2020 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة.

في **القمر**، يتوقع أن يتأثر معدل التضخم في القمر، خلال عامي 2019 و2020، بالتطورات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ومدى زيادة مستويات الطلب المحلي. إضافة إلى التطورات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط والغذاء. كمحصلة لذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عام 2019. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة خلال عام 2020.

يتوقع أن تتأثر الأسعار المحلية خلال عامي 2019 و2020 بمسار أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أثر حزمة الإجراءات الحكومية المنوي اتخاذها ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي. في ضوء التوقعات ببقاء أسعار النفط في الأسواق العالمية عند مستويات منخفضة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.0 في المائة خلال عام 2019 و2.5 في المائة لعام 2020⁽⁶⁷⁾.

أما في **لبنان**، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2018 بنحو 6.1 بالمائة مقارنة بعام 2017⁽⁶⁸⁾. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس، والسكن والغاز والمياه والكهرباء، والأثاث، والتعليم، والصحة، والمطاعم، والثقافة والترفيه. وقد ارتفع معدل التضخم خلال عام 2018 بسبب فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لزيادة رواتب القطاع العام. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار في رفع مستوى الأسعار، لا سيما أن السلع الأوروبية تشكل جزءاً مهماً من إجمالي الواردات في لبنان⁽⁶⁹⁾.

فيما يخص توقعات التضخم خلال عام 2019 من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.5 في المائة خلال عام 2019.

في **السودان**، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2018 بشكل ملحوظ ليبلغ حوالي 62.3 بالمائة⁽⁷⁰⁾ مقارنة مع العام السابق. يعود ذلك إلى عدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما يشمل استمرار عجز الميزان التجاري والحساب الجاري، واستمرار عجز الموازنة العامة للدولة، وإصلاحات سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض الصادرات الرئيسية المتمثلة في الذهب والبتروول، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل في السودان، علاوة على تأثير المستوى العام للأسعار على الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود والمواد الخام.

على صعيد التوقعات لعامي 2019 و2020، يتوقع أن يبلغ التضخم حوالي 27.1 بالمائة في عام 2019، ونحو 20 في المائة خلال عام 2020.

في **موريتانيا**، ارتفع المستوى العام للأسعار بنحو 3.1 في المائة خلال عام 2018⁽⁷¹⁾ مقارنة مع عام 2017، يرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدتها أسعار كل من التبغ، والمواد الغذائية، والنقل، والترفيه والثقافة، والمطاعم، والصحة، والتعليم، والملابس، ومجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات.

⁷⁰ البنك المركزي السوداني، (2019) السودان. استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁷¹ المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2018) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

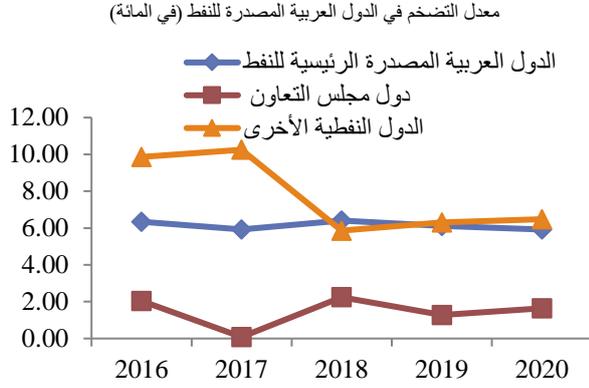
⁶⁷ البنك المركزي الأردني، (2019) الأردن. استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁶⁸ إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، (2018)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

⁶⁹ مصرف لبنان، (2019). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

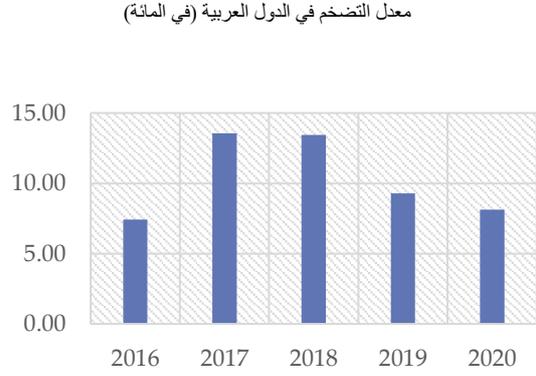
شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

بفعل استقرار التضخم في الدول العربية المُصدرة للنفط عند مستوى يدور حول 6.1 و 5.9 في المائة عامي 2019 و2020



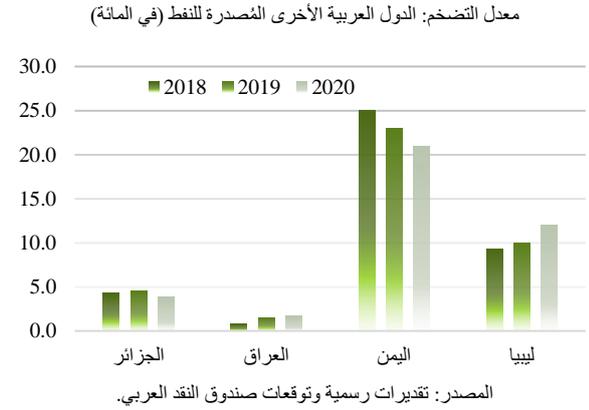
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية خلال عامي 2019 و2020



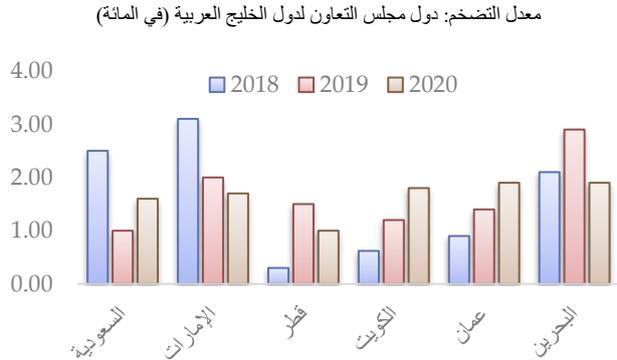
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

في حين من المتوقع بقاء التضخم في بعض الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة نسبياً بفعل التطورات الداخلية



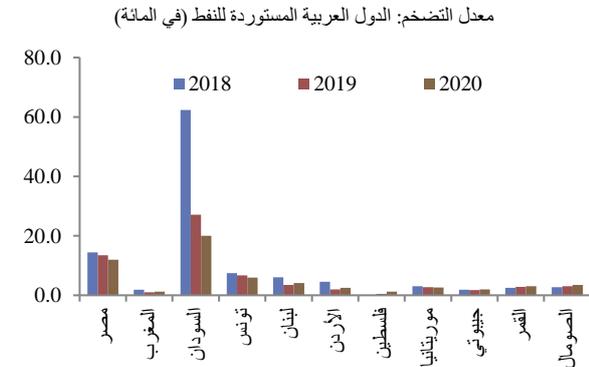
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث من المتوقع بقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات منخفضة تتراوح حول 1.3 و1.6 في المائة خلال أفق التوقع



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث ستتجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من دول المجموعة



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع انحسار نسبي للضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط عامي 2019 و2020



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020 التطورات النقدية والمصرفية

غلبت الاتجاهات الانكماشية على وضعية السياسة النقدية -مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد من الدول العربية خلال عام 2018، في ظل ارتباط عدد كبير من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه هذه البلدان إلى المواكبة الكاملة أو الجزئية لجولات الرفع الأربع التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2018، التي ارتفعت بناءً عليها أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين 0.75 إلى 1.00 نقطة مئوية. في حين فضلت بلدان عربية أخرى ترتبط عملاتها بالدولار الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير لا سيما خلال الربع الأخير من العام الماضي بهدف دعم النمو الاقتصادي وتنشيط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

فيما يتعلق بالبلدان العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف تباينت وضعية السياسة النقدية في هذه الدول، حيث اتجهت بعض بلدان المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص الضغوط التضخمية، في حين ساعدت أطر استهداف التضخم التي تحولت إليها المصارف المركزية في بلدان عربية أخرى على احتواء الضغوط التضخمية، مما يمكن تلك المصارف من إجراء تحول في وضعية السياسة النقدية باتجاه تبني سياسات نقدية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

بشكل عام، انعكست التطورات السابق الإشارة إليها على معدلات نمو المعروض النقدي في الدول العربية حيث سجل معدل نمو المعروض النقدي M2 تباطؤاً نسبياً إلى 7.7 في المائة مقارنة بنحو 9.1 في المائة للنمو المسجل في المعروض النقدي خلال عام 2017 في ضوء الانكماش أو التباطؤ المسجل في معدل نمو إجمالي الودائع المصرفية في بعض الدول العربية، فيما عزز تحسن النشاط الاقتصادي والوفورات النفطية المحققة خلال العام من مستويات السيولة المحلية، وساعد على ارتفاع معدل نمو الودائع في بعض البلدان العربية.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية. كما ركزت تدخلات المصارف المركزية على ضمان استقرار أسواق الصرف الأجنبي، وتمكين القطاع المصرفي من مواجهة التحديات التي ترتبط بمحدودية الموارد من العملات الأجنبية بما يضمن استقرار سياسات سعر الصرف الثابت في عدد من البلدان.

من جانبٍ آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية سعيها إلى تبني نظم أكثر مرونة لأسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، بما ساهم في تعزيز وضعيتها استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة مستوى الصادرات والاستثمارات ودعم الموارد من النقد الأجنبي. مكنت هذه التحولات في نظم الصرف عدد من الدول العربية من المضي قدماً في تنفيذ سياساتها الرامية إلى استهداف التضخم وأعلن بعضها لأول مرة عن بلوغه المستهدفات الكمية المحددة لمعدلات التضخم. في هذا الإطار، واصلت هذه المصارف سعيها إلى بناء أطر لتوقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط، ومتابعتها بشكل مستمر للمؤشرات ذات العلاقة بالأسعار كهدف وسيط للسياسة النقدية، واستخدامها لسعر الفائدة في السوق النقدية كهدف تشغيلي لها.

من المتوقع خلال عامي 2019 و2020، أن تتأثر الأوضاع النقدية في البلدان العربية بتوجهات النشاط الاقتصادي، وبمستويات الطلب الخارجي، وبوضعيتها السياسية النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. في هذا الإطار، من المتوقع أن يصاحب عودة السياسة النقدية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو ضغوطات على الأوضاع

النقدية في الدول التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابتة، حيث سيؤدي إلى رفع تكلفة التمويل المحلي للمشروعات، وكذا زيادة تكلفة الاقتراض الخارجي لسداد العجوزات في الموازنات العامة، إضافة إلى تأثيراتها المحتملة على تدفقات رؤوس الأموال. أما في البلدان التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف، سيبقى تحسن الأوضاع النقدية في بعضها مرتبط بتحسين مستويات الطلب الخارجي، وهو ما سيدعم صافي الأصول الأجنبية ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط في سوق الصرف الأجنبي.

يعكس التحديات التي واجهت القطاعات المصرفية في تلك الدول.

في هذا الإطار، سجلت معدلات نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة في أربع دول من دول المجموعة، في حين انخفضت في دولتين. كما شهد العام الماضي انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام في عدد من دول المجموعة بهدف تقليل أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وتوفير موارد مالية لدعم النمو الاقتصادي وتنفيذ مبادرات التنويع الاقتصادي وكذلك في إطار توجه هذه البلدان إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجوزات في الموازنات العامة.

واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بدول المجموعة سعيها إلى تعزيز السلامة المصرفية والاستقرار المالي من خلال تبني المعايير الدولية ذات الصلة وهو ما عكسه متانة القطاعات المصرفية، وهو ما يستدل عليه من تحسن العديد من المؤشرات ذات الصلة.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بدول المجموعة إلى استكشاف آفاق الفرص التي تتيحها التقنيات المالية الحديثة في زيادة مستويات كفاءة نظم المدفوعات، والخدمات المصرفية حيث تبني بعضها بيئات رقابية اختبارية يتم في إطارها دراسة العديد من الابتكارات المالية التي من شأنها زيادة مستويات الشمول المالي وخفض تكلفة الخدمات المالية.

خلال أفق التوقع، ينتظر حدوث تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي بما يدعم الأوضاع النقدية والمصرفية في دول المجموعة التي ستستفيد كذلك من التوقعات بمحدودية عدد مرات لجوء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع الفائدة نتيجة التباطؤ المتوقع لنمو الاقتصاد الأمريكي خلال العامين الجاري والمقبل.

يعرض الجزء التالي التطورات النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة.

في **السعودية**، استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما

1. الدول العربية المصدرة للنفط

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لا زالت الأوضاع النقدية في دول المجموعة متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتوجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة المتبناة في هذه البلدان.

غلبت الاتجاهات الانكماشية على موقف السياسة النقدية - ممثلة في التغييرات في أسعار الفائدة- في أربع دول من دول المجموعة، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين 0.75 - 1.00 نقطة مئوية عام 2018 بما يواكب الزيادة في أسعار الفائدة على الدولار للإبقاء على سياسة نظم أسعار الصرف الثابتة لعملائها مقابل الدولار وسط اختلاف اتجاهات الدورة الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية، وحاجة هذه الدول إلى تيسير السياسة النقدية لدعم النمو الاقتصادي، وتوفير احتياجات التمويل للقطاعات العام والخاص. فيما أبقى دولتان وهما قطر والكويت على سعر الفائدة الرسمية مستقرًا عند مستوياته المسجلة مسبقاً بهدف تنشيط ودفع النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع الهامش المسجل بين سعر الفائدة على الدولار والريال في قطر، وتفضيل الكويت عدم المواكبة الكاملة لقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لدعم النشاط الاقتصادي.

تباينت وضعية السيولة المحلية ما بين دول المجلس، حيث شهدت ثلاثة دول ارتفاعاً في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام 2018، مستفيدة من تحسن النشاط الاقتصادي وتوفر الفوائض النفطية التي عززت مستويات الودائع العامة والخاصة، في حين سجلت ثلاث دول أخرى انخفاضاً في معدل نمو السيولة المحلية العام الماضي نتيجة انكماش مستوى الودائع المحلية.

التباين ذاته شهدته مستويات منح الائتمان في دول المجموعة، حيث سجلت مستويات الائتمان الممنوح زيادة في معدلات نموها العام الماضي بما يعكس تحسن وضعية السيولة في بعض البلدان، وتراجعت في دول أخرى بما

العربية المتحدة المركزي عن إطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية يتم استخدامها بين المملكة والإمارات في التسويات المالية من خلال تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة "تقنية البلوكشين" بهدف فهم ودراسة أبعاد التقنيات الحديثة وجدواها عن كثب من خلال التطبيق الفعلي، ومعرفة مدى أثرها على تحسين وخفض تكاليف عمليات التحويل، وتقييم المخاطر التقنية المرتبطة بها، وفهم متطلبات إصدار عملة رقمية تُستخدم بين دولتين. علاوة على إيجاد وسيلة إضافية لنظم التحويلات المركزية في البلدين، وإتاحة المجال أمام البنوك للتعامل مع بعضها البعض بشكل مباشر لتنفيذ التحويلات المالية.

يأتي التعاون المشترك في هذا الصدد في ظل امتلاك الدولتين لنظم مركزية متطورة لإدارة التحويلات المحلية تطورت مع مرور الزمن وأثبتت جدواها، ورغبة الدولتان في دراسة إمكانية الاستفادة من تقنيات البلوكشين في تطوير بعض جوانب التحويلات الدولية. كما سيسمح هذا المشروع ببحث إمكانية استخدام هذه التقنية لتوفير منصة احتياطية إضافية للنظم المركزية المستخدمة لتسوية المدفوعات المحلية عند تعطلها لأي سبب (74).

في الإمارات، واكب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2018 حيث ارتفع سعر فائدة السياسة الرسمية إلى 2.75 في المائة في نهاية عام 2018. شهد المعروض النقدي M2 ارتفاعاً بنسبة 2.5 في المائة خلال عام 2018 مقارنة بالمستوى المسجل بنهاية عام 2017، فيما سجل المعروض النقدي M3 ارتفاعاً بنسبة تقارب 8 في المائة بما يعكس في جانب منه الزيادة في حجم الودائع الحكومية التي نمت بنسبة تقرب من 37 في المائة خلال عام 2018 (75) في ظل الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط والفوائض التشغيلية للشركات المنتجة له، وتحسن معدل النمو الاقتصادي.

شهد إجمالي الودائع المصرفية ارتفاعاً بنسبة 8 في المائة العام الماضي لتصل إلى 1756 مليار درهم، بما يعزى كما سبق الإشارة إلى تحسن وضع الودائع الحكومية، إضافة إلى نمو ودائع المقيمين بنسبة 7.4 في المائة. مكن ارتفاع حجم الودائع المصرفية من زيادة مستويات الائتمان الممنوح خلال عام 2018 ليصل إلى 1657

يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. واكبت مؤسسة النقد العربي السعودي جولات الرفع الأربعة التي قام بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث ارتفع سعر فائدة عمليات إعادة الشراء المعاكس في المملكة من 1.5 في المائة بنهاية عام 2017 إلى 2.5 في المائة في نهاية عام 2018. كما ارتفع سعر عمليات إعادة الشراء من 2 في المائة في نهاية عام 2017 إلى 3 في المائة في نهاية عام 2018، فيما ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7 في المائة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4 في المائة. انعكست التطورات في سعر الفائدة الرسمية على أسعار فائدة تعاملات سوق ما بين المصارف، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر من 1.82 في المائة إلى 2.90 في المائة في نهاية عام 2018 (72).

من ناحية أخرى، نما عرض النقود بمعناه الأشمل (M3) بنسبة 2.8 في المائة خلال عام 2018 ليصل إلى 1841 مليار ريال، حيث سجل عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بنسبة 3.9 في المائة، وسجل المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بنسبة 2.3 في المائة خلال عام 2018.

في هذا الإطار، نما إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 2.6 في المائة خلال العام الماضي مدفوعاً بارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 3.8 في المائة، في حين انخفضت الودائع الادخارية بنسبة 2 في المائة. ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين العام والخاص بنسبة 5.4 في المائة خلال عام 2018 لتصل إلى 1788 مليار ريال. سجل الائتمان الموجه إلى القطاع العام ارتفاعاً ملموساً خلال العام بنسبة تقارب 17 في المائة لتمويل عجز الموازنة العامة، وتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات العامة، فيما سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة بنسبة 3 في المائة عام 2018 (73).

مع تزايد اهتمام البنوك المركزية على مستوى العالم باستكشاف آفاق العملات الرقمية، شهد بداية عام 2019 إعلان مؤسسة النقد العربي السعودي، ومصرف الإمارات

74 مؤسسة النقد العربي السعودي، (2019) السعودية. " بيان إطلاق مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي"، يناير. 75 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2019). "المؤشرات المصرفية الشهرية".

72 مؤسسة النقد العربي السعودي، (2018). "تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، أعداد مختلفة.

73 مؤسسة النقد العربي السعودي، (2018). "تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، العدد الرابع.

الهامش المُسجل ما بين سعر الفائدة على الريال القطري وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي.

سجل المعروض النقدي M2 انكماشاً بنسبة 6.5 في المائة في نهاية عام 2018 بما يعكس انكماش الودائع المحلية بنسبة 7 في المائة. في حين ارتفع صافي الائتمان المحلي بنسبة 5 في المائة في ظل الزيادة المسجلة في مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 13 في المائة، في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 7 في المائة. أما فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية فقد شهد انخفاضاً نتيجة ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنسبة 21 في المائة مقابل نمو محدود لصافي الموجودات الأجنبية بنسبة 2 في المائة⁽⁷⁸⁾.

في **البحرين**، في إطار سياسته الرامية إلى دعم نظام سعر الصرف الثابت، قام مصرف البحرين المركزي برفع سعر فائدة السياسة النقدية إلى 2.75 في المائة بنهاية عام 2018 بواقع 0.25 نقطة مئوية بما يواكب الزيادة المسجلة في سعر فائدة الدولار الأمريكي.

نما عرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة 1.3 في المائة في نهاية عام 2018 متأثراً بارتفاع حجم ودائع القطاع الخاص (الاجل والتوفير) بمعدل 2.5 في المائة في نهاية عام 2018. ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بالعملة المحلية بواقع 9.4 في المائة في نهاية عام 2018. مع التركيز على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي نما بمعدل 10.7 في المائة في نهاية عام 2018، في حين انخفض حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام خلال نفس الفترة بمعدل 21.6 في المائة⁽⁷⁹⁾.

فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، تحافظ البحرين على ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي منذ عام 1980 مما يساهم في تعزيز السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار السعري والمالي. في هذا الإطار، يقدم المصرف المركزي لبنوك التجزئة تسهيلات لشراء وبيع الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي.

من واقع مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي البحريني، يتضح جلياً الأداء الجيد ومثانة القطاع المصرفي في البحرين من حيث كفاية رأس المال بلغت 18.9 في المائة في نهاية ديسمبر 2018 واستقرت نسبة السيولة عند 23.9 في المائة في نهاية ديسمبر 2018،

مليار درهم بنمو بلغت نسبته 4.8 في المائة، حيث ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي (متضمناً المؤسسات العامة) بنسبة 3.3 في المائة، وسجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة نسبتها 4 في المائة خلال نفس العام⁽⁷⁶⁾.

على صعيد سياسة سعر الصرف، يحافظ مصرف الإمارات المركزي على سياسة سعر الصرف الثابت من خلال موازنة أسعار الفائدة المحلية مع إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة الإسمية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يساهم في تحقيق أهداف المصرف متمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف مع أهم الشركاء التجاريين، ارتفع سعر صرف الدرهم الإماراتي الإسمي بمقدار 3.4 في المائة في المتوسط أمام أهم عشر شركاء تجاريين فيما يتعلق بالصادرات غير النفطية حتى شهر نوفمبر من عام 2018، أما من جانب الواردات، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 0.08 في المائة أمام أبرز عشر شركاء تجاريين خلال نفس الفترة⁽⁷⁷⁾.

من المتوقع خلال عامي 2019 و2020 أن يشهد عرض النقد بمكوناته الثلاثة معدلات نمو مقبولة خلال الأجل المتوسط، نتيجة توقع استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. سيستمر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مراقبة التطورات النقدية والمستوى العام للأسعار، واتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

تؤكد مؤشرات السلامة الكلية للقطاع المصرفي على أن الإمارات تتمتع بقطاع مصرفي قوي ومرن ذو مستويات سيولة مرتفعة، إذ بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة حوالي 17.0 في المائة بنهاية عام 2018، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتطلبات مصرف الإمارات المركزي البالغة 10 في المائة. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال حوالي 18.2 في المائة وهي أعلى من النسبة المقررة وفق متطلبات بازل III البالغة 10.5 في المائة.

في **قطر**، استقر سعر الفائدة الرسمية عند مستوى 5 في المائة في نهاية عام 2018، وهو نفس المستوى المسجل عام 2017 رغم الجولات الأربع لرفع سعر الفائدة على الدولار عملة الربط بالنسبة للريال القطري في ظل

⁷⁸ مصرف قطر المركزي، (2019). "أهم المؤشرات المالية والمصرفية".
⁷⁹ مصرف البحرين المركزي، (2019). "استبيان آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁷⁶ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2019). المرجع السابق.
⁷⁷ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2019). "استبيان آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

مبادرات استراتيجية المملكة في هذا المجال والعمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لتوفير النظام الحاضرنشاط هذه الشركات.

في عُمان، استمر البنك المركزي في سياسته النقدية الداعمة للنمو الاقتصادي لضمان توافر المستوى الملائم من السيولة وتدفق الائتمان في ظل توجهات أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي. ارتفع متوسط سعر الفائدة الأساسي على الأداة الرئيسة للسياسة النقدية (عمليات إعادة شراء) حتى نهاية عام 2018 إلى 2.9 في المائة مقارنة مع 2 في المائة بنهاية عام 2017 مواكباً ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

شهدت أوضاع السيولة المحلية تحسناً نسبياً بالتزامن مع التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي، وتوفر الفوائض النفطية التي دعمت وضعية السيولة التي نمت بنسبة 8.3 في المائة في عام 2018، في ظل ارتفاع أشباه النفود بنسبة 12.1 في المائة. ساهم تحسن السيولة في بقاء عمليات الإقراض في سوق ما بين البنوك، محدودة وبمبالغ منخفضة خلال عام 2018.

ساهم ما سبق في نمو إجمالي الائتمان الممنوح بنسبة 6.4 في المائة، سجل من بينها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة بنسبة 4.9 في المائة.

أقر البنك المركزي العُماني بعض التسهيلات في بداية عام 2018 لدعم مستويات السيولة لدى مؤسسات القطاع المصرفي. شملت هذه التسهيلات تخفيض نسبة كفاية رأس المال، ولوائح موائمة الأصول والخصوم المُقومة بالعملة المحلية وبقية العملات الأجنبية. وكذلك تعديل أوزان الانكشاف على الأوراق المالية السيادية الخارجية بمختلف تصنيفاتها الائتمانية.

وبهذه الإجراءات التسهيلية وعوامل أخرى سبق ذكرها، من المتوقع أن تواصل السياسة النقدية في السلطنة دعمها لآفاق النمو والتنويع الاقتصادي خلال أفق التوقع⁽⁸⁰⁾.

في الكويت، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية المُتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والسعري، إضافة إلى ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي من خلال تحليل ومراقبة

مقابل 24 في المائة عام 2017، إضافة إلى انخفاض نسبة الفروض المتعثرة. تبذل إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي جهودات لتوسيع مفهوم الاستقرار المالي ليشمل مجالات خارج القطاع المصرفي مثل المؤسسات المالية غير المصرفية، وشركات التأمين، والقطاعات العقارية. تعتبر كذلك التقنيات المالية والأمن السيبراني من المواضيع ذات الأهمية للاستقرار المالي في الفترة المقبلة.

خلال أفق التوقع، سوف يواصل مصرف البحرين المركزي سياسته الرامية إلى تعزيز التطورات التنظيمية والرقابية على أساس المعايير الدولية وتطوير الوحدات الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، وعلى وجه التحديد إنشاء إطار للسياسة الاحترازية الكلية (Macroprudential Policy Framework)، فضلاً عن الاهتمام بالاستفادة من الفرص التي توفرها التقنيات المالية (Fintech) وقضايا الإدماج المالي الذي من خلاله تسعى البحرين لتكون رائدة في مجال التقنيات المالية.

كجزء من مبادرات مصرف البحرين المركزي نحو التحول الرقمي المالي في المملكة والتطورات في الخدمات المالية الرقمية، أنشأ مصرف البحرين المركزي وحدة متخصصة في التقنيات المالية لضمان تقديم أفضل الخدمات للعملاء الأفراد والشركات في قطاع الخدمات المالية من خلال تشجيع إطار تنظيمي يشجع الابتكارات المالية.

يأتي ذلك في أعقاب مبادرات مصرف البحرين المركزي الأخرى، والتي تتضمن إنشاء بيئة رقابية اختبارية (Regulatory Sandbox) تسمح للشركات الناشئة وشركات التقنيات المالية المرخص لها بتقديم حلول مصرفية ومالية مبتكرة، بالإضافة إلى إصدار لوائح منصات التمويل الجماعي Crowd Funding للخدمات التقليدية والمتوافقة مع الشريعة.

تُعد وحدة التقنية والابتكار هي الجهة المسؤولة في مصرف البحرين المركزي عن عملية الموافقة على مشاركة الشركات في البيئة الرقابية الاختبارية، والإشراف على التقدم الذي أحرزته الشركات العاملة بها، ومراقبة التطورات الفنية والتنظيمية في مجال التقنيات المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لقيادة

⁸⁰ البنك المركزي العُماني (2018)، "النشرة الإحصائية الشهرية"، العدد 12، ديسمبر.

ب). الدول النفطية الأخرى

تأثرت توجهات السياسة النقدية في الدول النفطية الأخرى بالأوضاع التي تواجه القطاع المصرفي وتزيد من تحديات إدارة السياسة النقدية وباستمرار تأثر النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي بظروف غير مواتية. على ضوء ما سبق، اتجهت بعض المصارف المركزية بدول المجموعة، ولأول مرة منذ سنوات طويلة إلى تقديم تسهيلات لدعم السيولة المصرفية. على الجانب الآخر، انصب تركيز بعض المصارف المركزية في دول المجموعة التي تشهد أوضاعاً داخلية تؤثر على النمو الاقتصادي إلى تيسير الأوضاع الاقتصادية، وضمان صرف رواتب العاملين وإدارة النقد الأجنبي، ودعم العملات المحلية من خلال السحب من الاحتياطات الأجنبية.

في **الجزائر**، على ضوء التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالمستويات السائدة قبل عام 2015، وتصادد عجز الموازنة العامة، والحاجة إلى تنشيط ودفع النمو الاقتصادي، تبنى بنك الجزائر آلية جديدة تتمثل في "آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" من خلال برامج التيسير الكمي التي دخلت حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض بنهاية عام 2017. بحيث يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة من أجل المساهمة في سداد عجز الموازنة العامة، وتلبية متطلبات تمويل الدين العام، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بما يساعد على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية في إطار قيام الجزائر بتنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

من المتوقع أن يواصل البنك المركزي دعمه للسيولة من خلال الإبقاء على سعر فائدة السياسة النقدية ممثلاً في سعر الخصم عند مستويات منخفضة تبلغ حالياً 3.75 في المائة. من المتوقع كذلك أن يعتمد البنك المركزي بصورة أكبر على عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسة للسياسة النقدية لدعم السيولة. كذلك يسعى البنك المركزي إلى زيادة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص لدعم عمليات التنمية والتنويع الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه مستقبلاً مع انخفاض احتياجات تمويل الحكومة.

المؤشرات الرئيسية لسلامة الجهاز المصرفي مثل السيولة وحجم الائتمان.

يرتبط الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسة. في إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية والاتجاهات المتوقعة والمراجعة الدورية لمستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه بنهاية ديسمبر رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عند مستواه الحالي البالغ 3.0 في المائة.

يأتي هذا القرار لترسيخ الأجواء المعززة لدعامات تعافي معدلات النمو الاقتصادي، ومواصلة التحرك لزيادة مستويات كفاءة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية باستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية ومن بينها سندات البنك المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وعمليات التورق، والتدخل المباشر⁽⁸¹⁾.

ارتفع عرض النقود بنهاية عام 2018 بنسبة 4.0 في المائة بما يعكس النمو في كل من الكتلة النقدية وأشباه النقود بنسبة 2.1 و4.7 في المائة على التوالي مقارنة بنهاية 2017. في هذا الإطار ارتفع إجمالي الائتمان الخاص بنسبة 1.9 في المائة، في حين انخفض إجمالي الائتمان الموجه إلى الحكومة بنسبة تقرب من 27 في المائة.

استكمالاً لجهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات المالية الحديثة، تم إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابياً بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي.

من جهة أخرى، في إطار سعي بنك الكويت المركزي إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للوزارات والجهات الحكومية بما يحسن الكفاءة ويخفض النفقات التشغيلية ويوفر الوقت والجهد على جميع المتعاملين في نظم المدفوعات، أطلق بنك الكويت المركزي نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال شهر مارس 2019.

(81) بنك الكويت المركزي، (2018).

يسعى البنك المركزي إلى إدارة السياسة النقدية من خلال أدواته النقدية الرئيسية ممثلة في سوق تعاملات ما بين البنوك، وسعر الإقراض الأساسي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ومزادات العملات، وعمليات السوق المفتوحة.

يتبنى البنك المركزي العراقي حالياً عدد من السياسات الإصلاحية لزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية حيث اعتمد مؤخراً لوائح جديدة لإدارة السياسة النقدية بما يشمل بعض التعديلات في أدوات السياسة النقدية ومن بينها متطلب الاحتياطي القانوني، ونوافذ التسهيلات الائتمانية بما يضمن مستويات أفضل من السيطرة على المعروض النقدي وتسهيل عمليات إدارة السيولة المصرفية.

انخفض إجمالي الودائع المصرفية في أكتوبر 2018 بمعدل 1.9 في المائة مقابل نمو إيجابي بلغ 4 في المائة في شهر سبتمبر 2018. وبلغ معدل نمو الودائع المصرفية السنوي حتى أكتوبر 2018 حوالي 10.6 في المائة مقابل 7.5 في المائة عام 2017. من ناحية أخرى، انكمش إجمالي الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10 في المائة، كما انخفض أيضاً حجم الائتمان المصرفي للحكومة المركزية بمعدل 15.5 في المائة (82).

وفي سعيه لتحقيق الاستقرار المالي، وخلق بيئة عمل تتسم بالتنافسية، أصدر البنك المركزي العراقي في شهر أكتوبر 2018 تعميماً لكافة المؤسسات المالية شبه المصرفية بالاندماج لتكوين شركات أكثر قوة. في نفس الصدد، قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة خطابات الضمان المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية العاملة في بيع وشراء العملات الأجنبية لتصبح 10 في المائة من رأس مال الشركة بدلاً من 50 في المائة. وفي فبراير 2019، ألزم البنك المركزي العراقي كافة شركات الدفع الإلكتروني بإنشاء وحدتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر (83).

في مجال سعر الصرف، يتبنى العراق نظام سعر الصرف الثابت من خلال ربط الدينار العراقي مع الدولار الأمريكي بواقع 1,190 دينار لكل دولار أمريكي واحد، ويلتزم البنك المركزي بالمحافظة على هذا السعر بما يوفر الاستقرار للصادرات النفطية العراقية. من المتوقع استمرار البنك المركزي بالمحافظة على ربط العملة بالدولار خلال فترة

خفف ارتفاع الأسعار العالمية للنفط من حجم الضغوطات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي ودعم قيمة العملة المحلية نسبياً خلال عام 2018. في المقابل، من المتوقع أن يفرض استقرار الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بسعر تعادل الموازنة العامة للدولة خلال عام 2019 و2020 من حجم التحديات التي تواجه العملة المحلية حيث سيؤدي إلى استمرار العجزات في الموازنة العامة، وميزان المعاملات الجارية خلال أفق التوقع. سوف يواصل البنك المركزي سعيه إلى احتواء ضغوطات الأسعار المستمرة من خلال دعم العملة بالاستفادة من الاحتياطات الأجنبية على الأقل في الاجل القصير.

في ليبيا، نفذ البنك المركزي حزمة من السياسات الاقتصادية لتيسير السياسة النقدية ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي. في ضوء الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد والانخفاض الحاد للعائدات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي، تراجع مستويات السيولة المحلية إلى 110.8 مليار دينار بنهاية عام 2018 بانخفاض نسبته 0.4 في المائة بالمقارنة مع نهاية عام 2017، حيث يشكل النقد المصدر نحو 99 في المائة من إجمالي المعروض النقدي بما يقدر بنحو 109.6 مليار دينار بنهاية عام 2018، في حين سجل مستوى الودائع انخفاضاً كبيراً بنسبة تقرب من 45 في المائة العام الماضي.

شهد الائتمان المحلي انخفاضاً بنسبة 6.6 في المائة في عام 2018 نتيجة الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد. في هذا الإطار، سجل الائتمان العام ارتفاعاً بنسبة 8.5 في المائة في عام 2018، في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4.6 في المائة.

في العراق، يواجه البنك المركزي مجموعة من التحديات في الوقت الذي يسعى فيه إلى تنفيذه لسياسة نقدية فعالة تسعى إلى إدارة السيولة في الاقتصاد بسبب طبيعة الاقتصاد القائمة على هيمنة التعامل بالنقد ومحدودية حجم الودائع. رغم ذلك فقد ساهم إنشاء صندوق ضمان الودائع على زيادة حجم الودائع المصرفية نسبياً. لا زالت الأوضاع النقدية متأثرة بزيادة مستويات الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بما هو متوافر في السوق المحلية.

(83) البنك المركزي العراقي، (2019) العراق. دائرة المراقبة والصيرفة، قسم مراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية، شعبة الدراسات والتسجيل والترخيص، فبراير.

(82) البنك المركزي العراقي، قاعدة البيانات الإحصائية، (2018).

فرض ضغوطات سعرية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم. استلزم ذلك تبني البنك المركزي المصري لسياسة نقدية تقييدية تم بمقتضاها رفع سعر فائدة السياسة النقدية من خلال عدد من جولات الرفع المتكررة التي ميزت الفترة (2016-2017).

كما ركز البنك المركزي المصري على تفعيل إطار السياسة النقدية الجديد المتمثل في استهداف التضخم، حيث أعلن البنك في مايو من عام 2017 عن استهدافه معدل تضخم 13 في المائة (± 3) بنهاية عام 2018، وهو ما تمكن البنك فعلياً من بلوغه في الوقت المحدد مع تراجع معدل التضخم إلى 14.4 في المائة خلال العام الماضي مقابل نحو 30 في المائة خلال عام 2017. وفي نفس السياق، يستهدف البنك المركزي المصري كذلك مواصلة خفض معدل التضخم إلى 9 في المائة (± 3) خلال الربع الرابع من عام 2020.

في ظل التراجع الملموس لمعدلات التضخم، وانخفاض معدل البطالة إلى مستوى 9 في المائة بما يمثل أدنى مستوى له منذ عام 2010، وبهدف مزيد من تحفيز أداء الاقتصاد المصري ليبلغ معدلات النمو المستقبلية المستهدفة والتي تقدر بنحو 6 في المائة وتوفير المزيد من فرص العمل، شهد موقف السياسة النقدية في مصر تحولاً باتجاه تبني سياسة نقدية تيسيرية في بداية عام 2019، حيث أعلنت لجنة السياسة النقدية عن خفض سعر الفائدة الإسمي بواقع 100 نقطة أساس ويشمل ذلك خفض كل من سعر فائدة السياسة النقدية، وسعر فائدة الإيداع، والإقراض لليلة واحدة ليصل إلى 16.25 و 15.75 و 16.75 في المائة على التوالي. كما تم أيضاً خفض سعر الخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 16.25 في المائة.

سجلت السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 13.3 في المائة في عام 2018 مقابل 21 في المائة لعام 2017 بما يعكس أثر تقييد السياسة النقدية. فيما نمت الودائع الإجمالية لدى البنوك بنسبة 14.7 في المائة خلال العام الماضي، وبلغ إجمالي الائتمان الممنوح 3816 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2018، شكل من بينها الائتمان الممنوح للحكومة نحو 66 في المائة، فيما بلغت نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص 22 في المائة، وشكل الائتمان الممنوح للقطاع العائلي نحو 8 في المائة في نهاية ديسمبر 2018.

يشهد سوق ما بين البنوك في مصر نشاطاً منذ أبريل 2018 متأثراً بالانخفاض التراكمي في أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي بنحو 200 نقطة أساس خلال شهري فبراير ومارس مما أدى إلى استقرار منحى العائد نسبياً، بالتالي بقاء عوائد تعاملات ما بين البنوك تحت سعر

التوقع مع إمكانية تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوقي مع تحسن مستوى النشاط الاقتصادي.

في اليمن، تواجه السياسة النقدية في اليمن تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية وهو ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. يركز البنك المركزي جهوده منذ عام 2011 على توفير التمويل اللازم للوفاء بمرتبات العاملين بالدولة سواء من خلال المنح من دول الجوار أو من خلال سحب الاحتياطيات التي تراجمت بشكل كبير.

من جانب آخر، أدت الأوضاع الداخلية إلى فقدان الدولة للمورد الأساسي للنقد الأجنبي ممثلاً في الصادرات النفطية بما نتج عنه ضغوط هائلة على قيمة العملة المحلية وارتفاع كبير لمعدلات التضخم. يُشار إلى أن البنك المركزي كان قد قام في عام 2017 بتحرير سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض العملة من 250 ريال للدولار الواحد قبل أغسطس 2017 إلى 800 ريال للدولار الواحد في أكتوبر 2018.

2. الدول العربية المستوردة للنظف

اتسمت السياسة النقدية في بعض بلدان المجموعة بوضعية تيسيرية على ضوء التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما استدعى اتجاه السلطات النقدية نحو تبني سياسة نقدية توسعية بهدف تنشيط مستويات منح الائتمان لا سيما للقطاعات الرئيسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فيما لجأت بلدان أخرى إلى تقييد السياسة النقدية سواء في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة التي تتبناها أو بهدف احتواء التضخم وتخفيف الضغوطات على عملاتها المحلية.

تتبنى عدد من دول المجموعة سياسات وإصلاحات لزيادة مستويات مرونة أسعار الصرف واستهداف التضخم بهدف دعم التنافسية الدولية وتحقيق الاستقرار السعري في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها حالياً. سجلت بعض دول المجموعة نجاحاً ملموساً في هذا الصدد ساعد على تنشيط الصادرات وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، فيما لا تزال دول أخرى تواجه بعض التحديات بما يستلزم مواصلة الجهود لتحقيق مستهدفات البنوك المركزية في هذا الإطار.

في مصر، ينصب تركيز السياسة النقدية على حفز النمو الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الحكومة خلال الفترة (2016-2019) الذي تضمن إجراءات كان من بينها زيادة مستويات مرونة سعر صرف العملة المحلية، بما

القطاع المصرفي على توفير المزيد من الائتمان في الفترة القادمة دون التعرض لمخاطر نظامية.

من المتوقع تحسن مؤشرات الأداء وانخفاض المخاطر للقطاع المصرفي والاستمرار في القيام بدوره كوسيط مالي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء استمرارية القطاع في تطبيق الممارسات الدولية المثلى في إدارة كافة المخاطر الجوهرية، وحرص البنك المركزي المصري على إصدار تعليمات تتواءم مع أحدث المعايير الدولية (مثل بازل III و IFRS 9) ومتابعة تطبيقها من قبل البنوك. كما أخذ البنك المركزي المصري على عاتقه مسؤولية تعزيز الشمول المالي إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية في الدولة.

كذلك تساهم البنية المالية التحتية بصورة أساسية في تحقيق وضمان الاستقرار المالي القائم على مبادئ السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة، بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها. على الجانب الآخر، يواصل القطاع المالي غير المصرفي دعمه المستمر للقطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي، فيما تستمر السياسة الاحترازية الكلية في متابعة ورصد المخاطر والمستجدات التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي من خلال تقديم التوصيات اللازمة⁸⁵.

في تونس⁽⁸⁶⁾، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية في ظل ارتفاع معدل التضخم حيث شهد عام 2018 ارتفاع أسعار الفائدة أعقبها رفع ثالث لسعر الفائدة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل حالياً سعر الفائدة إلى 6.75 في المائة.

سجل المعروض النقدي زيادة بنسبة 8.8 في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018، فيما نما حجم الائتمان المحلي وإجمالي الودائع المحلية بمعدل 10.9 في المائة و6.9 في المائة على التوالي خلال تلك الفترة.

من ناحية أخرى، يشهد سوق النقد الأجنبي منذ 2011 ضغوطات كبيرة نظراً لمحدودية توفر العملة الأجنبية نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي بلغ 3.6 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، مقابل 3.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري "للطاقة"

العائد الأساسي لدى البنك المركزي بنحو 30 نقطة أساس منذ منتصف أغسطس 2017.

من المتوقع خلال عامي 2019 و2020 مواصلة البنك المركزي سعيه إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطوير إطار السياسة النقدية بهدف استكمال التحول الكامل إلى إطار استهداف التضخم. ويعتبر إعلان البنك المركزي ولأول مرة في تاريخه في مايو 2017 عن معدل التضخم المستهدف من أبرز الخطوات المتخذة في هذا الشأن، فضلاً عن الاهتمام بزيادة مستويات الشفافية والتواصل عبر الاهتمام بنشر عدد من الإصدارات التي تهتم بتوضيح تطورات معدل التضخم وتوجهات السياسة النقدية إضافة إلى النشر الدوري لقرارات لجنة السياسة النقدية ومبرراتها⁸⁴.

يستمر استقرار النظام المالي المصري في الاعتماد بصورة كبيرة على القطاع المصرفي الذي يتميز بصلابته وقدرته على مواجهة التحديات، حيث استطاع القطاع المصرفي امتصاص العديد من الصدمات والاختلالات التي تعرض لها الاقتصاد المصري في الفترة السابقة، بل وخفف من مستويات تأثير الظروف الاقتصادية الكلية بها. كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها كلاً من الحكومة والبنك المركزي الأثر الإيجابي على دعم القطاع المصرفي، حيث ساهمت تلك السياسات في زيادة السيولة بالنقد الأجنبي لدى القطاع المصرفي، وانخفاض تمويل القطاع المصرفي للدين الحكومي بالتوازي مع تحسن الأداء المالي للحكومة، بالإضافة إلى تحفيز مصادر العملة الأجنبية، وهو ما ساعد في دعم صافي الاحتياطيات الدولية. بالتالي فمن المتوقع استقرار أسواق الصرف الأجنبي بما سوف يدعم سيولة القطاع المصرفي في الفترة القادمة. من جهة أخرى، سجلت نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات تقل عن الاتجاه التاريخي لها خلال الفترة سبتمبر 2017 إلى مارس 2018. رغم التوقعات بارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الفترة المقبلة - في ضوء قيام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من المبادرات لتعزيز الاستقرار المالي من خلال دعم الوساطة المالية والنمو الاقتصادي- إلا أن فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج سوف تبقى بحدود 2 في المائة وفق اتجاه تطور هذه السلسلة زمنياً مما يشير إلى قدرة

⁸⁶ البنك المركزي التونسي، (2019) تونس. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁸⁴ البنك المركزي المصري، (2019) مصر. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁸⁵ البنك المركزي المصري، (2019) مصر. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

أدوات التغطية ضد مخاطر الصرف، وأسعار الفائدة (العقود الآجلة، والمقايضات، اتفاق السعر الآجل، خيارات الصرف).

سيتم خلال عامي 2019 و2020 تركيز البنك المركزي على دعم المكتسبات التي تحققت في ظل الإصلاحات السابقة من خلال تنشيط سوق المشتقات المالية، وتعزيز دورها كمحفز لسوق الصرف. في هذا الإطار، يعمل البنك المركزي التونسي حالياً على إعداد نص قانوني لإدراج المشتقات المالية طويلة الأجل لتغطية مخاطر الصرف والفائدة كعقود مبادلة أسعار الفائدة وعقود مبادلة العملات. كما يعمل البنك على إعداد إطار قانوني لهذه العمليات يتلاءم مع المعايير الدولية وتحديداً اتفاقية (ISDA) الصادرة عن (الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات).

في المغرب⁽⁸⁷⁾، ظلت أسعار فائدة السياسة النقدية مستقرة في حدود 2.25 في المائة عام 2018 وذلك في ظل السياسة التيسيرية التي اتبعتها بنك المغرب في عام 2017 عندما خفض سعر فائدة السياسة النقدية بحوالي 0.06 نقطة مئوية من 2.31 في المائة عام 2016 إلى 2.25 في المائة عام 2017، وهو نفس المستوى الذي ظلت عليه حتى عام 2018. كذلك الحال بالنسبة لمتوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين المصارف الذي لم يطرأ عليه تعديل وظل في حدود 2.28 في المائة للعام الثاني على التوالي. كما ظلت نسبة الاحتياطي القانوني بدون تغيير عند مستوى 4 في المائة منذ عام 2016.

نتيجة لذلك ارتفع إجمالي المعروض النقدي M2 إلى 985.2 مليار درهم مغربي عام 2018 مقابل 964.3 مليار درهم عام 2017 بمعدل نمو بلغ 5.5 في المائة مقابل 7.4 في المائة عام 2017، في ظل نمو الودائع بالعملة المحلية 3.9 في المائة عام 2018 مقابل 4.9 في المائة لنمو الودائع المسجل عام 2017. في حين سجل معدل نمو الائتمان زيادة طفيفة بلغت 1.5 في المائة عام 2018 مقارنة مع 3.1 في المائة العام السابق عليه. وفي حين استقر معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع العام عند مستوى 7.2 في المائة عام 2018، تراجع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى 1.7 في المائة خلال عام 2018.

انخفض سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي بمعدل 3.4 في المائة عام 2018، وذلك في أعقاب الانخفاض الطفيف في عام 2017 بمعدل 1.2 في المائة. في حين ارتفع سعر صرف الدرهم مقابل اليورو

الذي شكّل 30 في المائة من إجمالي الميزان التجاري. أدى ذلك إلى تأثر مصادر السيولة بالعملة الأجنبية في سوق الصرف، وتراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار الأمريكي بنحو 13 في المائة و16 في المائة على التوالي.

سوف يتأثر موقف السياسة النقدية خلال أفق التوقع بمسارات الطلب الخارجي لاسيما ذلك المتأتي من منطقة اليورو، وبالتطورات على صعيد الأسعار العالمية للمواد الأساسية والمحروقات، فضلاً عن اتجاهات السياسة النقدية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، خاصة في ظل اتجاه البنك المركزي الأوروبي إلى وضع حد لبرنامج إعادة شراء الأصول كخطوة أولى نحو الانتقال إلى تقييد السياسة النقدية، وما لذلك من انعكاسات على سعر صرف الدولار واليورو وعلى تكاليف المديونية التي تتحملها الدول النامية في الأسواق المالية العالمية.

على الصعيد المحلي، يسعى البنك المركزي التونسي خلال الفترة القادمة إلى اتباع سياسة نقدية تكون قادرة على المساهمة في إعادة الاستقرار الاقتصادي (Macroeconomic Stabilization)، والتحكم في التوازنات الكلية من بين أهم أولوياتها احتواء العجز في الميزان الجاري أخذاً في الاعتبار تداعياته على مستوى التمويل الخارجي، واحتياطي العملة، ومؤشرات الدين وتطور سعر صرف الدينار والتضخم. بالتالي، فإن البنك المركزي التونسي، في إطار قيادته للسياسة النقدية، يسعى جاهداً إلى مجابهة الضغوط التضخمية على اختلاف مصادرها بما يتوافق مع هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق الاستقرار السعري.

في ظل التحديات التي تواجه التوازنات الخارجية التي تشهدها تونس منذ 2011، شرع البنك المركزي التونسي في إرساء عدد من البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى تعميق سوق الصرف المحلي للدفع بقدرته على توفير السيولة اللازمة للفاعلين الاقتصاديين، وتدعيم مساهمته في تحديد قيمة الدينار وذلك باعتماد نظام صرف أكثر مرونة يركز على تحديد سعر صرف الدينار باعتماد أسعار الصرف المعتمدة من طرف البنوك من خلال إرساء آلية "صانعي سوق الصرف" التي تضم أهم المصارف النشطة في سوق الصرف، علاوة على تعزيز أدوات تدخل البنك المركزي التونسي في سوق الصرف الأجنبي عبر إدراج آلية طلب العروض بالعملة الأجنبية. كما عمل البنك المركزي على تيسير شروط استخدام

⁸⁷ بنك المغرب، (2019) المغرب. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

بنمو يقدر بنحو 5.5 في المائة. حيث شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نمواً بنسبة 5.8 في المائة، في المقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 2.0 في المائة وذلك في نهاية عام 2018. حيث شهد الائتمان الممنوح للقطاع العام نمواً ملموساً بمعدل 13.3 في المائة، في حين بلغ معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 4.7 في المائة عام 2018⁽⁸⁹⁾.

على صعيد التطورات في أسعار الصرف، يعتبر نظام سعر الصرف الثابت الركيزة الأساسية للسياسة النقدية. ساهم هذا النظام منذ اعتماده في عام 1995 في خدمة الاقتصاد الأردني بشكل فعال وأدى إلى زيادة الثقة بالدينار الأردني، حيث أشارت العديد من الدراسات المحلية والدولية إلى فعالية نظام سعر الصرف الثابت، وتماشيه مع سعر الصرف التوازني على المدى الطويل. بالتالي سيواصل البنك المركزي في الفترة المقبلة دعمه لسياسة سعر الصرف الثابت للدينار الأردني في حدود 1.41 دولار أمريكي كركيزة للسياسة النقدية.

يعتمد البنك المركزي الأردني في تحليله وتوقعاته للأوضاع النقدية على عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية تأخذ بعين الاعتبار أولويات السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار سياسة سعر الصرف.

يتمتع الأردن بجهاز مصرفي متين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة لتمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية. ولقد أظهر مؤشر الاستقرار المالي الذي نشر حديثاً أن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعد جيدة أخذاً في الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وأثرها على الاستقرار المالي. في سبيل تعزيز ذلك، يتبنى البنك المركزي الأردني سياسة احترازية كلية مناسبة من خلال تحديد وتحليل المخاطر النظامية واستخدام الأدوات المناسبة للحد منها وتعزيز متانة النظام المالي. خلال أفق التوقع سيستمر البنك المركزي بتطوير هذه السياسة والأدوات أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تشير التوقعات للاقتصاد الأردني إلى تحسن وتيرة النمو خلال الفترات القادمة مما سيعزز من الاستقرار المالي للأردن على المدى المتوسط، وهو ما يعد كذلك نتاجاً للتدابير المناسبة، والمزج المناسب بين السياسات المختلفة مثل السياسة المالية والنقدية، وسياسات الرقابة الاحترازية

بمعدل 1.9 في المائة عام 2018، مقابل ارتفاع بلغت نسبته 0.8 في المائة عام 2017. في حين تشير التوقعات أيضاً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال نتيجة الارتفاع المتوقع للدرهم المغربي بشكل أساسي مقابل اليورو وعمليات بعض الاقتصادات الناشئة في عام 2020.

يُشار إلى أن المغرب يتبنى منذ عام 2018 آلية لإصلاح سياسة الصرف من خلال التحول التدريجي إلى سياسة سعر الصرف المرن تم في إطارها توسيع نطاق تحرك سعر صرف الدرهم المغربي مقابل سلة من العملات يشكل اليورو المكون الأكبر بها عند نطاق يبلغ نحو (±2.5) في المائة عوضاً (±0.3) في المائة في السابق؛ وهو ما ساهم في تحسن وضعية السيولة بالنقد الأجنبي في سوق الصرف.

من المتوقع خلال عامي 2019 و2020، سيعمل بنك المغرب على حفز الائتمان الموجه للقطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي. كما ستشهد الفترة تواصل الإجراءات الخاصة بالإصلاح التدريجي لنظام سعر الصرف بهدف زيادة مستويات مرونته بما يساعد على تحفيز الطلب المحلي. من المتوقع أن يشهد سعر الصرف الحقيقي الفعّال ارتفاعاً ناتجاً عن الارتفاع المتوقع للدرهم المغربي بشكل أساسي مقابل اليورو وعمليات بعض الدول الناشئة.

في الأردن⁽⁸⁸⁾، في ظل سياسة سعر الصرف الثابت ما بين الدينار الأردني والدولار الأمريكي، قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات وبواقع 75 نقطة أساس، وعلى نافذة الايداع لليلة واحدة أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس وذلك بما يواكب جانباً من الزيادة المسجلة في سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، وضمان تنافسية الأدوات المحررة بالدينار الأردني.

بلغت السيولة المحلية في نهاية عام 2018 ما مقداره 33.4 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017 بنمو نسبته 1.22 في المائة. بما يعكس نمو الودائع بنسبة 2.0 في المائة ليصل إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 33.8 مليار دينار، مقابل 33.2 مليار دينار نهاية عام 2017. بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما مقداره 26.1 مليار دينار، مقابل 24.7 مليار دينار في نهاية عام 2017

⁸⁹ البنك المركزي الأردني، (2019) الأردن. "تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية"، يناير.

⁸⁸ البنك المركزي الأردني، (2019) الأردن. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

النشاط الاقتصادي، وأضعفت محركاته الرئيسية، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى عجلة النمو الاقتصادي.

نظراً لخصوصية حالة الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة في غياب وجود عملة وطنية وسياسة نقدية متكاملة، يتم التعامل بنظام نقدي متعدد العملات يتمثل في الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيكال الإسرائيلي. بالتالي فإن أوضاع السياسة النقدية في دولة فلسطين مرتبطة بشكل مباشر بأوضاع السياسة النقدية للدول المصدرة لهذه العملات. في الوضع الراهن، لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية التحكم في عرض النقود، وسعر الصرف، أو تحديد معدلات أسعار الفائدة الرسمية، بل تكتفي بتحديد معدلات الاحتياطي النقدي القانوني، ونسبة التوظيفات الخارجية، بالإضافة إلى تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي والمالي، وإصدار تعليمات رقابية بشكل مستمر للتأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتحديثه حسب المعايير والممارسات الدولية.

تعتمد سلطة النقد الفلسطينية على نسبة الاحتياطي القانوني التي ظلت ثابتة في حدود 9 في المائة منذ عام 2016 وحتى الآن كأداة للتحكم في حجم السيولة المحلية الذي نما بمعدل 10 في المائة عام 2018 مقارنة مع 12.6 في المائة عام 2017. سجل حجم الائتمان الممنوح نمواً بمعدل 5.1 في المائة عام 2018، مقارنة بمعدل نمو بلغ 16.9 في المائة عام 2017. كما بلغ معدل نمو الودائع المصرفية 2.0 في المائة عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 8 في المائة عام 2019. في إطار تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، قامت سلطة النقد الفلسطينية بتقييم قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة وذلك من خلال القيام بإجراء اختبارات التحمل المالي على مستوى القطاع المصرفي، لا سيما في ضوء الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن. ركزت هذه الاختبارات بدرجة أساسية على تحليل مدى تأثير مؤشر نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر والتي ينبغي ألا تقل عن 8 في المائة وفقاً لضوابط سلطة النقد السارية بعدد من السيناريوهات المتوقعة للمخاطر. أظهرت اختبارات فحص التحمل المالي على مستوى القطاع المصرفي نتائج إيجابية بشكل عام في ضوء السيناريوهات المختلفة.

حققت دولة فلسطين نتائج إيجابية فيما يتعلق باستراتيجيات الشمول المالي على مستوى الأفراد، وكذلك على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفعت نسبة

الكلية والجزئية والتي أدت إلى الحد من تعرض الأردن للمخاطر المالية.

في لبنان⁹⁰، بقي سعر فائدة السياسة النقدية ثابتاً في حدود 10 في المائة في حين انخفض متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك ليصل إلى 7.73 في المائة عام 2018.

انعكست الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في تباطؤ النشاط الاقتصادي، والتداعيات المترتبة على الأوضاع في دول الجوار، والأوضاع الداخلية على التطورات النقدية والمصرفية في لبنان حيث واصل المعروض النقدي بمفهومه الواسع M2 اتجاهه نحو الانخفاض خلال عام 2018 حيث تراجع بنسبة تقارب 4 في المائة بما يمثل تقريباً نفس نسبة الانخفاض المسجلة العام السابق عليه. في هذا السياق سجل الائتمان الممنوح من قبل المصارف تراجعاً بنسبة 5 في المائة خلال عام 2018، مقارنة مع المستوى المسجل عام 2017، حيث استقرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تقريباً عند نفس مستوياتها السابقة في حين واصل الائتمان الممنوح للحكومة انخفاضه متراجعاً بنسبة 8.3 في المائة.

خلال أفق التوقع، من المرتقب تأثر الأوضاع النقدية والمصرفية بمسارات النشاط الاقتصادي والتطور على صعيد البدء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لدعم النمو التي طال انتظارها، إضافة إلى التأثير بالتطورات التي ستشهدها كل من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، واحتياجات التمويل وكلفة الاستدانة.

إن تفاعل المؤشرات الأساسية من حيث الموجودات الخارجية للمصرف المركزي، إضافة إلى النمو الإيجابي المتوقع للودائع وإطالة آجال التوظيفات بالعملات الوطنية والأجنبية سيعمل على دعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

سيركز مصرف لبنان خلال أفق التوقع على متابعة تطورات المالية العامة في ظل عودة الخزينة لإصدار سندات بالعملة الوطنية وبسعر السوق. بالإضافة إلى متابعة الإصلاحات المالية والاقتصادية المعتزم تنفيذها من قبل الحكومة لضمان تأقلم السياسة النقدية معها من أجل الحفاظ على سعر صرف العملة، وتمويل العجز في الميزان التجاري والعجز في المالية العامة.

في فلسطين⁹¹، تواصلت وتيرة التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام الأخيرة، جراء مستجدات وتحولات سياسية واقتصادية، أثرت بشكل سلبي على

⁹¹ سلطة النقد الفلسطينية، (2019) فلسطين. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، إبريل.

⁹⁰ مصرف لبنان، (2019) لبنان. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، إبريل.

أدوات السياسة النقدية المُستخدمة لتحقيق هذا الهدف رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية والأجنبية من 18 في المائة في عام 2018 إلى 20 في المائة في عام 2019، مع إمكانية اللجوء إلى رفع إضافي خلال العام إذا استلزم الأمر ذلك، إضافة إلى تفعيل دور عمليات السوق المفتوحة عبر بيع الصكوك والأوراق المالية الحكومية بهدف امتصاص السيولة.

يسعى بنك السودان خلال عامي 2019 و2020 إلى تنفيذ إصلاحات تستهدف زيادة مستويات فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري من خلال إضافة أدوات جديدة للسياسة النقدية مثل إصدار شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب 2)، والتنسيق مع وزارة المالية لضبط وترشيد التمويل الحكومي من البنك المركزي بحدود سقف أعلى يتمثل في نسبة 15 في المائة من الإيرادات العامة، إضافة إلى تعديل أداة نسبة الاحتياطي القانوني لمزيد من الفاعلية في امتصاص السيولة الفائضة، وتنشيط عمليات سوق ما بين المصارف فيما يتعلق بحفظ الودائع ومنح التمويل بالعملتين المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي فيما بينها، علاوة على تشجيع البنك المركزي للمصارف على تصكيب أصولها الرأسمالية لتكوين أدوات يمكن استخدامها في سوق ما بين المصارف وكأداة تستخدم للتعامل مع بنك السودان كمقرض الملاذ الأخير. على مستوى القطاع المصرفي، تحتفظ البنوك بمستويات ملاءة مالية جيدة بلغت 18.8 في المائة في عام 2018 وهو ما يفوق مستوى كفاية رأس المال المُحدد في إطار بازل III (10.5 في المائة)، كما يتسم القطاع المصرفي السوداني بانخفاض مستويات القروض المتعثرة التي شكلت نحو 4 في المائة من مجمل المقرض خلال عام 2018. يسعى البنك المركزي بشكل متواصل إلى حث البنوك على زيادة مخصصات تغطية القروض المتعثرة، وهو ما ساعد على ارتفاع نسبة تغطية مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة إلى 70.3 في المائة في عام 2018 بالمقارنة مع 61.7 في المائة في عام 2014. كما يتسم القطاع المصرفي في السودان بارتفاع معدلات الربحية في ظل ارتفاع مستويات العائد على الأصول إلى 3.1 في المائة، والعائد على حقوق المساهمين إلى 36 في المائة، وهو ما يعد من أعلى معدلات ربحية القطاعات المصرفية المُسجلة على مستوى الدول العربية. بهدف تعزيز مستويات الاستقرار المالي يسعى البنك المركزي بشكل مستمر إلى تقوية أطر إدارة المخاطر. حيث يركز بنك السودان المركزي ضمن سياساته السنوية على تبني عدد من التدابير في إطار السياسات الاحترازية الكلية والجزئية لتقليل المخاطر، وتطبيق مؤشرات كلية للتنبؤ

الأفراد الذين تتوفر لديهم حسابات مصرفية إلى إجمالي السكان البالغين من 58.64 في المائة عام 2017 إلى 60 في المائة عام 2018. في حين بلغت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتوفر لديها فرص للنفاذ للائتمان إلى إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة 95 في المائة عام 2018.

في السودان، انعكست أوضاع تمويل الموازنة العامة على وضعية السيولة النقدية التي نمت خلال الفترة (2015-2018) بمعدل 34.2 في المائة سنوياً بما أدى إلى ارتفاع كبير لمعدل التضخم. بناء عليه، استهدف البنك المركزي خلال السنوات الماضية تقييد السياسة النقدية بهدف امتصاص مستويات السيولة الفائضة لكبح جماح التضخم من خلال اللجوء إلى عدد من التدخلات وأدوات السياسة النقدية من بينها نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة لشراء الأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي والحكومة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في ظل ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية من 68.4 في المائة في عام 2017 إلى 111.8 في المائة في عام 2018.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن خصوصية الاقتصاد السوداني التي تتمثل في ضرورة توافق آليات عمل كل من البنك المركزي والقطاع المصرفي مع النظام المصرفي الإسلامي تفرض على البنك المركزي عدداً من التحديات فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية لاسيما فيما يتعلق بقدرة البنك على امتصاص الكم الهائل من السيولة الفائضة في الأسواق، حيث لا يتوفر لدى البنك أدوات السياسة النقدية الكافية التي يُمكن استخدامها لهذا الغرض، كما أن مقدرة البنك على التدخل من خلال هذه الأدوات لتقييد السياسة النقدية تواجه كذلك بالعديد من الصعوبات.

رغم الزيادة الكبيرة المسجلة في معدل نمو السيولة المحلية بالجنه السوداني في عام 2018، إلا أن مظاهر شح السيولة ظهرت واضحة خلال العام خاصة بالنسبة للتعاملات النقدية (النقود السائلة) في ظل التزايد الكبير لمستويات طلب الأفراد على السحوبات النقدية لتحويل الأموال إلى الدولار أو الذهب التي تعتبر ملاذات آمنة في ظل الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم إلى نحو 62.3 في المائة، وهو ما عكسته الصعوبات التي واجهت الأفراد والشركات لإجراء السحوبات النقدية من البنوك وماكينات الصراف الآلي. يستهدف البنك المركزي السوداني خلال عام 2019 السعي إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال احتواء معدلات التضخم بحدود 27.1 في المائة على أساس سنوي، وذلك بما يساعد على تحقيق معدل نمو بحدود 5.1 في المائة خلال العام الجاري، عبر استهداف معدل نمو لعرض النقود بحدود 36 في المائة. تشمل

الجهود تندرج في إطار خارطة الطريق التي تبناها البنك المركزي لإصلاح العملة.

في **جيبوتي**، يعتبر نظام مجلس العملة هو نظام سعر الصرف المتبع حيث يرتبط الفرنك الجيبوتي بالدولار الأمريكي بواقع 177.72 فرنك لكل دولار واحد. من المتوقع استمرار معدلات النمو المرتفعة للنتائج المحلي الإجمالي التي تفوق 5 في المائة خلال عامي 2018 و2019 في ظل ارتفاع مستويات الانفاق الاستثماري خلال الفترة السابقة بما ساهم بشكل كبير في نمو الصادرات وعزز من قيمة العملة المحلية.

في **القمر**، يرتبط الفرنك القمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض لليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات بعودة السياسة النقدية لمساراتها التقليدية في منطقة اليورو عام 2020، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القمر هذه التغيرات.

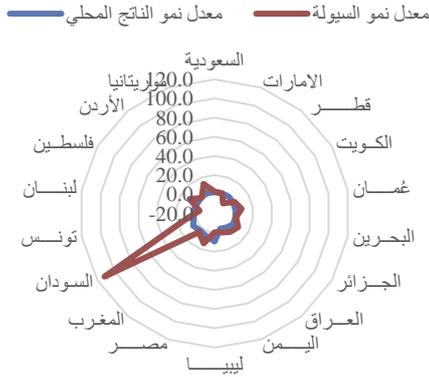
بالأزمات المصرفية والمالية، والتركيز على سياسة الاستقرار المالي للقطاع المالي بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة. يقوم البنك المركزي بمتابعة وتحليل مؤشرات الأداء المالي للمصارف والمؤسسات المالية وأثرها على المؤشرات الكلية للقطاع المالي. كما بدأ البنك المركزي مؤخراً في إعداد تقرير الاستقرار المالي بمساعدة الجهات الفنية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

في **موريتانيا**، يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة في تداول الأموال خارج القنوات الرسمية. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

في **الصومال**، يعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أهم أولويات البنك المركزي في الوقت الحالي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الصومال. أحرز البنك المركزي تقدماً ملموساً فيما يتعلق بإصدار نقود ورقية آمنة ومبرئة الذمة بهدف إعادة الثقة وضمن فعالية السياسة النقدية. الجدير بالذكر أن هذه

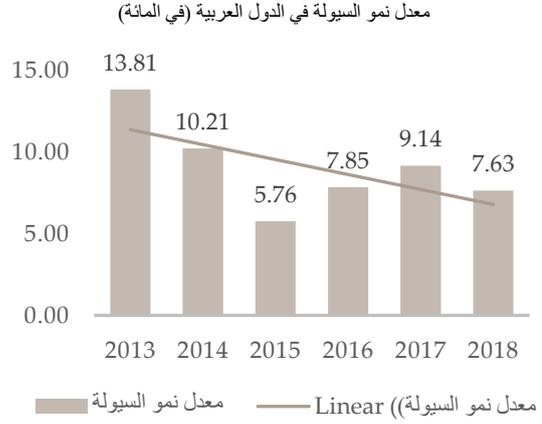
شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية

وتباينت اتجاهات نمو المعروض النقدي بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ما بين الدول العربية



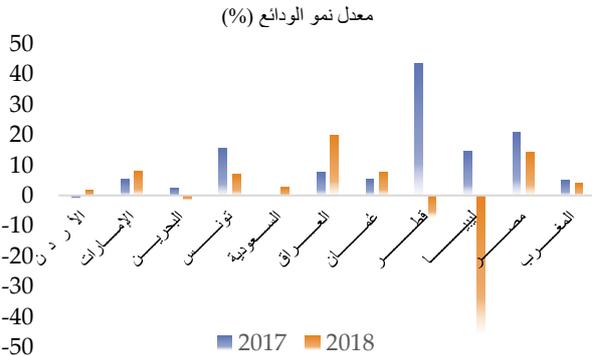
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2019.

شهد معدل نمو السيولة المحلية تباطؤاً نسبياً في الدول العربية عام 2018



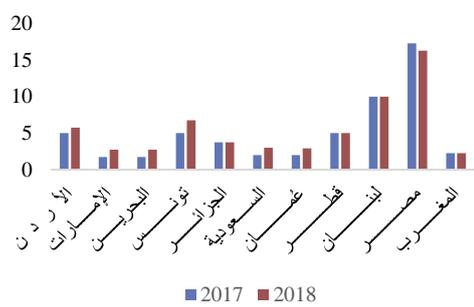
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2019.

وهو ما انعكس على معدل نمو الودائع في بعض الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2019.

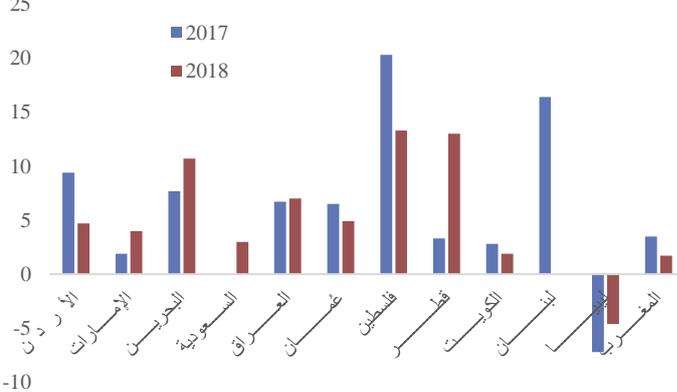
اتجهت بعض البلدان العربية في عام 2018 إلى رفع الفائدة للحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت أو لاحتواء الضغوط التضخمية



المصدر: المصارف المركزية المعنية.

لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص

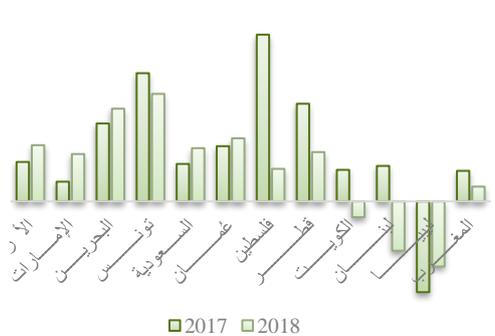
معدل نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2019.

وأدى في بعض الدول إلى انخفاض مستويات الائتمان الممنوح

معدل نمو الائتمان الممنوح (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2019.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020 التطورات المالية

انخفض عجز الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج -مقوماً بالدولار- من 6.7 في المائة في عام 2017 إلى 6.5 في المائة من الناتج خلال عام 2018 وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة. سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً ملموساً في عجز الموازنة إلى الناتج ليصل إلى 4.5 في المائة عام 2018، مقابل 7.1 في المائة في عام 2017 بما يشكل تراجعاً مقداره 2.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع مستوى العجز المسجل في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليصل إلى نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل استمرارية تأثير الإيرادات النفطية في بلدان المجموعة التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض بلدان المجموعة، والحاجة إلى تزايد مستويات الإنفاق لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم الإنفاق على متطلبات إعادة الإعمار. في حين شهد مستوى العجز المسجل في موازنة الدول العربية المستوردة للنفط ارتفاعاً بنحو 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 7.8 في المائة في عام 2018.

واصلت البلدان العربية خلال العام الماضي مساعيها لضبط أوضاع الموازنات العامة، وضمان استدامة الدين العام عبر برامج متوسطة الأجل لإصلاح أوضاع المالية العامة تركز على الإصلاح الضريبي وضبط ورفع كفاءة مستويات الإنفاق العام. كما تبني عدد منها أطر متوسطة الأجل تتضمن مستهدفات لخفض العجزات في الموازنات العامة ووضع الدين العام في مسارات تنازلية من المتوقع في إطارها استعادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوازنها المالية بحلول عام 2023، وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج في الدول العربية المستوردة للنفط بشكل ملموس وبما يصل إلى 20 نقطة مئوية في بعض البلدان خلال تلك الفترة.

على صعيد الإيرادات العامة، حرصت الدول العربية النفطية وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام الماضي على تبني تدابير لتنويع إيراداتها العامة من خلال سياسات لحفز الإيرادات غير النفطية عن طريق الاتجاه إلى فرض الضرائب، ومراجعة رسوم تقديم الخدمات الحكومية. كذلك أحرزت الدول المستوردة للنفط تقدماً ملموساً على صعيد الإصلاح الضريبي وتبنت سياسات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى إدخال نظام الفوترة الإلكترونية أو التحصيل الإلكتروني للضرائب. أما في جانب الإنفاق العام، تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية تستهدف ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية، فيما عكفت دول عربية أخرى على مراجعة سياسات الدعم المتبناة من طرفها بهدف إصلاح نظم الدعم السلي والتوجه عوضاً عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة. كما تسعى الإصلاحات إلى زيادة الموارد الموجهة إلى الإنفاق الاستثماري من خلال تنفيذ مشروعات للشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ بعض المشروعات في مجال البنية الأساسية وتقديم الخدمات الحكومية.

نتيجة للجهود المبذولة من قبل الدول العربية لإصلاح أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يشهد العام 2019 تحسناً ملموساً في أوضاع المالية العامة في الدول العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة العامة المجمعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض إلى 5.5 في المائة عام 2019 مدعوماً بدرجة أساسية بنمو إجمالي الإيرادات العامة المجمعة بمعدل 11 في المائة، فيما يتوقع نمو إجمالي النفقات العامة بنسبة 7 في المائة العام الجاري.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

العامة حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 6.5 في المائة عام 2017 إلى 6.2 في المائة عام 2018. جاء ذلك في ظل ارتفاع الإيرادات الكلية بنسبة 8 في المائة مستفيدة من زيادة الإيرادات النفطية بمعدل 18 في المائة عام 2018، وبدعم كذلك من الخطط والاستراتيجيات

استفادت الأوضاع المالية بدول المجموعة من تحسن الأسعار العالمية للنفط، ومن تواصل الأثر الإيجابي للإصلاحات الرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة، ومن جهود ضبط النفقات العامة في بعض بلدان المجموعة. بناءً على ما سبق، شهدت الدول المصدرة للنفط مجتمعة تحسناً في أوضاع المالية

حتى عام 2023 بفعل تواصل مسيرة الإصلاح المالي في تلك البلدان.

استناداً إلى الأثر الإيجابي المتوقع لسياسات إصلاح المالية العامة في دول المجموعة، من المتوقع استمرار انخفاض مستوى عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8 في المائة وإلى 3.5 في المائة خلال عامي 2019 و2020.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية في إطار سعي المملكة إلى تحقيق أهداف السياسة المالية على المدى المتوسط المتمثلة في تحقيق استدامة المالية العامة من خلال خفض معدلات العجز، وتطوير أساليب الدعم والإنفاق الاجتماعي، وتحسين الإدارة الضريبية، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض العجز المتوقع في ميزانية عام 2018 إلى حوالي 136 مليار ريال أي ما يعادل 4.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بلغت نسبته إلى الناتج 9.3 في المائة عام 2017 وبانخفاض قدره 102 مليار ريال عن العجز الفعلي في عام 2017 البالغ حوالي 238 مليار ريال. يعزى هذا التحسن إلى الارتفاع المسجل في مستوى الإيرادات العامة التي نمت بنسبة تقارب 29.4 في المائة لتصل إلى 895 مليار ريال في ظل ارتفاع ملموس للإيرادات النفطية بنسبة تقارب 39.3 في المائة نتيجة الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للنفط خلال العام الماضي بنسبة 33 في المائة وفقاً لأسعار سلة خامات أوبك، وزيادة كميات الإنتاج في النصف الثاني في عام 2018 وفق قرار أوبك لزيادة الإنتاج لتخفيف الضغوطات السعريّة.

من جانب آخر، سجلت الإيرادات غير النفطية نمواً ملموساً مدعومةً بتطبيق العديد من الإجراءات والإصلاحات المالية المقررة في "برنامج تحقيق التوازن المالي" الذي أطلق في نهاية عام 2016 بهدف تمكين المملكة في الأجل المتوسط من استعادة ضبط أوضاع المالية العامة وضمان الاستدامة المالية. شملت الإصلاحات المتضمنة في سياق هذا البرنامج تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومبادرة "المقابل المالي" على الوافدين، علاوة على تصحيح أسعار الطاقة لتصل إلى المستويات العالمية بحلول عام 2025. في إطار هذه الإصلاحات تشير التقديرات إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية بنسبة بلغت 89.4 في المائة لتصل إلى 166 مليار ريال عام 2018، حيث سجلت الضرائب على السلع والخدمات نحو 113 مليار ريال عام 2018 بزيادة قدرها 190 في المائة

الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة الأمر الذي ساهم في نمو الإيرادات غير النفطية.

يتباين الأداء داخل دول المجموعة، ففي حين نجحت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق خفض ملموس لعجز الموازنة إلى الناتج بواقع 2.6 نقاط مئوية في عام 2018، ارتفع مستوى العجز المسجل في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط خلال عام 2018 بما يعكس تنامي احتياجات هذه البلدان للتمويل واستمرار التحديات التي تواجه حفز مستوى الإيرادات العامة.

وفقاً للتوقعات الأولية، فإن وضع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط سوف يشهد تحسناً خلال عام 2019، حيث من المتوقع انخفاض عجز الموازنة إلى الناتج إلى مستوى يقارب 5.2 في المائة مصحوباً بزيادة متوقعة في الإيرادات العامة المُجمعة بمعدل 12 في المائة في عام 2019.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حرصت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تبني برامج لتحقيق الانضباط المالي خلال السنوات الأخيرة تقوم على تنويع مصادر الإيرادات العامة، وهو ما ساعد على رفد ميزانياتها العامة بإيرادات غير نفطية، يساندها في ذلك الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. كما حرصت دول المجموعة على ترشيد النفقات العامة بالتركيز على ضبط الإنفاق الجاري مع الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي عند مستويات داعمة للنمو الاقتصادي ولخطط التنويع الاقتصادي، وهو ما عمل على دعم أوضاع الموازنات العامة وساعد على انخفاض عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي من 7.1 في المائة عام 2017 إلى 4.5 في المائة عام 2018 في ظل نمو الإيرادات العامة بمعدل 12.0 في المائة عام 2018. جاء ذلك كنتيجة لزيادة الإيرادات النفطية بنسبة 24 في المائة بما يعكس الزيادة المسجلة في أسعار النفط، ونمو الإيرادات غير النفطية بنسبة 21 في المائة في إطار سياسات إصلاح المالية العامة، في حين شهدت النفقات نمواً محدوداً خلال العام الماضي بنسبة 4 في المائة.

تشير التقديرات إلى التوقعات باستمرار انخفاض مستوى العجزات في الموازنات العامة للدول التي لا زالت تحقق عجزات في الموازنة (السعودية، والكويت، والبحرين، وعمان) خلال المدى المتوسط لتستعيد هذه الدول توازناتها المالية في أفق زمني يمتد

رفع كفاءة الانفاق العام، واصلاحات إدارة المالية العامة من خلال إنشاء العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج لدعم عملية التخطيط المالي في المدى المتوسط من أجل تحقيق الاستدامة المالية.

من المتوقع في ظل هذا البرنامج تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي مع المحافظة على معدلات منخفضة في عجز الميزانية حيث من المُقدر في عام 2023 تحقيق الموازنة العامة فائضاً بحوالي 1 مليار ريال. تشير التقديرات أيضاً إلى أن إجمالي الإيرادات من المتوقع ان يبلغ حوالي 1,154 مليار ريال في عام 2023، أي بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 5.2 في المائة وبلوغ إجمالي النفقات العامة حوالي 1,153 مليار ريال وبمتوسط نمو قدره 2.3 في المائة في المدى المتوسط⁽⁹²⁾.

في الإمارات، سجلت الإيرادات العامة المتضمنة في الميزانية الاتحادية⁽⁹³⁾ عن عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 7.7 في المائة لتصل إلى 51.4 مليار درهم بما يعكس ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، وكذلك بما يُعزى إلى الارتفاع في مستوى الإيرادات الضريبية في ضوء السياسات العديدة المتبناة لتنويع مصادر الإيرادات العامة، وعلى رأسها فرض ضريبة القيمة المضافة. من جهة أخرى ارتفعت النفقات العامة بنسبة بلغت 5.5 في المائة لتصل إلى 51.4 مليار درهم.

من المتوقع وفق موازنة عام 2019 استمرار تحقيق التوازن المالي -على مستوى الميزانية الاتحادية- في ظل التقديرات ببلوغ كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة مستوى 60.3 مليار درهم.

يهدف تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمُستدام تم تخصيص مبلغ 25.5 مليار درهم من إجمالي الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2019 لدعم قطاع التنمية الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، وتطوير برامج التعليم، والصحة ووقاية المجتمع. كما تم تخصيص مبلغ 3.2 مليار درهم من إجمالي الميزانية العامة لسنة 2019 لدعم برامج ضمان الحقوق الاجتماعية، والاعانات.

يُشار إلى أن الميزانية المُجمعة للإمارات التي تشمل على الميزانيات المحلية والميزانية الاتحادية، قد

مقارنة بعام 2017، كما نمت حصيلة الضرائب الأخرى بنسبة 31.1 في المائة، وسجلت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ارتفاعاً بنسبة 14.9 في المائة مقارنة بعام 2017.

في جانب النفقات، تُشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية الفعلية بنحو 10.8 في المائة عن المنصرف الفعلي لعام 2017 لتصل إلى 1030 مليار ريال بما يعكس زيادة الانفاق على بند تعويضات العاملين بنسبة 12.8 في المائة، وزيادة الانفاق على بند المنافع الاجتماعية بنسبة 57 في المائة، وارتفاع نفقات التمويل بنسبة 84.2 في المائة. على المستوى القطاعي، تشير التقديرات الأولية إلى زيادة الانفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية بحوالي 6.8 في المائة و8.6 في المائة على التوالي، مقارنة بما أُدر له في بداية عام 2018.

تضمنت ميزانية عام 2019 زيادة متوقعة في مستوى الإيرادات العامة بنسبة 8.9 في المائة لتصل إلى 975 مليار ريال، من بينها ارتفاع متوقع في قيمة الإيرادات النفطية لتصل إلى 791 مليار ريال بنمو نسبته 8.5 في المائة مقارنة بالميزانية المتوقعة لعام 2018. وارتفاع في النفقات العامة بنسبة 7.4 في المائة لتصل إلى 1106 مليار ريال، بما يشمل نحو 246 مليار ريال للإنفاق الرأسمالي بزيادة نسبها 19.9 في المائة مقارنة بعام 2018، بما يشكل 22 في المائة من إجمالي النفقات العامة.

عليه، من المتوقع تواصل انخفاض عجز الموازنة عام 2019 إلى 131 مليار ريال تمثل نحو 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفق هذا التقديرات من المتوقع ارتفاع مستوى الدين العام إلى 678 مليار ريال تمثل 21.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 560 مليار ريال للمستوى المسجل عام 2018 (19.1 في المائة من الناتج المحلي).

تتطلع حكومة المملكة إلى حفز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية من خلال خفض التدرجي لمعدلات العجز الكلي على المدى المتوسط، وذلك من خلال مواصلة تبني عدد من الإصلاحات المدرجة في "برنامج تحقيق التوازن المالي" الذي يستهدف عدم تجاوز نسبة الدين 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تشمل الإصلاحات، مبادرات لتنمية مصادر الإيرادات العامة، بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة

⁹³ تمثل الميزانية الاتحادية نحو 15 في المائة من الميزانية المُجمعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تشمل كذلك موازنات إمارات الدولة السبع.

⁹² وزارة المالية، السعودية، (2018). "ميزانية عام 2019".

في هذا الصدد، تواصل قطر إجراء إصلاحات واسعة النطاق في جانب الإيرادات الضريبية تتمثل في تحسين نظام الإدارة الضريبية، وفرض ضريبة القيمة المضافة في عام 2019 والضريبة الانتقائية، ومراجعة رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق التوازن ما بين تكلفة الخدمات الحكومية والرسوم الخاصة بها. أما على صعيد النفقات العامة، تبذل الحكومة جهوداً في سبيل تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، فضلاً عن تنفيذ برنامج الحكومة لزيادة كفاءة الإنفاق العام وتطوير الأداء بالنسبة للمصروفات التشغيلية. كما شملت الإصلاحات أيضاً، تخفيض الدعم الحكومي وزيادة أسعار كل من الكهرباء والماء والوقود المحلية، بالإضافة إلى دمج عدد من الوزارات والهيئات الحكومية.

سوف تتأثر أوضاع المالية العامة في دولة قطر خلال عامي 2019، و2020 بالتطورات المسجلة على صعيد أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة العالمية، هذا بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة في سوق الغاز الطبيعي المسال وتأثيره على حجم الصادرات وبالتالي الإيرادات الهيدروكربونية⁽⁹⁵⁾.

ووفق موازنة قطر 2019، تركز الأولويات المالية على توفير المخصصات لتطوير أراضي المواطنين، ودعم مشاريع الأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية في المناطق الحرة والاقتصادية والصناعية واللوجستية. تتضمن موازنة العام الجاري ارتفاعاً في مستوى الإيرادات بنسبة 20.5 في المائة لتصل إلى 211 مليار ريال قطري، وزيادة محدودة في مستوى النفقات بنسبة 1.7 في المائة لتسجل 206.7 مليار ريال.

في الكويت، بلغت الإيرادات العامة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 حوالي 15 مليار دينار بانخفاض نسبته 6.25 في المائة عن إيرادات العام المالي السابق التي بلغت 16 مليار دينار. تشير تقديرات الموازنة التي ستنتهي في شهر مارس من عام 2020 إلى ارتفاع متوقع للإيرادات العامة بنسبة 4.3 في المائة لتصل إلى 16.4 مليار دينار.

من جانب آخر، ارتفعت المصروفات العامة إلى حوالي 21.5 مليار دينار في الموازنة المنتهية في شهر مارس من عام 2019 مقابل 19.9 مليار دينار عن موازنة العام المالي السابق بمعدل نمو قدره 8 في

سجلت فائض بلغ نحو 6 مليارات درهم خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، وفق أحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية.

جاء الفائض المحقق في ظل ارتفاع الإيرادات الكلية بنسبة تقارب 5 في المائة لتصل إلى 304.5 مليار درهم خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، مقارنة بنحو 290.27 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي. في حين ارتفع إجمالي النفقات العامة بنسبة بلغت 2.5 في المائة خلال نفس الفترة ليصل إلى 298.5 مليار درهم مقارنة بنحو 291.09 مليار درهم في الفترة ذاتها من عام 2017.

يُعزى التحسن في وضع المالية العامة إلى عدد من الإصلاحات التي يجري تنفيذها⁽⁹⁴⁾، فعلى مستوى الإيرادات العامة، تنفذ الحكومة الإماراتية عدد من الإصلاحات المتعلقة بتحديث السياسات المالية الحكومية حيث قامت وزارة المالية بتحديث وتطوير منظومة الدرهم الإلكتروني (الجيل الثاني) كوسيلة عصرية لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية. تعمل الوزارة أيضاً على تطوير آليات تنبؤات الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة. كما تهتم وزارة المالية بإعداد الدراسات اللازمة لتنمية الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية.

من ناحية أخرى، تنفذ الحكومة إصلاحات في جانب النفقات العامة تتمثل في ترشيد الانفاق الحكومي من خلال إعادة ترتيب الأولويات بشأن النفقات العامة مما يساعد على إدارة الموارد المالية بكفاءة وجودة عالية. بالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة المالية بتطوير الأنظمة المالية الاتحادية. علاوة على تنفيذ عدد من المبادرات التي تتبناها الحكومة في سبيل إصلاح نظام المالية العامة مثل تطوير النظام الآلي لإعداد الميزانية، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بكافة الجهات الاتحادية، والربط الإلكتروني مع نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (نظام بياناتي).

في قطر، شهدت الأوضاع المالية تحسناً ملحوظاً خلال عامي 2017 و2018 نتيجة الزيادة في الإيرادات في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز، حيث تمثل إيرادات النفط والغاز مصدر الدخل الرئيس لدولة قطر.

⁹⁵ وزارة المالية، قطر، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

⁹⁴ وزارة المالية، الإمارات، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

الاقتصادية المحلية، وتعظيم مصادر الإيرادات غير النفطية. يسعى البرنامج الى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وخلق بيئة فاعلة لممارسة الأعمال، ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل المنتج للمواطنين، ورفع كفاءة القطاع الحكومي، والحد من الهدر في المصروفات والنفقات الحكومية، وتنوع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية.

في عُمان، شهدت ميزانية عام 2018 تحسناً في الأداء مقارنة بالأداء المسجل خلال الفترة (2015-2017) مستفيدة من الزيادة المسجلة في أسعار النفط وانعكاس أثر بعض الإجراءات المُتخذة لتنمية الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق. في هذا الإطار، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 25 في المائة عام 2018 مدعومة بارتفاع الإيرادات النفطية بنحو 37 في المائة العام الماضي. في حين انخفضت النفقات العامة بنسبة 5.3 في المائة نتيجة انخفاض المصروفات الجارية والاستثمارية على السواء، بدورها شهدت جملة المساهمات والنفقات الأخرى انخفاضاً طفيفاً. في المحصلة، تراجع العجز المسجل في الموازنة العامة للدولة من نحو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى ما يقرب من 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018⁹⁸.

تم تغطية العجز المسجل في موازنة عام 2018 من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الاقتراض الخارجي بما يمثل نحو 69 في المائة من الاحتياجات التمويلية، فيما تم تمويل نحو 17 في المائة من خلال الاستعانة بمصادر التمويل المحلية، وذلك بهدف تقليل أثر مزاحمة الائتمان العام للائتمان الموجه للقطاع الخاص. وتم تمويل 14 في المائة المتبقية من السحب من الاحتياطات الرسمية. استهدف التمويل الخارجي لعجز الموازنة تعزيز التدفقات والاحتياطات بالعملة الأجنبية، وخفض عجز الحساب الجاري.

نظراً لاستمرار التقلبات في أسعار النفط فإن موازنة عام 2019 تتسم بمزيد من التحوط لمثل هذه التقلبات من خلال الاستمرار في ضبط وترشيد الانفاق الجاري، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، والدفع بمشروعات

المائة، فيما يتوقع زيادتها إلى 22.5 مليار دينار في الموازنة المنتهية في شهر مارس من عام 2020. تضمنت الموازنة المنتهية في شهر مارس من عام 2020 زيادة في مستوى الانفاق العام على دعم الطاقة والوقود بنسبة 48 في المائة، والدعم الاجتماعي على التعليم والصحة بنسبة 18 في المائة و12 في المائة على التوالي⁹⁶.

في إطار ضبط الانفاق الجاري، تسعى الحكومة في ميزانية العام المالي الجاري المنتهي في مارس 2020 إلى خفض نفقات الوزارات والهيئات الملحقة بنسبة 26 في المائة.

بناءً على ما سبق، سجل عجز الموازنة نحو 6.5 مليار دينار في الموازنة المنتهية في شهر مارس من عام 2019 مقابل نحو 4 مليارات دينار للعام المالي السابق عليه. فيما يتوقع انخفاض طفيف لعجز الموازنة إلى نحو 6.1 مليار دينار في الموازنة المنتهية في مارس 2020، فيما سيصل العجز بعد استقطاع مخصص الأجيال المقبلة بواقع 10 في المائة من الإيرادات العامة إلى 7.7 مليار دينار بنهاية شهر مارس من عام 2020.

في سبيل ترشيد الانفاق الحكومي، اتجهت السياسة المالية للدولة، خاصة بعد التطورات في الأسعار العالمية للنفط في نهاية عام 2014، الى الحد من إنشاء هيئات عامة أو هياكل حكومية جديدة، والى دمج الهيئات والجهات الحكومية والعامة ذات المهام والاختصاصات المتشابهة أو المتداخلة، وإلى تصحيح اختلالات الانفاق الجاري، لاسيما في مجال إعادة تقييم مقابل الانتفاع ببعض الخدمات العامة، وترشيد الدعم من خلال ضمان وصوله بشكل أساسي الى مستحقيه وتحقيق أسس العدالة الاجتماعية. كما تضمنت توجهات السياسة المالية وضع سقف للإنفاق العام، وإعداد تقديرات الإنفاق العام بما يتسق مع الأوضاع المستجدة للمالية العامة⁹⁷.

في إطار الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الكويتية، أعلنت الحكومة خلال عام 2018 عن البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية "استدامة"، وهو برنامج تنفيذي متكامل يُنفذ وفق جداول زمنية محددة، يهدف البرنامج إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر إدخال الإصلاحات اللازمة لتحسين البيئة

⁹⁸ وزارة المالية، عُمان (2018). "موازنة عام 2019: الاستدامة المالية والاقتصادية".

⁹⁶ وزارة المالية، الكويت، (2019). "موازنة دولة الكويت للسنة المالية 2020/2019".

⁹⁷ وزارة المالية، الكويت (2019). "بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية 2019/2018".

في البحرين، سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً من 2.2 مليار دينار عام 2017 إلى 2.4 مليار دينار عام 2018 بمعدل نمو بلغ 7.8 في المائة. من جانب آخر ارتفعت النفقات العامة إلى 3.7 مليار دينار عام 2018 مقابل 3.5 مليار دينار عام 2017 بمعدل نمو 4.2 في المائة. بناءً على ما سبق، انخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. نتج هذا التحسن عن قيام الحكومة بإطلاق عدد من المبادرات والبرامج من ضمنها "برنامج التوازن المالي" بهدف تحقيق توازن المالية العامة بنهاية أجل البرنامج في عام 2022.

يأتي تبني هذا البرنامج على ضوء الحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة في المملكة. فرغم النجاح المسجل في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وخفض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي التي تراجعت من 42 في المائة عام 2002 إلى 18 في المائة في عام 2017، إلا أن الوضع على صعيد الإيرادات العامة لا يزال يعتمد إلى حد كبير على الإيرادات النفطية التي ساهمت بنسبة 75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقابل 68 في المائة للنسبة المسجلة عام 2002. بالتالي لم يصاحب الزيادة المتنامية في مستويات الناتج غير النفطي زيادة مماثلة في مستوى الإيرادات غير النفطية، وهو ما انعكس على أوضاع المالية والدين العام لاسيما في أعقاب عام 2014 الذي سجلت فيه الأسعار العالمية للنفط تراجعاً كبيراً. في ظل هذه التطورات، أدى تراكم العجوزات المالية إلى ارتفاع الدين العام ليمثل نحو 87 في المائة من الناتج في نهاية النصف الأول من عام 2018، مقابل 13 في المائة لنسبة الدين العام إلى الناتج في عام 2008. سوف يتم في إطار البرنامج توفير موارد تمويلية تغطي نحو 50 في المائة من الاحتياجات المالية للمملكة حتى عام 2022 البالغة نحو 20 مليار دولار توجه بشكل أساسي لسداد استحقاقات الدين والعجوزات المسجلة في الموازنة العامة خلال تلك الفترة⁽⁹⁹⁾.

يهدف برنامج التوازن المالي إلى تحقيق التوازن المالي ما بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بحلول عام 2022 من خلال حزمة من الإجراءات والإصلاحات تتضمن أثراً مالياً سنوياً بقيمة 854 مليون دينار، خاصة فيما يتعلق بالنفقات الحكومية، بما يشمل تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة، وطرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة، وزيادة

البنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية لتحفيز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

يستهدف الإطار المالي لميزانية عام 2019 تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات تأتي في مقدمتها الاستدامة المالية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. تتضمن إجراءات تحقيق الاستدامة المالية ما يلي:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- المحافظة على مستوى العجز ضمن المستويات الآمنة، وتخفيض حجم الدين العام.
- تحسين هيكل الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية بهدف تقليل الاعتماد على النفط.
- الاستمرار في خفض نقطة التعادل لسعر برميل النفط المتضمن في الموازنة العامة.

تتضمن موازنة عام 2019 إيرادات مقدرة بقيمة 10.1 مليار ريال بما يعكس التزام السلطنة باتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من العام الجاري، وأثر فرض الضريبة الانتقائية، وخصخصة بعض الشركات الحكومية ورفع كفاءة تحصيل الرسوم والضرائب. في حين قدرت النفقات العامة بقيمة 12.9 مليار ريال. بذلك من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة إلى نحو 2.8 مليار ريال تمثل نحو 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 9.0 في المائة لنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المسجل عام 2018.

أما بالنسبة لعجز الميزانية للسنة المالية 2019 فسيتم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي بنسبة 86 في المائة (4.2 مليار ريال عُمانى)، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو 400 مليون ريال عُمانى بما يمثل 14 في المائة فقط من العجز من خلال السحب من الاحتياطيات التزاماً بالتوجهات العامة بالمحافظة على احتياطيات الصناديق السيادية، وتقليل السحب منها قدر الامكان والاعتماد على الاقتراض لاسيما الخارجي لتمويل العجز.

⁹⁹ وزارة المالية، البحرين، (2018). "برنامج التوازن المالي".

الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بمعدل 25.3 و53.2 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة.

بالمقابل، نما إجمالي المصروفات العامة بمعدل 18.5 في المائة عام 2018 مقابل انخفاض طفيف بلغ 0.2 في المائة في 2017 ويعزى ذلك إلى زيادة المصروفات الرأسمالية بنسبة 55.2 في المائة عام 2018، فيما انخفض بند المصروفات الجارية بمعدل 1.98 في المائة نتيجة لعدد من الإصلاحات المتمثلة في ترشيد الدعم المالي المباشر وغير المباشر وترشيد الإنفاق الجاري. نتيجة لما سبق، بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 10.9 في المائة عام 2018 بزيادة قدرها 2.3 نقطة مئوية عن عام 2017 الذي بلغت فيه النسبة 8.6 في المائة.

تبنيت الحكومة الجزائرية عدد من الإصلاحات لتحسين عملية إدارة الموازنة العامة تمثل أبرزها في وضع إطار متوسط الأجل للموازنة (2019-2021)، بالإضافة إلى تبني إصلاحات في مجال في إدارة الدين العام عبر تنفيذ "آلية التمويل غير التقليدي لعجز الموازنة" وفق برامج التيسير الكمي السابق الإشارة إليها. الجدير بالذكر أن أهم الجوانب التي سيتم التركيز عليها خلال أفق التوقع تتمحور حول زيادة التحويلات الاجتماعية لتصل قيمتها إلى نحو 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بما يشمل الدعم الممنوح للأسر والسكن والصحة بما يمثل في مجمله 64.1 في المائة من إجمالي التحويلات، وزيادة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى ما يعادل 11.8 في المائة من إجمالي التحويلات الاجتماعية، فيما سيبلغ الدعم الموجه للسكن في 2019 حوالي 19.9 في المائة من إجمالي التحويلات. وسيبلغ الدعم الموجه للصحة إلى حوالي 19 في المائة من إجمالي التحويلات.

تشير تقديرات الموازنة لعام 2019 أنه من المتوقع أن تصل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.4 في المائة مقابل 10.9 في المائة عام 2018، حيث من المتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً إلى 6.5 مليار دينار. أما نفقات الميزانية المتوقعة فتقدر بنحو 8.6 مليار دينار بانخفاض طفيف عن العام 2018. في إطار توقعات البرنامج متوسط المدى (2019-2021)، من المتوقع ارتفاع إيرادات الميزانية الإجمالية بنسبة 2.4 في المائة في المتوسط لتبلغ 6.7 مليار دينار في 2020.

في **العراق**، قُدر إجمالي الإيرادات العامة المتضمنة في مشروع موازنة عام 2019 بنحو 106 تريليون دينار عراقي بزيادة تبلغ نسبتها 15.7 في المائة. تم احتساب الإيرادات المضمنة من تصدير النفط على أساس سعر

كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتسهيل الإجراءات الحكومية.

في جانب الإيرادات العامة، تمثل سياسة تنويع مصادر الدخل الحكومي عن طريق تنمية الإيرادات غير النفطية من أهم التوجهات لحكومة مملكة البحرين التي بدورها سوف تستخدمها لتطوير الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات لتخفيف العجز المالي للموازنة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ استرداد كلفة الخدمات الحكومية ومراجعة آلية تقديمها لضمان فعاليتها. وأيضاً يتم دراسة مبادرات ومقترحات لتنمية الإيرادات العامة من خلال تنمية الإيرادات الضريبية من خلال الاستمرار في تطبيق الضريبة الانتقائية التي تم فرضها في نهاية 2017، والبدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2019.

من المتوقع في ضوء تنفيذ هذا البرنامج خفض مستويات العجز في الموازنة العامة إلى نحو 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري، مقابل 8.3 في المائة للعجز المُقدر حال عدم تبني هذا البرنامج ومواصلة العجز انخفاضه إلى 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020.

الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

أما بالنسبة للدول العربية النفطية الأخرى فقد شهدت ارتفاعاً في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 11.8 في المائة عام 2018 مقابل 4.5 في المائة عام 2017، يُعزى ذلك إلى ارتفاع كبير لمستوى النفقات العامة في هذه البلدان نتيجة الحاجة إلى زيادة الإنفاق على متطلبات إعادة الإعمار في بعض هذه الدول، في الوقت الذي لا تزال فيه الإيرادات العامة متأثرة نتيجة الأوضاع الداخلية التي تؤثر على مقدرة عدد من هذه الدول على استعادة كميات الإنتاج النفطي لسابق عهدها أو حتى تحفيز الأنشطة غير النفطية بما يساعد على زيادة الحصيلة الضريبية.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **الجزائر**، استمر نمو الإيرادات العامة بصورة ملحوظة خلال الفترة (2016-2018) حيث نمت بمعدل 30 في المائة نتيجة لمجموعة من الإصلاحات الحكومية في هذا الجانب أبرزها مكافحة التهرب الضريبي، وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي وتبسيط الإجراءات الحكومية، مما أدى إلى زيادة

الأجور التي تمثل ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي النفقات. بذلك يقدر العجز في الموازنة بنحو 19 مليار دينار سيتم تمويلها عبر الاقتراض من البنك المركزي. يفرض تراجع أسعار النفط فضلاً عن انخفاض إنتاج ليبيا من الخام تحديات على أوضاع المالية العامة حيث يسهم النفط بنحو 97 في المائة من إيرادات الموازنة.

على ضوء ما سبق، قدم البنك المركزي مؤخراً برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يبدأ في عام 2018 ويتضمن تعديل سعر صرف الدينار الذي سبق أن خفضت السلطات قيمته عام 2002، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المحروقات.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الأساسي في توليد الإيرادات العامة كما تراجعت الإيرادات غير النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

من المتوقع استمرار عجز الموازنة إلى الناتج عند مستويات 6.8 في المائة العام الحالي ومواصلة الارتفاع إلى نحو 8 في المائة عام 2020 في ظل الحاجة إلى تزايد الإنفاق على متطلبات إعادة الإعمار والمساعدات الخارجية، خاصة من دول الجوار، بالإضافة إلى الاتجاه إلى إصدار أدوات الدين المحلي والاقتراض الخارجي.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

تواصل الدول العربية المستوردة للنفط تقدمها على صعيد الإصلاح الضريبي وتبني سياسات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى إدخال نظام الفوترة الإلكترونية أو التحصيل الإلكتروني للضرائب. أما في جانب الإنفاق العام، تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية تستهدف ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية. كما تعكف هذه الدول على مراجعة سياسات الدعم المتبناة من طرفها بهدف إصلاح نظم الدعم السلعي والتوجه عوضاً عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة. كما تسعى الإصلاحات إلى

56 دولار للبرميل، ومعدل تصدير 39 مليون برميل يومياً من بينها 2.5 مليون برميل من إقليم كردستان العراق. فيما بلغت قيمة المصروفات المقدرة في الموازنة بنحو 133.1 تريليون دينار عراقي بنمو بلغت نسبته بنحو 27.7 في المائة. من بينها نفقات جارية بقيمة 100.1 تريليون دينار عراقي، ونفقات استثمارية بقيمة 33 تريليون دينار عراقي (24.8 في المائة من الموازنة)، فيما بلغت قيمة مصروفات خدمة الدين حوالي 11 تريليون دينار عراقي، بذلك قدر العجز المالي بنحو 22.9 تريليون دينار عراقي بما يمثل نحو 8 في المائة من الناتج⁽¹⁰⁰⁾.

تواجه أوضاع المالية العامة في العراق العديد من التحديات لا سيما على ضوء المبالغ التي يجب توفيرها للوفاء باحتياجات إعادة الإعمار التي بلغت وفق تقديرات البنك الدولي نحو 88 مليار دولار. هذا وقد تم خلال المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق المنعقد خلال عام 2018 تقديم وعود من المؤسسات والدول المانحة بتقديم تمويل بقيمة 30 مليار دولار، فيما سيتم الوفاء بباقي احتياجات إعمار العراق من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

يشار إلى أن العراق ينفذ برنامج إصلاح مع صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل يغطي الفترة (2016-2019) بقيمة 5.3 مليار دولار يستهدف تحقيق عدد من التدابير على صعيد أوضاع المالية العامة من بينها خفض الدين الحكومي، وتعزيز الإدارة المالية. ترى الحكومة أن تغطية جانباً من العجز المالي المحقق خلال عام 2019 سيتم من خلال الوفورات المالية المتحققة من زيادة أسعار النفط الخام أو من خلال زيادة كميات الإنتاج.

في ليبيا، من المتوقع ارتفاع مستوى النفقات في الموازنة العامة في للعام الحالي إلى 42 مليار دينار، مقابل 31 مليار دينار للنفقات المسجلة في موازنة عام 2018 في ظل التوقعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام الجاري إلى 22.5 مليار دينار بما يعكس توقعات الحكومة بحدوث تعافي نسبي لإنتاج النفط والأثر المتوقع للإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة. يشار إلى أن الموازنة يغلب عليها هيمنة بند

¹⁰⁰ وزارة المالية، العراق، (2018). "مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية".

على التعليم والصحة. إضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية بالاستفادة من الوفورات المُحققة من إصلاح نظم دعم الكهرباء والوقود بواقع 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد الإيرادات العامة، تعمل الدولة على تبني إصلاح مؤسسي يهدف إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو ما سوف يساعد على رفع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 14.7 في المائة، وبالتالي يساعد إضافة إلى جملة من سياسات الإصلاح الأخرى على جانب الإيرادات في رفع الإيرادات العامة بنسبة 11 في المائة.

تشير نتائج أداء الموازنة للنصف الأول من العام المالي 2019/2018 إلى تحقيق الموازنة لفائض أولي يقدر بنحو 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (21 مليار جنيه)، وهو ما يفوق الفائض الأولي المستهدف في إطار التزام الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي (15 مليار جنيه). جاء هذا الفائض كنتيجة لاستمرار ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 28.4 في المائة خلال النصف الأول من العام، وهو ما فاق نسبة نمو المصروفات العامة البالغة 17.7 في المائة خلال نفس الفترة.

في المغرب⁽¹⁰²⁾، تهدف الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2019 إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى 3.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (3.3 في المائة بعد احتساب عائدات الخصخصة) مقابل 3.8 بالمائة لتقديرات العجز في موازنة عام 2018، فيما يمثل الهدف متوسط الأجل للسياسة المالية في خفض عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3 في المائة والدين العام إلى حدود 60 في المائة في أفق سنة 2021.

يهدف قانون المالية العامة إلى زيادة كفاءة تخصيص موارد الميزانية عن طريق تعزيز الصلة بين الاستراتيجيات القطاعية والميزانية السنوية، وتوفير رؤية أفضل لإدارة البرامج الاستثمارية بما يمثل أداة متوسطة الأجل لرصد أداء السياسات العامة.

تتضمن الإصلاحات المالية التي تعمل عليها الحكومة في جانب الإيرادات العامة، مراجعة الجدول التصاعدي لشرائح الضرائب على الشركات، وتحسين مستوى التحصيل الضريبي، علاوة على رفع ضريبة

زيادة الموارد الموجهة إلى الانفاق الاستثماري والانفاق الاجتماعي لاسيما ذلك الذي يستهدف تطوير قطاعي التعليم والصحة.

على ضوء ما سبق من المتوقع انخفاض نسبة عجز الموازنة لدول المجموعة إلى حوالي 6.11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة مع 7.8 في المائة من الناتج للعجز المسجل عام 2018.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر⁽¹⁰¹⁾، بدأت جهود الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر متمثلة في الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى حتى 2030 بالإضافة إلى البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي (2019-2016)، تنعكس على أداء المالية العامة، وهو ما يؤكد تحقيق فائض أولي في الموازنة العامة لأول مرة منذ خمسة عشر عاماً في موازنة العام المالي 2018/2017.

يعول على السياسة المالية في المرحلة المقبلة لتحقيق التوازن ما بين متطلبات الإصلاح وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وضمان استدامة الدين العام من ناحية، وخلق فرص العمل ودعم التنمية البشرية من ناحية أخرى.

تستهدف السياسة المالية في المدى المتوسط خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 83.1 في المائة بحلول يونيو من عام 2021 وهو ما يتطلب تحقيق فائضاً أولياً في الموازنة بنسبة 2 في المائة من الناتج سنوياً بداية من العام المالي 2019/2018 من خلال زيادة الموارد الضريبية عبر توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ورفع كفاءة الانفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الانفاق لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية تتسم بالكفاءة والعدالة.

تستهدف الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2019/2018 خفض العجز الكلي في الموازنة العامة إلى 8.4 في المائة مقابل 9.7 في المائة للعام المالي السابق عليه بما يعكس التزام الحكومة بجهود الإصلاح الاقتصادي واستمرار جهود الضبط المالي.

تضمنت الموازنة مجموعة من الإصلاحات على جانب المصروفات كان من أهمها تعديل هيكل الانفاق بما يسمح بزيادة مستويات الانفاق الاستثماري والانفاق

¹⁰² بنك المغرب، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

¹⁰¹ وزارة المالية، مصر، (2019). "التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال عام 2018/2019".

في السودان، فقد السودان بعد انفصال جنوب البلاد في عام 2011، نحو 75 في المائة من إنتاجه النفط مما فاقم من الضغوط على الموازن المالية الداخلية والخارجية، حيث مثلت إيرادات النفط حوالي 56 في المائة من الإيرادات المالية وحوالي 85 في المائة من عائدات الصادرات. إلا ان الحكومة السودانية بدأت تصميم وتنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية تركز على تنويع مصادر الإيرادات العامة خاصة غير النفطية، مثل البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012-2014) ثم تبعه البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019).

على إثر ذلك، سعت الحكومة إلى تبني العديد من السياسات لزيادة وتنويع حصيلة الإيرادات العامة، كان من بينها تدابير لرفع كفاءة التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية، بما ساهم في زيادة قيمة الإيرادات العامة، والتخفيف نسبياً من حدة الضغوطات على أوضاع الموازنة العامة. في هذا الإطار، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 56 في المائة ليصل إلى حوالي 115.4 مليار جنيه في عام 2018، مقارنةً بحوالي 74 مليار جنيه في عام 2017. كما ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة بلغت 43 في المائة ليصل إلى حوالي 161.2 مليار جنيه في عام 2018، مقابل حوالي 112.6 مليار جنيه في عام 2017. وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة نحو 46 مليار جنيه في عام 2018، تمثل نحو 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 39 مليار جنيه في عام 2017، ما يمثل نسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تم تمويل نسبة 95 في المائة من العجز من خلال مصادر التمويل المحلية.

تعززت الحكومة، خلال عام 2019، مواصلة سياستها الرامية إلى تقوية الوضع المالي من خلال تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق العام. حيث تخطط الحكومة لاحتواء العجز الكلي في الموازنة العامة في حدود 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. سيتم العمل على زيادة إجمالي الإيرادات العامة (بدون المنح) إلى حوالي 153.4 مليار جنيه في عام 2019، مقارنةً بحوالي 107.5 مليار جنيه في عام 2018. في المقابل، تستهدف الحكومة عدم تجاوز إجمالي النفقات الجارية مبلغ 194.8 مليار جنيه في عام 2019 مقارنةً بحوالي 154.1 مليار جنيه في عام 2018. ستسعى الحكومة إلى زيادة النفقات الاستثمارية من حوالي 7.1 مليار جنيه في عام 2018 إلى حوالي 21.8 مليار جنيه في عام 2019. في هذا الإطار، سيتم تقليص الاقتراض من بنك السودان المركزي لتمويل عجز الموازنة، بحيث لا يتجاوز مبلغ

الاستهلاك بالنسبة للتبغ، وتغيير نظام الضريبة على الدخل للأخذ في الاعتبار الدخل العقاري.

على مستوى النفقات العامة، تم اعداد قانون المالية في إطار متوسط المدى لمدة ثلاثة سنوات وبحيث يتم مراجعته كل سنة مما سيمكن من تخصيص أمثل للموارد بالنظر الى الاحتياجات والاولويات. في هذا الإطار سيتم مواصلة تبني عدد من الإجراءات بهدف ترشيد الانفاق العام عن طريق التحكم في كتلة الاجور، وترشيد الانفاق الجاري، وتحسين فعالية الانفاق الاستثماري، واستحداث آلية لتمويل بعض المشروعات الاستثمارية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات. كذلك ستشرع الحكومة في اصلاح نظام الدعم بهدف زيادة مستويات كفاءة شبكات الحماية الاجتماعية، واستهداف الفئات المستحقة لترشيد الانفاق وزيادة مستويات فاعلية هذه الشبكات.

تم التركيز في مشروع قانون المالية 2019 على تقوية دور المالية العامة في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام عبر إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، وتحسين شروط نفاذ المواطنين إلى الخدمات الصحية، والمساهمة في إعادة هيكلة سياسات الدعم والحماية الاجتماعية، والعمل على تقليص الفوارق بين الفئات والجهات، وإعطاء ديناميكية جديدة للاستثمار ودعم المشروعات لاسيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في تونس، في ظل الخطة التنموية (2016-2020) التي تستهدف العمل على تنشيط الاقتصاد، ودعم العمل الاجتماعي، وتحسين الظروف المعيشية، والحرص على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة في المناطق ذات الأولوية، تضمن قانون المالية لسنة 2019 جملة من التدابير لتحسين الوضع التنافسي وزيادة الاستثمارات والعمل على تأسيس المزيد من الشركات من خلال مواصلة تدابير الإصلاح الضريبي وترشيد ورفع كفاءة الانفاق العام بهدف الحفاظ على توازنات المالية العامة، ومراعاة البعد الاجتماعي.

تتضمن الموازنة العامة ارتفاعاً متوقعاً في الإيرادات بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 29 مليار دينار، وارتفاع النفقات العامة بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 40.8 مليار دينار. يتوقع أن يبلغ عجز ميزانية الدولة 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل 3.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 5.2 مليارات دينار أو 4.9 بالمائة متوقعة لسنة 2018.

في الأردن¹⁰³، سجلت الإيرادات العامة والمنح ارتفاعاً بلغت نسبته 5.6 في المائة في عام 2018 لتصل إلى 7.8 مليار دينار نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بمعدل 4.4 و1.5 في المائة على التوالي، من المتوقع مواصلة الإيرادات العامة نموها إلى 8.6 مليار دينار في عام 2019. من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات العامة إلى 8.6 مليار دينار في عام 2018 (بمعدل 4.8 في المائة) مقابل 8.2 مليار دينار في عام 2017 نتيجة نمو المصروفات الجارية بمعدل 7.1 في المائة وتراجع المصروفات الرأسمالية بمعدل 10.6 في المائة. من المتوقع أن تنمو المصروفات العامة بمعدل 8.0 في المائة في العام 2019 وفقاً لتقديرات الموازنة لعام 2019. نتيجة لما سبق، بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4 في المائة عام 2018، ومن المتوقع وفق موازنة عام 2019 انخفاضها إلى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تشير التوقعات إلى أن أوضاع الموازنة العامة في الأردن من المتوقع أن تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، سيعمل تخفيف الاتحاد الأوروبي لشروط المنشأ على دعم الصادرات الأردنية، بالتالي تحسن موقف الإيرادات العامة للدولة. كما يساعد حصول المملكة على منح وقروض ميسرة في تخفيف تكلفة تمويل العجز في الموازنة العامة. على الصعيد الداخلي يتوقع الاستمرار في الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي نظراً لأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والضبط التدريجي للأوضاع المالية العامة، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية لهذه الإصلاحات وتأثيرها على المواطنين.

ففي جانب الإيرادات، تعمل الحكومة خلال أفق التوقع على تبني عدد من الإصلاحات المالية تشمل مراجعة جداول الإعفاءات الضريبية، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية. لذلك فقد تضمن مشروع قانون الموازنة العامة عدة مخصصات لهذه الغاية بما فيها مخصصات لتطبيق "نظام الفوترة الإلكتروني".

في جانب المصروفات العامة، تشمل الإصلاحات مراجعة الدعم الحكومي المُقدم للوحدات الحكومية، وتخفيض قيمة الدعم من حوالي 122 مليون دينار في

24.4 مليار جنيهه خلال عام 2019، ما نسبته 15 في المائة من جملة الإيرادات القومية المتوقعة خلال العام المذكور. كذلك سيتم احتواء التمويل من المصادر غير النقدية مثل الضمانات والمتأخرات .

في جانب الإيرادات، تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات العامة بنسبة 41 في المائة من خلال تبني عدد من السياسات والتدابير من بينها: مواصلة جهود الإصلاح الضريبي لزيادة الكفاءة والعدالة الضريبية من خلال معالجة التشوهات الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، والعمل على إدمج القطاع غير الرسمي في المظلة الرسمية، وتحقيق عدالة توزيع العبء الضريبي، وخفض معدلات التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ضبط وترشيد الإعفاءات عبر مراجعة القوانين ذات الصلة بالضرائب والقرارات الصادرة في هذا الصدد، ودراسة أثر هذه الإعفاءات على الاستثمارات وجنواها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة القطاع الزراعي.

فيما يتعلق بجانب النفقات، فستركز الحكومة على سبيل المثال على التحول نحو موازنة البرامج والأداء لتحقيق عشرة أهداف قومية يخدمها 394 برنامجاً بهدف تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، ورفع جودة الخدمات الحكومية وعلى رأسها التعليم والصحة والخدمات العامة والشؤون الاقتصادية. استمرار العمل على خفض مستويات الإنفاق الحكومي وإحكام إنفاذ سياسات التقشف لاسيما في مجال المركبات الحكومية، والسفر الخارجي، والبناء، والأثاث إلى جانب عدد آخر من برامج خفض الإنفاق. فضلاً عن استكمال العمل على إعادة هيكلة الوزارات والأجهزة الحكومية عبر دمج الوزارات والوحدات الحكومية المتشابهة بما يحقق الفعالية في الأداء وترشيد الإنفاق العام.

على صعيد إدارة الدين العام، فستركز الحكومة على إعداد استراتيجية الدين متوسطة المدى بهدف تحديد بدائل التمويل المثلى وإدارة الدين العام المحلي والخارجي بما يضمن استدامة الدين. واستكمال الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بعملية توحيد الإدارات المعنية بإدارة الدين العام في الإدارة العامة للدين العام والأصول الحكومية، بحيث تختص الإدارة بكافة العمليات المرتبطة بإدارة الدين من خلال المكتب الأمامي والأوسط والخلفي، إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة مع الجهات المعنية الأخرى.

¹⁰³ البنك المركزي الأردني، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

عنه ارتفاع النفقات العامة بنحو 16.7 في المائة العام الماضي. من المتوقع أن تستمر النفقات العامة على نمط تصاعدي على المدى المتوسط بالرغم من توقع استقرار أسعار النفط على مستوى لا يتعدى 60 دولار أميركي.

من ناحية الإيرادات، لم تتمكن الإجراءات الضريبية التي أقرت أواخر عام 2017 من تحقيق الزيادة المرجوة في الإيرادات ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها التراجع الملحوظ في النشاط الاقتصادي، وزيادة نسبة البطالة لدى الشباب خاصة مع زيادة مزاحمة اليد العاملة الأجنبية في بعض القطاعات. هذا بالإضافة إلى قبول المجلس الدستوري الطعن المقدم ببعض المواد الضريبية التي كان من المفترض أن تزيد الحصيلة الضريبية لعام 2018 ومنها على سبيل المثال لا الحصر بند "التسويات الضريبية".

بناء لما تقدم، تقلص الهامش المالي وارتفع الدين العام بشكل كبير خلال العام 2018، ومن المتوقع أن يصل لحدود 160 في المائة من الناتج المحلي عام 2020 نظراً لضعف النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، والزيادة في عجز الموازنة العامة (12.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020).

من بين أهم الإصلاحات التي يجري التركيز عليها خلال أفق التوقع، تعزيز الإيرادات العامة من خلال قيام الحكومة اللبنانية بإقرار سلسلة من الإجراءات الضريبية على المدى المنظور يتم خلالها تركيز العمل على تحسين التحصيل الضريبي، وتخفيف نسبة التهرب من خلال برامج مراجعة إجراءات التحصيل الضريبي.

على صعيد النفقات العامة ومع تقلص الحيز المالي المتاح، ونظراً للحاجة الملحة لزيادة الإنفاق الاستثماري، قدمت الحكومة اللبنانية في مؤتمر "سيدر" عام 2018 خطة استثمارية على ثلاث مراحل تغطي مختلف القطاعات وقد تم خلال المؤتمر الحصول على تعهدات من قبل الدول المانحة تكفي لإدارة الموازنة وتغطية المرحلة الأولى من الخطة.

خلال أفق التوسع، تسعى الحكومة إلى تبني إصلاحات من بينها:

1- تنظيم عملية إنفاق الوزارات وربطه بآلية تصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لكل

عام 2018 إلى حوالي 21 مليون دينار. بالإضافة إلى إدراج الوحدات الحكومية التي تم دمجها في قانون الموازنة العامة ضمن برنامج نظام معلومات مالية الحكومة. كذلك تتضمن الإصلاحات استمرار العمل على إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية بهدف رفع كفاءتها وفاعلية أدائها وضبط وترشيد نفقاتها، وكمرحلة أولى فقد تم نقل موازنات (29) وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الإنفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية بإخضاعها إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

من أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2019 و2020 فيما يتعلق بعملية إدارة الموازنة العامة، تطوير نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في إطار مشروع الإصلاح المالي الثاني، إضافة إلى تطوير نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز مبدأ الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات والمفاهيم العالمية المعاصرة في إدارتها.

على صعيد إدارة الدين العام، تستهدف الحكومة تخفيض نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال مواصلة العمل على تحديث استراتيجية الدين العام وتنويع أدواته من خلال إصدارات الصكوك، والسندات المحلية، والخارجية.

فيما يتعلق بدور المالية العامة في تعزيز الإنفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام تهدف الحكومة إلى توسعة شبكة الأمان الاجتماعي من خلال السماح بشمول نحو 85 ألف أسرة جديدة ضمن تغطية صندوق المعونة الوطنية بحلول عام 2021، ورصد المخصصات المالية الكافية لذلك في موازنة الأعوام 2019، 2020، 2021. بالإضافة إلى الاستمرار في رصد المخصصات المالية الكافية في موازنة عام 2019 لتغطية كلفة الدعم النقدي الموجه للمواطنين وذلك عبر توفير نحو 155 مليون دينار.

في لبنان⁽¹⁰⁴⁾، شهدت النفقات العامة زيادة مطردة خلال العام 2018 في ظل إقرار تعديلات هيكل المرتبات لموظفي القطاع العام في أغسطس 2017 وما استتبعها من تأثير على كلفة بند الأجور، إضافة إلى تأثير زيادة أسعار النفط العالمية ومن ثم ارتفاع قيمة السلف الممنوحة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وهو ما نتج

¹⁰⁴ مصرف لبنان، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

تقوم اسرائيل بتحويل هذه الاموال إلى خزينة الحكومة الفلسطينية؛ ففي حالة عدم الالتزام بتحويلها بشكل منتظم للحكومة، فإن ذلك يحد من قدرتها على الإنفاق والتوسع في مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن هذا الجزء من الإيرادات يشكل ما يتراوح بين 50 إلى 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

تشير التقديرات الأولية للعام 2018 إلى أن الإيرادات العامة تراجعت بمعدل 2.8 في المائة ومن المتوقع أن تنخفض بنسبة 2 في المائة في 2019. بالمقابل انخفضت المصروفات العامة في 2018 بمعدل 3.7 في المائة، في حين من المتوقع في إطار سعى الحكومة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي انخفاضها بنسبة 5 في المائة عام 2019. انعكست التطورات السابقة على صعيد الموازنة العامة في عام 2018 على نسبة عجز الموازنة العامة الذي ارتفع إلى ما يعادل 3.3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، في حين من المتوقع معاودة عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الاتجاه نحو الارتفاع إلى 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 في ظل التوقعات بضعف مستويات النشاط الاقتصادي.

سجل كذلك إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً إلى حوالي 16.2 في المائة عام 2018، مقابل 17.5 في المائة عام 2017، فيما تستهدف الحكومة الإبقاء على مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تقل عن 18 في المائة عام 2019.

خلال أفق التوقع، سوف تواصل الحكومة مساعيها على صعيد الإصلاح المالي. فعلى مستوى الإيرادات العامة سيتم العمل على تحسين الإدارة الضريبية من خلال الاستمرار في العمل على توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي. كذلك تعمل الحكومة على استكمال إنشاء مراكز للتدقيق الضريبي والجمركي وتوحيد إجراءات جباية الضرائب وتبني سياسة تدقيق الملف الواحد. في جانب النفقات، ستستمر الحكومة الفلسطينية في اتباع سياستها الرامية إلى ترشيد النفقات العامة، والتركيز في الإنفاق على المشاريع التطويرية الممولة من الخزينة. بالإضافة إلى الاستمرار في إصدار أدونات الدفع الحكومية للقطاع الخاص بهدف ضخ السيولة والاسراع في سداد مستحقات القطاع الخاص والتخلص من تراكم المتأخرات.

كما ستواصل الحكومة سياساتها الرامية إلى إصلاح نظام إدارة الموازنة والدين العام من خلال إعادة جدولة

إدارة على حدة بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية وقد شكلت لجنة في وزارة المالية لمتابعة الموضوع.

2- تضمين قانون الموازنة مادة تنظم عملية الإنفاق على السيارات بحيث يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء توزيع واستخدام الآليات في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.

3- مكننة الإدارات العامة وربطهم بنظام الموازنة مما يتيح الاطلاع على حركة الاعتمادات اليومية.

4- إدارة حساب الاحتياطي بطريقة رشيدة لتأمين النفقات الملحة والمستجدة وغير المتوقعة.

على صعيد إصلاحات إدارة الدين فيتمثل الهدف الأساسي لإدارة الدين العام في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية، والالتزام بتسديد الاستحقاقات المترتبة عليها في أوقاتها، وذلك بأقل تكلفة ممكنة وبما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطرة.

ضمن هذا الإطار، تستمر وزارة المالية في التنسيق مع مصرف لبنان بحيث تكون استراتيجية إدارة الدين العام أداة رئيسة تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسة النقدية والمالية الأمر الذي يُمكن البناء عليه لمواجهة التحديات الاقتصادية والنقدية والمالية.

وبهدف الوصول إلى تحقيق أهداف استراتيجية الدين العام وتحديثها باستمرار تقوم مديرية الدين العام بما يلي:

- عقد اجتماعات دورية مع المستثمرين والباحث في نوعية الأدوات المرغوبة من قبلهم.
- دراسة وضع السيولة في الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- إعادة النظر بالفوائد المحلية بطريقة دورية بهدف ملائمتها مع الفوائد العالمية.
- دراسة خيارات جديدة لإصدارات الدولة اللبنانية على سبيل المثال إصدار بعملات أجنبية جديدة.
- إصدار تقارير دورية ونشر أرقام الدين على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بالإضافة إلى تحديثها باستمرار.

في فلسطين تعتمد الإيرادات الحكومية المحلية بشكل رئيس على إيرادات المقاصة التي يقوم الجانب الإسرائيلي بتحويلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، ومن ثم

في الصومال، نمت الإيرادات العامة بصورة متسارعة خلال السنوات السابقة حيث بلغت الإيرادات العامة حتى أكتوبر 2018 حوالي 25.2 مليون دولار. تعتمد جمهورية الصومال على عدد من مصادر الإيرادات العامة مثل الجمارك والرسوم والضرائب المحلية بالإضافة إلى المنح والقروض من المجتمع الدولي. الجدير بالذكر أن المنح الأجنبية بلغت حوالي 31.1 في المائة من إجمالي الإيرادات. تمثل الأجور أهم بنود الإنفاق العام في الصومال بما يشكل حوالي 56.8 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في 2018⁽¹⁰⁵⁾.

بالنسبة لجيبوتي، شهد عام 2018 انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي الإنفاق الاستثماري الموجه نحو البنية التحتية، ذلك بعد فترة مثلت فيها مشاريع البنية التحتية مثل مشروعات الموانئ وطاقت إعادة التصدير أوجه صرف ذات أولوية بالنسبة للحكومة. من المتوقع أن تستعيد الموازنة العامة توازنها خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير.

في القمر، سجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في أعقاب القيام بمراجعة الحسابات القومية التي أسفرت عن زيادة كبيرة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفض على إثرها عجز الموازنة إلى ما يقارب 0.4 في المائة من الناتج. من المتوقع أن تبقى مستويات الإنفاق العام مرتفعة على ضوء استمرار الإنفاق الرأسمالي لتطوير البنية التحتية ومواصلة الحكومة دعمها للوقود. يشار إلى أن الحكومة سوف تركز خلال عامي 2019 و2020 على مواصلة الإصلاح الضريبي فيما سيحد ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي من الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات. يتم تمويل العجز في الموازنة بشكل رئيس من خلال القروض الخارجية لاسيما القروض الميسرة.

الديون المحلية، واستمرار العمل على تخفيض نسبة الفائدة وتجميع وحصر ما تبقى من القروض الخارجية غير الموثقة التي تم الحصول عليها من جهات دولية، وذلك بإعداد وإدارة الخطط السنوية التي تراعى استدامة الدين.

كما سيتم التركيز أيضاً على دور المالية العامة في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام خلال عامي 2019 و2020 من خلال:

- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
- الاستثمار في إتباع نظام الضريبة التصاعدية.
- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة مستوى الإعانات الاجتماعية.
- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق على مشاريع التعليم والصحة.

في موريتانيا، من المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للدولة عجوزات خلال أفق التوقع في إطار استمرار اعتماد الموازنة العامة على إيرادات التعدين التي تسهم بنحو ثلث الإيرادات الكلية، وزيادة مستويات الاتفاق الاستثماري. سيخفف من حدة العجز خلال عام 2020 الارتفاع التدريجي المتوقع لعائدات التعدين مع التحسن المرتقب لأسعار الحديد خلال عام 2020.

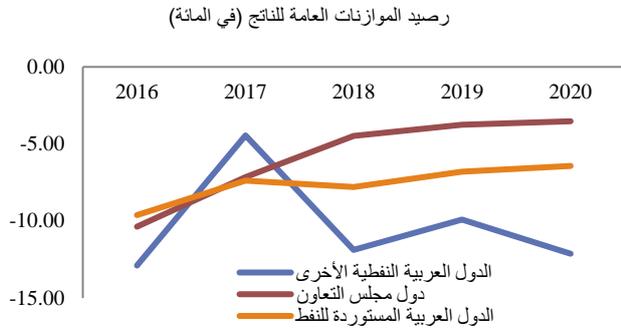
يعتبر الإنفاق الرأسمالي على المشروعات في مجالات الزراعة، وصيد الأسماك، والبنية التحتية ركيزة أساسية تتمكن الحكومة من خلالها من استخدام أدوات المالية العامة للحد من الفقر وخفض معدلات البطالة بين الشباب. من المتوقع خلال عامي 2019 و2020 أن يستمر العجز في الموازنة العامة للدولة عند مستويات مقبولة تتراوح حول 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹⁰⁵ Ministry of Finance, (2019). Federal Government of Somalia, "Fiscal Report", Oct.

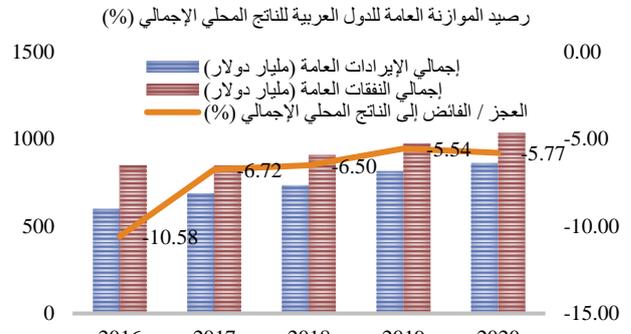
شكل رقم (5): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2019 و2020
التطورات المالية

من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة للدول العربية إلى ما يقرب من 5.5 في المائة من الناتج عام 2019 في المائة

بما يعكس تراجع عجز الموازنة في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية المستوردة للنفط

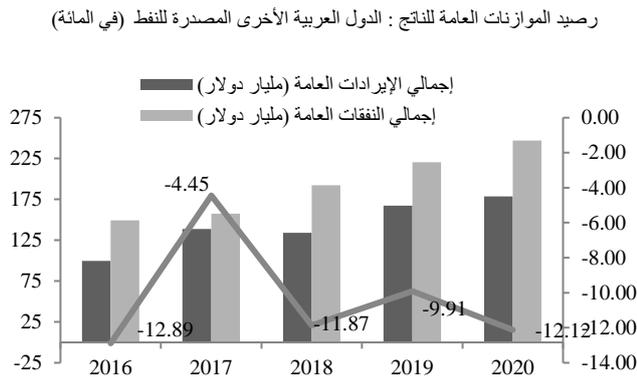


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



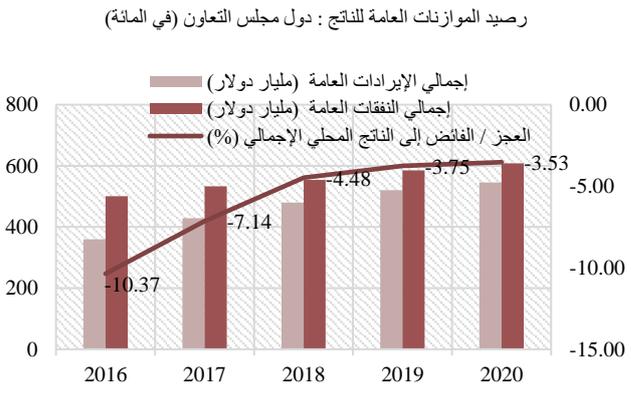
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

يتوقع تزايد عجز الموازنة بالدول النفطية الأخرى إلى 10 في المائة عام 2019 و12 في المائة عام 2020 بما يعكس تزايد الانفاق على إعادة الإعمار



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

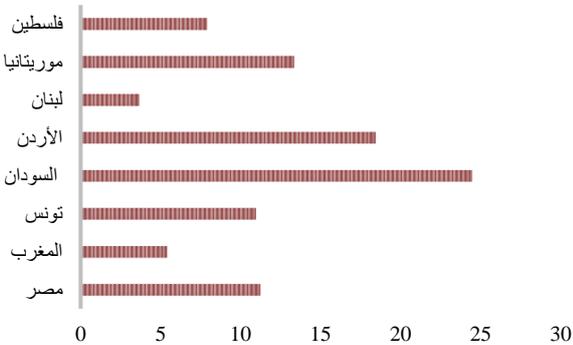
حيث من المقدر تراجع عجز الموازنة المُجمعة لدول مجلس التعاون من نحو 4.5 في المائة من الناتج عام 2018 إلى 3.8 في المائة عام 2019



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

في ظل التوقعات بتواصل ارتفاع الإيرادات العامة بما يعكس جهود الإصلاح المالي

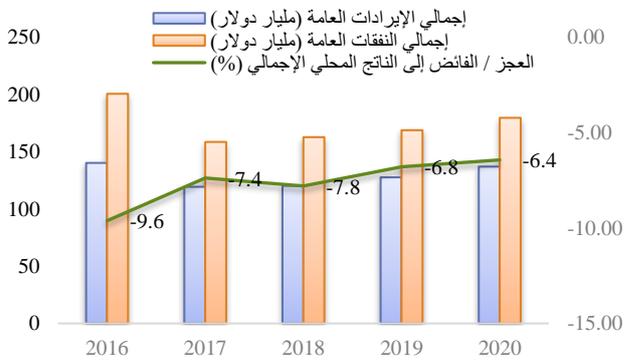
التغير المتوقع في الإيرادات الضريبية 2019 (في المائة)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

فيما سيواصل العجز الاتجاه نحو الانخفاض في الدول العربية المستوردة للنفط إلى مستوى 6.8 و6.4 في المائة عامي 2019 و2020

رصيد الموازنة العامة للناتج : مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (في المائة)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020 القطاع الخارجي

من المتوقع وفق البيانات الأولية أن يشهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة تحسناً ملحوظاً خلال عام 2018، انعكاساً للتغيرات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، وتحسن الصادرات من السلع الزراعية والصناعية خاصة الميكانيكية والكهربائية منه، إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لإصلاح أنظمة سعر الصرف، وترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما استفاد الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة كذلك من ارتفاع المتحصلات من السياحة، والخدمات المالية، وتحويلات العاملين في بعض الدول العربية. في ضوء ما سبق تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بقيمة 3.2 مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي 47.4 مليار دولار عام 2018.

أما في عام 2019 فمن المتوقع ارتفاع الفائض في ميزان المعاملات الجارية بنسبة قدرها 1.9 في المائة ليبلغ حوالي 48.3 مليار دولار، بما يعادل نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019. فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع استمرار التحسن في الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية ليبلغ نحو 49.6 مليار دولار تمثل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
ميزان مدفوعات الدول العربية

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
**2020	**2019	*2018	2017	
236.0	229.9	226.4	164.8	الميزان التجاري
1048.6	1023.6	989.0	892.9	الصادرات (قوب)
-812.6	-793.7	-762.7	-728.1	الواردات (قوب)
-105.4	-100.1	-97.6	-92.2	ميزان الخدمات والدخل
-81.0	-81.6	-81.4	-75.8	صافي التحويلات
49.6	48.3	47.4	-3.2	الميزان الجاري
7.8	8.0	8.4	6.8	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.6	1.7	1.8	-0.1	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط خلال عامي 2018 و2019.

الهيدروكربونية، من المتوقع حدوث انخفاض محدود في فائض ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2019. وذلك على أن يعاود فائض الميزان الجاري التحسن خلال عام 2020.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

وفقاً للتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج منه، وتحسن الصادرات غير

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع أن تتأثر الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2019 بالتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطي، إضافة إلى تحسن الصادرات غير النفطية في ضوء انتعاج بعض دول المجموعة لسياسة التنويع الاقتصادي حيث من المتوقع زيادة قيمة الصادرات لتبلغ حوالي 801.4 مليار دولار خلال عام 2019، محققة نسبة زيادة قدرها 2.9 في المائة مقارنة مع عام 2018. أما الواردات، فمن المتوقع ارتفاعها بنسبة 4.3 في المائة لتصل إلى حوالي 503.4 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 482.5 مليار دولار خلال عام 2018.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز المسجل لدول المجموعة ليبلغ حوالي 81.6 مليار دولار خلال عام 2019 بنسبة زيادة قدرها 3.3 في المائة مقارنة مع عام 2018. يأتي ذلك كمحصلة لزيادة مدفوعات النقل، والتحسين في متحصلات الخدمات المالية في بعض دول المجموعة.

بالنسبة لميزان التحويلات، من المتوقع ارتفاع العجز لهذه المجموعة من الدول بنسبة 1.3 في المائة ليصل إلى نحو 134.1 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 132.4 مليار دولار محققة بعام 2018.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الميزان التجاري، والخدمات والنقل، والتحويلات، من المتوقع تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 بنسبة قدرها 3.6 في المائة ليبلغ حوالي 82.3 مليار دولار بما يمثل نحو 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع حوالي 85.3 مليار دولار بما يعادل نحو 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بدول المجموعة في عام 2018. فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، من المتوقع استمرار الفائض في الميزان الجاري عند نفس المستوى المحقق تقريباً بالعام السابق ليبلغ حوالي 82.2 مليار دولار، تمثل نحو 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بيانات فعلية	تقديري	توقعات	
		**2019	**2020
2017	*2018	**2019	**2020
239.4	296.7	298.0	303.4
705.5	779.2	801.4	815.3
-466.2	-482.5	-503.4	-512.0
-71.6	-79.0	-81.6	-85.9
-123.8	-132.4	-134.1	-135.3
43.9	85.3	82.3	82.2
16.3	17.9	17.2	16.9
3.0	5.2	4.7	4.6

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في السعودية، يتوقع أن يتراجع فائض الميزان التجاري خلال عام 2019 بنحو 3.3 في المائة ليصل إلى نحو 117 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 121 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الواردات بنسبة فاقت نسبة الزيادة المحققة في الصادرات. من المتوقع ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 0.8 في المائة لتصل إلى حوالي 262 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع حوالي 260 مليار دولار محققة خلال عام 2018، يعكس ذلك التغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطية. بينما من المتوقع زيادة الواردات بنسبة بلغت 4.3 في المائة لتبلغ حوالي 145 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 139 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع زيادة العجز بنحو 1.0 في المائة ليبلغ حوالي 49 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018. يأتي ذلك تماشياً مع التغير المرتقب في قيمة الواردات السلعية. إضافة إلى ذلك، من المتوقع انكماش صافي العجز المسجل في ميزان التحويلات بنسبة تبلغ 1.2 في المائة ليصل إلى نحو 40 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 40.5 مليار دولار خلال العام السابق. يُعزى ذلك لسياسة إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الأجنبية، وكذا أثر الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة.

انعكاساً للتطورات السابقة، من المتوقع خلال عام 2019 تراجع الفائض في الميزان الجاري بنسبة 12.5 في المائة ليبلغ حوالي 28 مليار دولار، تمثل نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع خلال عام 2020 أن يتراجع الفائض في الميزان الجاري ليصل إلى حوالي 26.5 مليار دولار، بما يعادل حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الإمارات، يتوقع خلال عام 2019 أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 4.2 في المائة لتسجل حوالي 330.2 مليار دولار مقارنة مع حوالي 316.9 مليار دولار محققة خلال عام 2018. يُعزى ذلك بصفة أساسية للزيادة المتوقعة في الصادرات غير الهيدروكربونية بما يعكس التحسن المتوقع في الأنشطة غير النفطية. كما يتوقع أن ترتفع الواردات السلعية بنحو 4.3 في المائة لتبلغ حوالي 245.4 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 235.4 مليار دولار خلال عام 2018، مدفوعة بالحوافز المالية التي تم إعلانها في إمارة أبوظبي بنحو 50 مليار دولار

بناء على ما سبق، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري بنحو 17.3 في المائة ليحقق حوالي 11.5 مليار دولار تمثل نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع أن يستمر التحسن في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 12 مليار دولار، بما يعادل حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **الكويت**، من المتوقع أن يتراجع الفائض في الميزان التجاري بنحو 5.3 في المائة ليصل إلى نحو 35.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، يرجع ذلك لتأثر الصادرات بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، حيث يتوقع أن تتراجع قيمة الصادرات بنحو 1.5 في المائة لتصل إلى حوالي 67.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. في حين يتوقع زيادة الواردات السلعية بنحو 3.2 في المائة لتبلغ 32 مليار دولار خلال عام 2019 مقابل حوالي 31 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتراجع العجز بنحو 1.2 في المائة ليبلغ نحو 8.1 مليار دولار مقارنة بعام 2018. أما بالنسبة لميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يتسع العجز بنسبة ضئيلة تبلغ حوالي 0.7 في المائة ليبلغ نحو 14.8 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع تراجع الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2019 بنحو 13.7 في المائة ليصل إلى حوالي 12.6 مليار دولار، تمثل حوالي 8.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام 2020، يتوقع أن يبلغ الفائض في الميزان الجاري حوالي 12.3 مليار دولار، بما يمثل حوالي 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **عُمان**، يتوقع ارتفاع الصادرات بنسبة 5.4 في المائة لتصل إلى نحو 42.7 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع العام السابق، يأتي ذلك كنتيجة لزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية مع زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. أما الواردات، فمن المتوقع أن تزداد بنحو 5.8 بالمائة لتبلغ حوالي 27.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018.

كنتيجة للتطورات المذكورة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2019 بنسبة قدرها 4.8 في المائة ليبلغ حوالي 15.2 مليار دولار مقارنة مع عام 2018.

والمشاريع الضخمة التي تقوم بإنجازها إمارة دبي في إطار الاستعداد لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2020.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة 4.1 في المائة ليصل إلى نحو 84.8 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع تراجع الفائض خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.1 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 1.5 مليار محققة خلال العام السابق. أما ميزان التحويلات، يتوقع أن يرتفع العجز بنحو 3.3 في المائة ليصل إلى 46.7 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018، يأتي ذلك في ضوء توقع زيادة التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين مع تحسن مستويات التوظيف.

كنتيجة لكل ما سبق، من المتوقع أن يرتفع الفائض بالميزان الجاري بنحو 2.1 في المائة ليبلغ حوالي 39.3 مليار دولار خلال عام 2019، بما يمثل 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لعام 2020، فيتوقع زيادة الفائض الجاري ليبلغ نحو 41.8 مليار دولار تمثل نحو 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة **لقطر**، من المتوقع خلال عام 2019 تحسن الصادرات بنحو 6.7 في المائة لتبلغ حوالي 80 مليار دولار مقارنة مع عام 2018، يأتي ذلك تماشياً مع تحسن الصادرات غير البترولية في ضوء تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي.

كما يتوقع ارتفاع الواردات لتصل إلى حوالي 34 مليار دولار لتحقيق نسبة زيادة قدرها 6.3 في المائة خلال عام 2019، كنتيجة لتوقع زيادة مستويات النمو الاقتصادي، وتواصل الاستعدادات لاستضافة فعاليات كأس العالم في 2022.

كمحصلة للتطورات سالفة الذكر في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يتسع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يرتفع العجز خلال عام 2019 بنسبة 6.5 في المائة ليصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار مقارنة مع عام 2018. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتسع العجز المسجل في ميزان التحويلات خلال عام 2018 ليصل إلى حوالي 18 مليار دولار، محققاً نسبة زيادة قدرها 1.7 في المائة خلال عام 2019.

حوالي 1.9 مليار دولار، تمثل نحو 4.4 من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

يتوقع خلال عام 2019 زيادة قيمة الصادرات السلعية بنحو 5.1 في المائة لتصل إلى حوالي 126.7 في المائة خلال عام 2016، يأتي ذلك في ضوء تحسن مستويات الإنتاج النفطي في بعض دول المجموعة. أما بالنسبة للواردات، فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 106.3 مليار دولار خلال عام 2019، بنسبة زيادة قدرها 3.4 في المائة مقارنة بالعام السابق. كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع زيادة الفائض بالميزان التجاري ليصل إلى حوالي 20.4 مليار دولار، محققاً نسبة زيادة قدرها 15.6 في المائة مقارنة بعام 2018.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز بنحو 6.3 في المائة ليبلغ حوالي 26.2 مليار دولار خلال عام 2019. بالنسبة لميزان التحويلات، يتوقع أن يرتفع الفائض بنسبة قدرها 4.3 في المائة ليصل إلى نحو 6.1 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات السابقة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع أن يتحول العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018 البالغ حوالي 1.2 مليار دولار إلى فائض قدره حوالي 0.3 مليار دولار خلال عام 2019، بما يمثل حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لتوقعات عام 2020، فيتوقع ارتفاع زيادة الفائض في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 1.0 مليار دولار، تعادل نحو 0.2 من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
موازن مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

مليار دولار				
توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
**2020	**2019	*2018	2017	
22.2	20.4	17.7	9.7	الميزان التجاري
131.3	126.7	120.5	106.6	الصادرات
-109.1	-106.3	-102.9	-96.9	الواردات
-27.5	-26.2	-24.7	-23.8	ميزان الخدمات والدخل
6.4	6.1	5.9	5.5	صافي التحويلات
1.0	0.3	-1.2	-8.6	الميزان الجارى
3.9	3.8	3.6	2.3	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
0.2	0.1	-0.2	-2.0	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يزداد العجز خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 11.1 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 8.8 في المائة مقارنة بالعام المقبل. أما ميزان التحويلات، فيتوقع اتساع العجز بنسبة قدرها 1.8 في المائة ليبلغ حوالي 11.2 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع اتساع العجز بالميزان الجاري خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق بنسبة 6.0 في المائة ليصل إلى نحو 7.1 مليار دولار، تمثل نحو 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع أن يتسع العجز بالميزان الجاري ليبلغ حوالي 8.5 مليار دولار بما يمثل حوالي 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في البحرين، يتوقع انكماش العجز بالميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 0.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 0.8 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. يُعزى ذلك إلى توقع ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة تفوق نسبة الزيادة المسجلة في الواردات السلعية. من المتوقع زيادة الصادرات بنسبة قدرها 3.8 في المائة لتصل إلى حوالي 19 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة بعام 2018. بينما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بحوالي 2.1 بالمائة لتبلغ نحو 19.5 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بعام 2018.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع الفائض ليبلغ نحو 2.0 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 1.9 مليار دولار محقق خلال العام السابق. يأتي ذلك تماشياً مع توقع ازدهار الخدمات المالية وبند السفر (السياحة). أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع اتساع العجز خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 3.4 مليار دولار، بنسبة زيادة قدرها 3.0 بالمائة مقارنة مع عام 2018. يُعزى ذلك بصفة رئيسة لتوقع زيادة التحويلات من العمال المغتربين إلى بلدانهم.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع انخفاض العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 2.0 مليار دولار، بما يعادل نحو 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، من المتوقع انكماش العجز في ميزان المعاملات الجارية ليسجل

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في **الجزائر**، يتوقع خلال عام 2019 تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.7 في المائة ليبلغ حوالي 14.6 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 15 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الصادرات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة المسجلة في الواردات. حيث يتوقع ارتفاع الصادرات لتصل إلى حوالي 37.2 مليار دولار، مسجلة نسبة زيادة قدرها 1.9 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. كما ارتفعت الواردات السلعية بنسبة طفيفة بلغت 0.6 في المائة لتبلغ حوالي 51.8 مليار دولار خلال عام 2019، كنتيجة للسياسة المتبعة نحو ترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها.

بخصوص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع اتساع العجز المسجل خلال عام 2018 بنسبة 2.2 في المائة ليصل إلى نحو 9.2 مليار دولار خلال عام 2019. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع ارتفاع الفائض ليبلغ حوالي 3.3 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة قدرها 3.1 في المائة خلال عام 2019.

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع انكماش العجز في الميزان الجاري خلال عام 2019 بنسبة ضئيلة تبلغ 1.4 في المائة ليصل إلى نحو 20.5 مليار دولار، تعادل حوالي 10.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد التوقعات لعام 2020، يتوقع تواصل التراجع في عجز المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 20.1 مليار دولار بما يمثل نحو 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **العراق**، نتيجة للاستقرار في ظل تحسن الظروف الداخلية في الآونة الأخيرة، يتوقع تحسن الفائض في الميزان التجاري بنسبة قدرها 4.9 في المائة ليبلغ حوالي 32 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. حيث من المتوقع ارتفاع الصادرات لتصل إلى حوالي 68 مليار دولار خلال عام 2019 أي بنسبة زيادة قدرها 4.6 في المائة مقارنة بعام 2018. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بنحو 4.3 في المائة لتبلغ حوالي 36 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018.

أما ميزان الخدمات والدخل، فمن المتوقع ارتفاع العجز به بنحو 4.2 في المائة ليبلغ حوالي 12.5 مليار دولار خلال

عام 2019 مقارنة بالعام السابق. بالنسبة لميزان التحويلات، فمن المتوقع ارتفاع الفائض خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار مسجلاً نسبة ارتفاع قدرها 4 في المائة مقارنة مع عام 2018.

كمحصلة للتطورات سائلة الإشارة، يتوقع ارتفاع الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2019 بنحو 5.3 في المائة ليبلغ حوالي 20.8 مليار دولار، تمثل نحو 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، فمن المتوقع تواصل التحسن في فائض المعاملات الجارية ليسجل حوالي 20.9 مليار دولار، تعادل حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **ليبيا**، وكنتيجة لتواصل التحسن في مستويات الإنتاج من النفط، يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 13.2 في المائة لتصل إلى حوالي 20.6 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 18.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018. أما الواردات فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 13 مليار دولار، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 11.6 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

كنتيجة للتطورات في كل من الصادرات والواردات السلعية، من المتوقع تحسن الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى حوالي 7.6 مليار دولار عام 2019، بنسبة زيادة قدرها 16 في المائة مقارنة مع عام 2018.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فيتوقع اتساع العجز به ليصل إلى نحو 4 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عجز قدره حوالي 3.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018، كما يتوقع ارتفاع العجز بميزان التحويلات بنسبة 18.2 في المائة ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات سائلة الذكر، يتوقع استمرار الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2019 عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق ليبلغ نحو 2.3 مليار دولار، بما يمثل حوالي 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار بما يعادل نحو 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **اليمن**، كمحصلة لتواصل الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد، يتوقع استمرار العجز بميزان المعاملات

الدول حوالي 33.6 مليار دولار، بما يعادل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجارية خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 2.3 مليار دولار تمثل نحو 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع انكماش الفائض في الميزان الجاري ليبلغ نحو 2.2 مليار دولار تعادل حوالي 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4)
موازن مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
**2020	**2019	*2018	2017	
-89.5	-88.5	-88.0	-84.3	الميزان التجاري
102.0	95.5	89.3	80.7	الصادرات
-191.5	-184.0	-177.3	-165.0	الواردات
8.0	7.7	6.0	3.2	ميزان الخدمات والدخل
47.9	46.4	45.2	42.6	صافي التحويلات
-33.6	-34.3	-36.8	-38.5	الميزان الجاري
-13.4	-14.5	-16.0	-15.8	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-5.0	-5.6	-6.7	-7.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في **مصر**، يتوقع اتساع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2019 بنحو 4.7 في المائة ليصل إلى نحو 31 مليار دولار مقارنة مع حوالي 29.6 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية لتبلغ حوالي 29 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 5.8 في المائة خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018. يأتي ذلك في ضوء زيادة القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق العالمية. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بنحو 5.3 في المائة لتبلغ حوالي 60 مليار دولار خلال عام 2019.

فيما يخص التوقعات لميزان الخدمات والدخل، يتوقع انكماش العجز ليصل إلى نحو 0.8 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 1.3 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018. بما يُعزى في جانب منه إلى التحسن الذي تشهده المتحصلات من بند السفر (السياحة) مع زيادة الإقبال السياحي، وارتفاع مستوى الإشغالات في الفنادق المصرية.

أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع ارتفاع الفائض ليصل إلى نحو 28.5 مليار دولار، محققاً نسبة زيادة قدرها 5.6 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة لتوقع زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج وضخها من خلال الجهاز المصرفي بدلاً من تسربها عبر القنوات غير الرسمية بما يعكس التحسن في سوق الصرف الأجنبي.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع تحسن الصادرات خلال عام 2019 لتبلغ حوالي 95.5 مليار دولار، بنسبة زيادة قدرها 6.9 في المائة مقارنة بعام 2018. يُعزى ذلك إلى تحسن تنافسية صادرات بعض دول المجموعة كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها تلك الدول لإصلاح نظم سعر الصرف، إضافة إلى توقع تحسن إنتاجية الموسم الزراعي، مما ينعكس على ارتفاع الصادرات من السلع الزراعية، كما يتوقع تحسن الصادرات من السلع الميكانيكية والكهربائية في بعض دول المجموعة. بالنسبة للواردات، من المتوقع أن ترتفع بنحو 3.7 في المائة لتبلغ حوالي 184.0 مليار دولار خلال عام 2019. يأتي ذلك كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها بعض دول المجموعة لترشيد الواردات وخاصة الاستهلاكية منها.

بناء على التطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، يتوقع زيادة العجز في الميزان التجاري لتلك المجموعة من الدول بنحو 0.5 في المائة ليبلغ حوالي 88.5 مليار دولار بما يمثل نحو 14.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال عام 2019. بخصوص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع تحسن الفائض بنسبة قدرها 28.6 في المائة لتبلغ حوالي 7.7 مليار دولار بعام 2019، يأتي ذلك تماشياً مع توقع تحسن العائدات من السياحة مع استقرار الظروف الداخلية في بعض دول المجموعة.

فيما يتعلق بميزان التحويلات، يتوقع ارتفاع الفائض المسجل بهذه المجموعة من الدول بنسبة 2.8 في المائة ليبلغ حوالي 46.4 مليار دولار في عام 2019، كنتيجة لتحسن الواردات وتحويلات العاملين بالخارج. كنتيجة للتطورات سابقة الذكر في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع انكماش العجز المسجل في الحساب الجاري لتلك المجموعة من الدول بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى نحو 34.3 مليار دولار بما يمثل نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك المجموعة من الدول خلال عام 2019.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، فيتوقع أن يبلغ العجز بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من

ينكمش العجز في الميزان التجاري ليصل إلى حوالي 21.2 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع عجز قدره 21.9 مليار دولار محققة خلال عام 2018.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع ارتفاع الفائض ليلبلغ حوالي 6.6 مليار دولار خلال عام 2019 محققاً نسبة زيادة قدرها 16.9 في المائة مقارنة مع عام 2018. يُعزى ذلك لزيادة المتحصلات من كل من بند السفر (السياحة)، والنقل. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يتراجع الفائض بنسبة 7.7 في المائة ليلبلغ حوالي 8.6 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يتراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية ليلبلغ حوالي 6.1 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع عجز قدره 7 مليار دولار محققة خلال عام 2018 بما يمثل نحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، من المتوقع أن يتواصل التراجع في عجز الميزان التجاري ليسجل حوالي 5.5 مليار دولار تعادل نحو 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الأردن، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية خلال عام 2019 لتبلغ حوالي 8.2 مليار دولار، بنسبة زيادة تبلغ 4.8 في المائة مقارنة بعام 2018، يأتي ذلك في ضوء إعادة فتح المعابر مع دول الجوار، وتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة مع العراق، وتخفيف الاتحاد الأوروبي للقيود على الصادرات الأردنية من خلال منح الأردن خفضاً في شروط المنشأ. أما الواردات، فيتوقع ارتفاعها بنسبة 2.2 في المائة لتبلغ حوالي 18.6 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع نحو 18.2 مليار دولار محققة خلال العام السابق.

كنتيجة للتطورات سالفة الإشارة في كل من الصادرات والواردات، يتوقع ان يظل عجز الميزان التجاري خلال عام 2019 عند نفس المستوى المحقق في العام السابق ليلبلغ حوالي 10.4 مليار دولار.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع زيادة الفائض خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 2.4 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 6.1 في المائة مقارنة مع العام السابق. يأتي ذلك كنتيجة أساسية لتوقع زيادة المتحصلات من السياحة والأداء الجيد لسياسة الترويج السياحي التي تتبعها الحكومة بهدف فتح أسواق جديدة لقطاع السياحة. كما يتوقع انخفاض الفائض بميزان التحويلات ليصل إلى نحو

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع انكماش العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليلبلغ حوالي 3.3 مليار دولار، تمثل حوالي 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. على صعيد التوقعات لعام 2020، يتوقع استمرار التحسن في عجز الميزان الجارية ليلبلغ حوالي 2.9 مليار دولار بما يعادل 0.9 من الناتج المحلي الإجمالي.

في تونس، يتوقع تراجع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 5.5 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض قدرها 8 في المائة مقارنة بالعام 2018. جاء ذلك كنتيجة لتوقع ارتفاع الصادرات بنحو 6.6 في المائة لتبلغ حوالي 16.5 مليار دولار خلال عام 2019. يُعزى ذلك ارتفاع الصادرات من الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج نظراً للميزة التي تتمتع بها تونس في هذه المجالات. إضافة إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات التونسية خاصة من دول منطقة اليورو مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي في تلك البلدان التي تعد الشريك التجاري الأبرز لتونس. كما يتوقع ارتفاع الواردات بنحو 2.6 في المائة لتبلغ حوالي 22 مليار دولار خلال عام 2019.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع اتساع العجز ليصل إلى نحو 0.3 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 0.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018. أما ميزان صافي التحويلات، فيتوقع ارتفاع الفائض المسجل خلال عام 2018 بنحو 8.5 في المائة ليلبلغ حوالي 1.9 مليار دولار خلال عام 2019.

انعكاساً للتطورات السابقة، يتوقع تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليلبلغ حوالي 3.9 مليار دولار تمثل نحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع ان يتراجع العجز في الميزان الجارية ليلبلغ حوالي 3.8 مليار دولار تعادل نحو 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في المغرب، من المتوقع أن يتواصل تأثير زيادة المبيعات من السيارات على قيمة الصادرات السلعية التي يتوقع خلال عام 2019 أن تصل قيمتها إلى نحو 31.3 مليار دولار، محققة نسبة زيادة قدرها 6.5 في المائة مقارنة مع عام 2018. أما الواردات فيتوقع أن تبلغ حوالي 52.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع حوالي 51.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. في ضوء تلك التطورات في الصادرات والواردات، من المتوقع أن

في **السودان**، يتوقع زيادة الصادرات بنحو 33.5 في المائة لتبلغ حوالي 4.4 مليار دولار خلال عام 2019، في ظل سياسة إصلاح سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والتوقعات بموسم زراعي جيد وأثر ذلك على زيادة الصادرات من السلع الزراعية. أما الواردات، فيتوقع ارتفاعها بنحو 9.9 في المائة لتبلغ حوالي 7.5 مليار دولار خلال عام 2019. كمحصلة لتلك التطورات في كل من الصادرات والواردات، يتوقع انكماش العجز بالميزان التجاري بنحو 12.4 في المائة ليبلغ حوالي 3.1 مليار دولار خلال عام 2019.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فمن المتوقع أن يتسع العجز بنسبة 0.6 في المائة ليبلغ حوالي 1.8 مليار دولار خلال عام 2019. أما فيما يخص ميزان التحويلات فيتوقع زيادة الفائض ليصل إلى نحو 0.9 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 0.3 مليار دولار خلال عام 2018.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع تحسن العجز بالميزان الجاري ليبلغ حوالي 3.9 مليار دولار، بما يمثل نحو 11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019. أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، فمن المتوقع استمرار العجز بميزان المعاملات الجارية عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق والبالغ 3.9 مليار دولار، بما يمثل نحو 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **موريتانيا**، من المتوقع أن يبلغ العجز بالميزان الجاري حوالي 325 مليون دولار يمثل نحو 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019، مقارنة مع عجز قدره 290 مليون دولار بما يعادل نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018.

فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، من المتوقع زيادة العجز بميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 335 مليون دولار تمثل نحو 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

4.4 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 9.5 في المائة مقارنة مع عام 2018.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع ارتفاع العجز في الحساب الجاري ليبلغ حوالي 3.6 مليار دولار، تمثل حوالي 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019.

فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، يتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار أي ما نسبته 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020.

في **لبنان**، يتوقع اتساع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 16 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة قدرها 4.2 في المائة مقارنة مع عام 2018، حيث يتوقع ارتفاع الصادرات بنحو 1.6 في المائة لتبلغ حوالي 4.1 مليار دولار خلال عام 2019. يأتي ذلك في ضوء فتح المعابر مع دول الجوار وأثره على زيادة الصادرات. أما الواردات، فمن المتوقع زيادتها بنحو 3.7 في المائة لتبلغ حوالي 20.1 مليار دولار خلال عام 2019، ذلك في ضوء توقع إطلاق العمل بمشروع "سيدر" ومشاريع البنية التحتية ذات الصلة.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فيتوقع تحسن الفائض ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2019 محققاً نسبة زيادة قدرها 15.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. يُعزى ذلك إلى تحسن المتحصلات من السياحة في ظل الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي. فيما يخص ميزان التحويلات، فيتوقع زيادة الفائض بنحو 12.9 في المائة ليبلغ نحو 1.8 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع اتساع العجز بالميزان الجاري ليصل إلى نحو 12.9 مليار دولار خلال عام 2019.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 13 مليار دولار، تمثل نحو 20.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: الملاحق الإحصائية

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2020)

معدل النمو بالأسعار الثابتة								
**2020	**2019	*2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.7	2.6	2.2	-0.7	1.7	4.1	3.6	2.7	السعودية
3.5	2.7	2.5	0.8	2.6	3.8	3.1	4.3	الإمارات
2.8	2.8	2.6	2.1	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
3.3	3.0	2.3	-3.5	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
3.0	3.0	1.9	-0.3	2.0	5.7	2.9	3.9	عمان
2.5	2.5	1.8	3.8	3.5	2.9	4.4	5.4	البحرين
3.0	2.7	1.4	-0.2	2.1	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.5	2.5	2.3	2.0	-4.1	3.6	3.8	2.8	الجزائر
4.4	3.8	-1.0	-3.8	13.8	2.6	2.3	7.6	العراق
6.2	-0.5	-3.1	-13.8	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
7.9	5.4	9.2	70.8	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
3.8	3.1	0.8	5.5	1.2	-0.8	-10.3	-5.3	الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون
3.1	2.8	1.8	-0.3	2.5	3.6	3.2	3.5	الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط ⁽¹⁾
5.3	5.3	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
3.6	3.1	3.3	4.1	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
5.3	5.0	5.7	5.2	4.8	4.9	3.6	4.4	السودان
3.1	2.7	2.0	1.9	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
2.0	2.0	1.5	2.5	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
1.0	0.5	0.9	3.1	4.7	3.4	فلسطين
2.4	2.2	2.0	2.1	2.1	2.6	3.4	2.4	الأردن
4.9	3.4	2.8	3.2	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
5.9	6.3	5.9	6.7	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.5	3.5	..	2.5	..	2.7	الصومال
4.1	3.5	3.4	2.5	2.2	1.0	2.1	3.5	القمر
4.3	4.1	4.1	3.9	3.2	3.8	2.6	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
3.4	3.1	2.5	0.7	2.5	3.6	3.0	3.3	إجمالي الدول العربية ⁽¹⁾

* بيانات أولية. ** توقعات.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

⁽¹⁾ باستثناء ليبيا واليمن اللتين يشهد معدل نموها تقلبات حادة منذ عام 2011.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية
(2020 - 2013)

معدل التضخم (%)								
**2020	**2019	*2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1.6	1.0	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	السعودية
1.7	2.0	3.1	2.0	1.8	4.1	2.4	1.1	الإمارات
1.0	1.5	0.3	0.5	2.7	1.8	3.4	3.1	قطر
1.8	1.2	0.6	1.6	3.5	3.7	3.1	2.7	الكويت
1.9	1.4	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	1.1	عمان
1.9	2.9	2.1	1.4	2.7	1.9	2.6	3.3	البحرين
1.6	1.3	2.2	0.1	2.1	1.8	2.3	2.8	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.9	4.5	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	الجزائر
1.7	1.5	0.4	0.2	0.5	2.3	2.2	1.9	العراق
21.0	23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	11.1	اليمن
12.0	10.0	9.3	28.5	25.9	9.8	3.1	2.6	ليبيا
6.5	6.3	5.9	10.3	9.9	5.5	3.1	3.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
5.9	6.1	6.4	5.9	6.4	4.3	3.4	4.0	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
12.0	13.5	14.4	29.5	10.2	11.1	10.1	6.9	مصر
1.2	1.0	1.9	0.7	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
20.0	27.1	62.3	32.4	17.6	17.3	37.5	37.1	السودان
6.0	6.7	7.4	5.3	3.7	4.9	4.9	5.8	تونس
4.1	3.5	6.1	4.5	-0.8	-3.8	1.9	4.8	لبنان
2.5	2.0	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	الأردن
..	26.0	70.8	سورية
1.2	0.5	-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	فلسطين
2.6	2.7	3.1	2.6	1.5	0.5	3.8	4.1	موريتانيا
2.0	1.8	1.9	2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	جيبوتي
3.5	3.0	2.7	2.9	2.3	الصومال
3.0	2.8	2.5	2.1	2.0	2.0	1.5	2.3	القمر
9.9	11.8	19.1	19.7	8.3	8.5	12.0	10.9	الدول العربية المستوردة للنفط
8.1	9.3	13.4	13.6	7.4	6.5	8.2	7.9	إجمالي الدول العربية (1)

* بيانات أولية. ** توقعات.
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
(1) باستثناء سورية لعدم توافر معلومات.

اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية
(2018 - 2013)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
7.63	9.14	7.85	5.76	10.21	13.81	مجموع الدول العربية
1.22	0.25	4.02	8.09	6.86	9.69	الأردن
2.50	4.14	3.26	5.45	7.91	23.33	الإمارات
2.37	4.20	1.24	2.95	6.51	8.20	البحرين
8.80	12.54	8.09	5.32	8.20	7.10	تونس
..	8.27	0.82	0.13	14.61	8.41	الجزائر
..	...	8.60	...	6.38	7.80	جيبوتي
2.80	0.21	0.79	2.54	11.92	10.86	السعودية
111.83	68.35	29.00	20.46	17.00	13.27	السودان
..	سورية
..	الصومال
5.00	1.54	6.64	-8.90	3.48	16.18	العراق
8.30	4.18	1.83	10.02	15.87	8.89	عمان
10.00	12.30	10.50	8.60	5.00	15.50	فلسطين
-6.50	21.30	-4.57	3.44	10.60	19.59	قطر
3.97	3.83	3.58	1.67	3.36	9.97	الكويت
-4.00	-3.96	4.48	5.06	5.90	6.88	لبنان
-0.40	16.24	22.54	13.26	0.57	8.28	ليبيا
13.30	20.92	39.00	18.61	15.77	18.89	مصر
5.50	7.40	4.70	7.01	5.33	3.67	المغرب
..	12.72	6.57	10.00	8.62	13.60	موريتانيا
..	1.00	2.16	4.27	0.15	12.51	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي ومصادر وطنية ودولية.
بيان السعودية يمثل المعروض النقدي بمفهومه الواسع M3.

رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2020 – 2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)							
**2020	**2019	*2018	2017	2016	*2015	2014	
-4.51	-4.39	-4.68	-9.24	-12.86	-14.81	-2.11	السعودية
-1.49	-0.53	0.50	-1.80	-3.08	-8.21	-5.47	الإمارات
1.99	-0.58	-4.11	-4.66	-9.03	-0.94	17.56	قطر
-15.24	-16.85	-18.15	-13.36	-17.90	-17.33	2.20	الكويت
-4.51	-8.42	-9.23	-13.96	-20.90	-25.45	-1.15	عمان
-2.60	-3.26	-9.27	-10.03	-13.48	-12.96	-3.63	البحرين
-3.53	-3.75	-4.48	-7.14	-10.37	-11.85	0.55	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-4.14	-8.96	-9.95	-6.64	-13.04	-13.36	-6.54	الجزائر
-14.43	-7.74	10.24	0.86	-6.43	-2.02	-9.93	العراق
-8.40	-6.60	-6.00	-5.70	-7.80	-10.50	-8.00	اليمن
-33.89	-26.47	-11.69	-24.21	-82.32	-127.40	-39.76	ليبيا
-12.12	-9.91	-11.87	-4.45	-12.89	-14.35	-3.12	الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون
-5.58	-5.20	-6.17	-6.54	-10.92	-12.41	-0.33	الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط
-6.90	-7.51	-9.81	-10.74	-13.76	-13.35	-12.76	مصر
-3.70	-4.24	-4.54	-4.03	-4.81	-4.91	-3.44	المغرب
-2.11	-3.07	-3.86	-4.67	-1.70	-1.29	-0.98	السودان
-3.31	-4.46	-4.91	-6.18	-5.95	-2.13	-4.59	تونس
-12.58	-12.21	-11.08	-6.93	-9.60	-8.88	-6.16	لبنان
-1.80	-2.06	-2.40	-2.60	-3.20	-3.50	-2.30	الأردن
-4.00	-3.50	-3.30	-2.70	-2.40	-5.60	-6.40	فلسطين***
0.07	-1.46	0.02	0.32	-0.01	-0.34	-0.33	موريتانيا
-6.43	-6.79	-7.79	-7.38	-9.62	-8.77	-7.80	الدول العربية المستوردة للنفط
-5.77	-5.54	-6.50	-6.72	-10.58	-11.44	-1.99	إجمالي الدول العربية

* بيانات أولية. ** توقعات. *** الرصيد قبل المنح والمساعدات.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2020 - 2017)

**2020	**2019	*2018	2017	
1.6	1.7	1.8	-0.1	مجموع الدول العربية**
-8.2	-8.1	-7.7	-10.7	الأردن
8.8	8.6	8.7	7.2	الإمارات
-4.4	-4.7	-5.6	-4.5	البحرين
-8.5	-9.2	-10.7	-10.2	تونس
-9.7	-10.2	-11.0	-13.1	الجزائر
-13.1	-14.6	-16.9	-16.1	جيبوتي
3.3	3.5	4.2	2.2	السعودية
-11.0	-11.4	-14.8	-10.5	السودان
8.0	8.3	8.6	7.8	العراق
-9.6	-8.2	-8.2	-14.9	عمان
5.7	5.6	5.2	3.8	قطر
7.8	8.3	10.1	5.9	الكويت
-20.8	-21.6	-22.3	-23.0	لبنان
4.4	4.5	5.2	2.2	ليبيا
-0.9	-1.1	-1.6	-3.0	مصر
-4.2	-5.0	-5.9	-5.0	المغرب
-6.1	-6.2	-5.6	-6.7	موريتانيا
-5.4	-6.7	-8.2	-11.6	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

* تقديرات صندوق النقد العربي وتقديرات أولية.

** توقعات صندوق النقد العربي.

*** باستثناء سورية والقمر والصومال لعدم توفر البيانات.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2019 و2020 موازين مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ميزان المدفوعات - البحرين					ميزان المدفوعات - الإمارات				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
-0.5	-0.5	-0.8	-0.7	الميزان التجاري	87.0	84.8	81.5	67.2	الميزان التجاري
19.5	19.0	18.3	15.4	الصادرات	335.0	330.2	316.9	313.6	الصادرات
-20.0	-19.5	-19.1	-16.1	الواردات	-248.0	-245.4	-235.4	-246.3	الواردات
2.0	2.0	1.9	1.6	ميزان الخدمات والدخل	1.8	1.1	1.5	1.5	ميزان الخدمات والدخل
-3.5	-3.4	-3.3	-2.5	صافي التحويلات	-47.0	-46.7	-45.2	-41.2	صافي التحويلات
-1.9	-2.0	-2.2	-1.6	الميزان الجاري	41.8	39.3	37.8	27.5	الميزان الجاري
-1.0	-1.2	-2.0	-2.0	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	18.3	18.6	18.8	17.5	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-4.4	-4.7	-5.6	-4.5	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	8.8	8.6	8.7	7.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - عُمان					ميزان المدفوعات - السعودية				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
15.0	15.2	14.5	8.8	الميزان التجاري	118.0	117.0	121.0	101.7	الميزان التجاري
44.0	42.7	40.5	32.9	الصادرات	265.0	262.0	260.0	221.1	الصادرات
-29.0	-27.5	-26.0	-24.1	الواردات	-147.0	-145.0	-139.0	-119.3	الواردات
-12.0	-11.1	-10.2	-9.7	ميزان الخدمات والدخل	-51.5	-49.0	-48.5	-47.0	ميزان الخدمات والدخل
-11.5	-11.2	-11.0	-9.8	صافي التحويلات	-40.0	-40.0	-40.5	-39.5	صافي التحويلات
-8.5	-7.1	-6.7	-10.8	الميزان الجاري	26.5	28.0	32.0	15.2	الميزان الجاري
17.0	17.6	17.8	12.1	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	14.5	14.7	15.7	14.8	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-9.6	-8.2	-8.2	-14.9	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	3.3	3.5	4.2	2.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - الكويت					ميزان المدفوعات - قطر				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
35.3	35.5	37.5	25.6	الميزان التجاري	48.5	46.0	43.0	36.7	الميزان التجاري
67.8	67.5	68.5	55.1	الصادرات	84.0	80.0	75.0	67.5	الصادرات
-32.5	-32.0	-31.0	-29.5	الواردات	-35.5	-34.0	-32.0	-30.8	الواردات
-8.2	-8.1	-8.2	-3.9	ميزان الخدمات والدخل	-18.0	-16.5	-15.5	-14.1	ميزان الخدمات والدخل
-14.9	-14.8	-14.7	-14.7	صافي التحويلات	-18.5	-18.0	-17.7	-16.2	صافي التحويلات
12.3	12.6	14.6	7.1	الميزان الجاري	12.0	11.5	9.8	6.4	الميزان الجاري
22.3	23.3	25.9	21.4	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	23.0	22.5	22.8	21.9	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
7.8	8.3	10.1	5.9	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	5.7	5.6	5.2	3.8	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

*تقديرات صندوق النقد العربي.

**توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2019 و2020 موازن مدفوعات الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

موازن المدفوعات - العراق					موازن المدفوعات - الجزائر				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
32.5	32.0	30.5	25.4	الميزان التجاري	-14.1	-14.6	-15.0	-16.5	الميزان التجاري
70.0	68.0	65.0	57.6	الصادرات	38.0	37.2	36.5	34.0	الصادرات
-37.5	-36.0	-34.5	-32.2	الواردات	-52.1	-51.8	-51.5	-50.5	الواردات
-13.0	-12.5	-12.0	-11.7	ميزان الخدمات والدخل	-9.4	-9.2	-9.0	-8.8	ميزان الخدمات والدخل
1.4	1.3	1.3	1.2	صافي التحويلات	3.4	3.3	3.2	3.0	صافي التحويلات
20.9	20.8	19.8	14.9	الميزان الجاري	-20.1	-20.5	-20.8	-22.3	الميزان الجاري
12.5	12.8	13.2	13.3	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-6.8	-7.3	-8.0	-9.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
8.0	8.3	8.6	7.8	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-9.7	-10.2	-11.0	-13.1	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

موازن المدفوعات - ليبيا					موازن المدفوعات - اليمن				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
8.5	7.6	6.6	4.8	الميزان التجاري	-4.7	-4.6	-4.4	-4.0	الميزان التجاري
22.3	20.6	18.2	14.3	الصادرات	1.0	0.9	0.8	0.8	الصادرات
-13.8	-13.0	-11.7	-9.4	الواردات	-5.7	-5.5	-5.2	-4.8	الواردات
-4.6	-4.0	-3.2	-2.9	ميزان الخدمات والدخل	-0.5	-0.5	-0.5	-0.4	ميزان الخدمات والدخل
-1.5	-1.3	-1.1	-0.9	صافي التحويلات	3.1	2.8	2.5	2.2	صافي التحويلات
2.5	2.3	2.3	1.0	الميزان الجاري	-2.2	-2.3	-2.4	-2.2	الميزان الجاري
15.3	14.8	15.1	11.0	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-11.8	-13.4	-15.4	-21.3	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
4.4	4.5	5.2	2.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-5.4	-6.7	-8.2	-11.6	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

*تقديرات صندوق النقد العربي.

**توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2020 و 2019 موازن مدفوعات الدول العربية المُستوردة للنفط

ميزان المدفوعات - تونس					ميزان المدفوعات - الاردن				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
-5.5	-5.5	-6.0	-5.3	الميزان التجاري	-10.6	-10.4	-10.4	-10.7	الميزان التجاري
17.0	16.5	15.5	14.2	الصادرات	8.7	8.2	7.8	7.5	الصادرات
-22.5	-22.0	-21.5	-19.5	الواردات	-19.3	-18.6	-18.2	-18.2	الواردات
-0.3	-0.3	-0.2	-0.6	ميزان الخدمات والدخل	2.5	2.4	2.3	1.8	ميزان الخدمات والدخل
2.0	1.9	1.7	1.9	صافي التحويلات	4.3	4.4	4.9	4.6	صافي التحويلات
-3.8	-3.9	-4.5	-4.1	الميزان الجاري	-3.8	-3.6	-3.2	-4.3	الميزان الجاري
-12.3	-13.0	-14.3	-13.3	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-22.9	-23.6	-24.8	-26.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-8.5	-9.2	-10.7	-10.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-8.2	-8.1	-7.7	-10.7	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - السودان					ميزان المدفوعات - جيبوتي				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
-3.0	-3.1	-3.5	-4.1	الميزان التجاري	-0.8	-0.8	-0.8	-0.8	الميزان التجاري
4.9	4.4	3.3	4.1	الصادرات	0.2	0.2	0.2	0.2	الصادرات
-7.9	-7.5	-6.8	-8.2	الواردات	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	الواردات
-1.9	-1.8	-1.7	-1.7	ميزان الخدمات والدخل	0.4	0.4	0.4	0.4	ميزان الخدمات والدخل
1.0	0.9	0.3	1.0	صافي التحويلات	0.1	0.1	0.0	0.0	صافي التحويلات
-3.9	-3.9	-4.9	-4.8	الميزان الجاري	-0.3	-0.4	-0.4	-0.3	الميزان الجاري
-8.5	-8.9	-10.5	-9.0	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-32.1	-34.3	-37.7	-38.8	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-11.0	-11.4	-14.8	-10.5	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-13.1	-14.6	-16.9	-16.1	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - مصر					ميزان المدفوعات - لبنان				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
-32.0	-31.0	-29.6	-28.8	الميزان التجاري	-16.5	-16.0	-15.3	-14.4	الميزان التجاري
31.5	29.0	27.4	23.3	الصادرات	4.2	4.1	4.0	4.0	الصادرات
-63.5	-60.0	-57.0	-52.1	الواردات	-20.6	-20.1	-19.4	-18.4	الواردات
-0.5	-0.8	-1.3	-3.0	ميزان الخدمات والدخل	1.6	1.3	1.1	1.1	ميزان الخدمات والدخل
29.6	28.5	27.0	24.8	صافي التحويلات	1.9	1.8	1.6	1.2	صافي التحويلات
-2.9	-3.3	-3.9	-7.1	الميزان الجاري	-13.0	-12.9	-12.6	-12.1	الميزان الجاري
-9.4	-10.4	-11.9	-12.2	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-26.3	-26.8	-27.0	-27.3	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-0.9	-1.1	-1.6	-3.0	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-20.8	-21.6	-22.3	-23.0	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - موريتانيا					ميزان المدفوعات - المغرب				
مليار دولار					مليار دولار				
توقعات		تقديري	فعلي		توقعات		تقديري	فعلي	
**2020	**2019	*2018	2017		**2020	**2019	*2018	2017	
-0.4	-0.4	-0.4	-0.4	الميزان التجاري	-20.6	-21.2	-21.9	-19.6	الميزان التجاري
1.9	1.8	1.8	1.6	الصادرات	33.7	31.3	29.4	25.7	الصادرات
-2.2	-2.2	-2.1	-2.0	الواردات	-54.3	-52.5	-51.2	-45.3	الواردات
-0.2	-0.2	-0.2	-0.1	ميزان الخدمات والدخل	6.4	6.6	5.6	5.4	ميزان الخدمات والدخل
0.2	0.2	0.2	0.2	صافي التحويلات	8.7	8.6	9.3	8.8	صافي التحويلات
-0.3	-0.3	-0.3	-0.3	الميزان الجاري	-5.5	-6.1	-7.0	-5.4	الميزان الجاري
-6.4	-6.7	-6.7	-9.0	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-15.8	-17.3	-18.5	-17.9	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-6.1	-6.2	-5.6	-6.7	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-4.2	-5.0	-5.9	-5.0	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

*تقديرات صندوق النقد العربي.

**توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المقر: الاقتصادية والتقنية

صندوق النقد العربي

منطقة: 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526434

البريد الإلكتروني: ecommi@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>